جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

رقم التسجيل: 11/6007819

السياسات الاجتماعية والتنمية المستدامة نموذج السياسة التشغيلية خلال فترة 2001-2011

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص ادارة الجماعات المحلية

اعداد الطالبة: اشراف الدكتور

- خولة بادي د. وداد غزلاني

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
د. أسيا بلخير	أستاذة محاضرة "ب"	8 ماي 1945- قالمة	رئيسا
د. وداد غزلاني	أستاذة محاضرة "أ"	8 ماي 1945- قالمة	مشرفا ومقررا
د. اسماعيل بوقنور	أستاذ محاضر"ب"	8 ماي 1945- قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر وعرفان

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على رسوله الأمين

محمد بن عبد الله وعلى اله وصحبه وسلم،،،

الحمد لله الذي وفقنا لهذا العمل في حلته النهائية .

نتقدم بشكرنا الى كل من اسدى الينا عونا في انجاز هذا العمل ونخص بذلك.

الأستاذة المشرفة "وداد غزلاني" التي قدمت لي العون في انجاز هذه المذكرة وعلى التوجيهات والنصائح المقدمة في تسييره وتيسيره

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذا البحث.

الإهداء

اهدي ثمرة عملي و نجاحي الى اعز مخلوقين على قلبي:

أمي الغالية حفظها الله التي أوقدت في داخلي شعاع الأمل كلما أخذ ينطفأ وأحاطتني بحبها ورعايتها.

والدي العزيز الذي امتد منه دائما العزيمة والإصرار على النجاح

إلى أخواتي: "فضيلة، ليندة ودليلة"

إلى إخوتي وسندي في الحياة: "مراد، عبد الرزاق، نور الدين، جمال"

إلى كل من قدم لي يد المساعدة في اتمام هذا البحث من قريب أو من بعيد خاصة "خالد، كالو، أسامة"

أهذي ثمرة جهدي هذه

المقدمة

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للسياسات الاجتماعية والتنمية المستدامة

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للسياسات الاجتماعية

المطلب الاول: مفهوم السياسات الاجتماعية ودوافع ظهورها

المطلب الثاني: اهمية السياسات الاجتماعية ووظائفها

المطلب الثالث: نماذج صنع السياسات الاجتماعية ومداخلها

المطلب الرابع: محددات السياسات الاجتماعية واهدافها

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

المطلب الاول: السياق التاريخي لتطور التنمية المستدامة

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

المطلب الثالث: نظريات وابعاد التنمية المستدامة

المطلب الرابع: مبادئ واهداف التنمية المستدامة

المبحث الثالث: دور السياسات الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الاول: علاقة السياسات الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الثاني: علاقة السياسة الاجتماعية بالخدمة الاجتماعية

المبحث الأول: محددات السياسات الاجتماعية في الجزائر

المطلب الأول: الأطر القانونية والتشريعية للسياسات الاجتماعية

المطلب الثاني: دور الهيئات في تنفيذ السياسات الاجتماعية

المطلب الثالث: السمات الأساسية للسياسات الاجتماعية

المبحث الثاني: إشكالية تنفيذ السياسات الاجتماعية

المطلب الأول: مشكلات تطبيق السياسات الاجتماعية على مستوى القطاعات

المطلب الثاني: مشكلة تطبيق السياسات الاجتماعية على مستوى الفئات الهشة

المطلب الثالث: تقييم السياسات الاجتماعية

المبحث الأول: الإطار العام لسياسة التشغيل

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لسياسة التشغيل

المطلب الثاني: تطور سياسة التشغيل في الجزائر

المطلب الثالث: عملية صنع السياسة التشغيلية

المبحث الثاني: ركائز السياسة التشغيلية

المطلب الأول: أبعاد ومبادئ السياسات التشغيلية

المطلب الثاني: البرامج المسيرة للسياسات التشغيلية

المطلب الثالث: الوسائل المعتمدة في سياسة تشجيع عملية التشغيل

المبحث الثالث: تقييم السياسات التشغيلية

المطلب الأول: معوقات نجاح السياسات التشغيلية

المطلب الثاني: متطلبات نجاح السياسات التشغيلية

المطلب الثالث: آفاق سياسة التشغيل

الخاتمة

المقدمة

مـقدمـة:

عرفت مختلف بلدان العالم عدة تغيرات عميقة طالت جل هياكلها خاصة الاجتماعية منها، والتي مست الجانب المحلي، الإقليمي والعالمي، الذي تقع فيه جل الآثار المجتمعية بعيدة المدى، كما أن هناك العديد من النقاشات والدراسات التي تطرح نفسها حول واقع الدولة الحديثة وآلياتها في تحسين جوانبها الاجتماعية، وقد يلاحظ أن معظم الانتقادات التي توجه إلى بلدان المنطقة العربية وشعوبها تقع غالبيتها في إطار الجوانب الاجتماعية بالنظر للواقع الاقتصادي والاجتماعي غير المتوازن لهذه البلدان.

وما يزيد من حالة عدم التوازن هو التباين في التصورات السياسات، الخطط والبرامج السياسية لتحقيق الإصلاحات بما يتوافق مع مبادئ العولمة كنظام جديدة يفرض نفسه، حيث أصبح هذا الأخير عائقا للسياسات الاجتماعية نتيجة الانتقادات التي يتميز بها من جهة والديمقراطية والحكم الراشد وما يفرضه من تحديات خاصة على النظم العربية والتي تعد مصطلحات دخيلة عليها فيما تتعلق بكيفية تعاملها مع السياسات من جهة أخرى، وقد شهدت الجزائر مثل هذه الانتقادات نتيجة لما تعرضت له من مشاكل مست سياستها الاجتماعية.

لهذا فإن دراسة وتحليل السياسة الاجتماعية لأي بلد ضمن أدبيات السياسة العامة إنما تهدف إلى توضيح نتائجها على أرض الواقع وتحديد مسارتها وواقعها على الشعوب بما أن الهدف الأساسي من الخطط الإنمائية الحكومية هي التقليل من مستويات الفقر وتحسين العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للقيم، ومحاربة الصراع بكل أشكاله داخل المجتمع.

لهذا فإن دراستنا هذه سوف تركز على الإلمام بموضوع السياسات وأصولها النظرية وكيفية تناولها من طرف السياسة العامة ومن ثم تحليلها وإعطاء تصور عام عما هو أفضل من أجل الحفاظ على صفة الديمومة في سياسة الرفاه الاجتماعي وتنميته.

أهمية الدراسة:

إن لكل دراسة أكاديمية أهميتها التي تدفع الباحث إلى محاولة التوصل لنتائج تجيب على تساؤلاته، وهناك جانبين أساسين هما: أهمية علمية وأهمية عملية.

فمن الناحية العلمية، فإن أهمية الدراسة تكمن في إبراز حجم المشاكل التي تواجهها المجتمعات، فموضوع السياسات الاجتماعية يعنى في المقام الأول بدراسة سياسات معينة على أفراد المجتمع، بحكم أن هدف كل سياسة هو تحقيق تنمية اجتماعية، ولتخطيط أي سياسة اجتماعية بغية توفير الخدمات (صحة، سكن، تعليم وتشغيل)، وجب فهم الاحتياجات والقضايا والمشاكل لتوفير هذه المطالب.

أما من الناحية الموضوعية، فإن أهمية الموضوع تساهم في تسليط الضوء على دور السياسات الاجتماعية في الرفع من الرفاه المعيشي للإنسان وبناء مجتمعات أكثر تماسكاً لتحقيق حاجيات الأفراد الحاليين وحاجيات الأجيال القادمة.

مبررات اختيار الموضوع:

تعود إلى أسباب الذاتية والموضوعية:

أسباب ذاتية:

– ميولاتي إلى هكذا نوع من المواضيع في اطار تخصص إدارة الجماعات المحلية ومحاولتي في توظيف المعارف النظرية والعملية على النوعية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة.

– الموضوع يثير الفضول لعدم وجود دراسات أكاديمية مسبقة تفسر هذه السياسات على أرض الواقع.

أسباب موضوعية:

- إبراز دور السياسات الاجتماعية في تحسين الوضعية الاجتماعية للفرد وتمكينه من العيش برفاه، هذا ما تفرضه السياسة العامة عند معالجة المشاكل التي تواجه الفرد.

- حداثة الموضوع لأنه يتطرق إلى رسم السياسات المتعلقة بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتوفير المعطيات التي تساهم في عمليات بناء السياسات.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى جملة من الأهداف منها:

- تبيان الدور الذي تقوم به الحكومة الجزائرية في عملية رسم السياسات الاجتماعية ووصف المعالجات التي تساهم في بلورة هذه السياسات لتحقيق تنمية مستدامة.

- فهم إلى أي حد ترتكز سياسة التشغيل في الجزائر خلال فترة 2001-2011 على تحديد ظاهرة البطالة.

مجالات الدراسة:

المجال المعرفي:

هذه الدراسة تنتمي إلى مجال التخصص الإدارة المحلية والتنظيم الجماعات المحلية حيث تمثل السياسة الاجتماعية أحد الفروع العلمية المتشابكة مع العديد من العلوم الأخرى.

المجال المكاني:

تم الأخذ بالجزائر كنموذج في دراسة السياسات الاجتماعية والتنمية المستدامة.

المجال الزماني:

حددت الفترة الزمنية لدراسة هذا الموضوع من 2001-2011 أين تم الأخذ بأنموذج واحد من السياسات الاجتماعية.

إشكالية الدراسة:

نتيجة الأوضاع التي عايشتها الجزائر والتي مست مختلف المجالات، خاصة منها ما تعلق بالجوانب الاجتماعية، نجد أن الجزائر خصصت ضمن مختلف برامجها التنموية العديد من الإجراءات الهادفة إلى الارتقاء بالواقع الاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وعلى ضوء ما قامت به الجزائر من إصلاحات خلال السنوات الأخيرة بغية تحقيق ذلك للدفع بعجلة التنمية الاجتماعية.

بناءا على ما سبق و اعتمادا على الواقع المعاش نطرح الإشكالية التالية:

- **هل تمكنت السياسات الاجتماعية في الجزائر من تحقيق التنمية المستدامة؟**

وتندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات التالية:

- ما مفهوم السياسة الاجتماعية و التنمية المستدامة؟
- ما طبيعة علاقة السياسة الاجتماعية بالتنمية المستدامة؟
- ما هو واقع السياسات الاجتماعية بالجزائر؟
- كيف ساهمت السياسة التشغيلية بالجزائر في القضاء على البطالة؟

وانطلاقا من الإشكالية المذكورة أعلاه والتساؤلات المطروحة حول الموضوع، يمكن إجمال فرضيات الدراسة في:

- كلما تمكنت الدولة من وضع خطط و سياسات اجتماعية لمواجهة المشاكل المطروحة كلما ساهم ذلك في توفير الحاجيات والمتطلبات الضرورية المواطن.
- إن توافر السياسات الاجتماعية بالجزائر على بيئة تخدم التنمية الاجتماعية فإن ذلك يساهم في تلبية حاجات الأفراد.

مناهج الدراسة:

تتصف الظاهرة الاجتماعية بالتعقيد لكونها ظاهرة متعددة المتغيرات تم الاعتماد على المناهج التالية:

المنهج التاريخي:

تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال تتبع مختلف المراحل التي مرت بها الظاهرة محل الدراسة، باعتبار أن السياسة الاجتماعية، تحلل الواقع المعيشي للأفراد والمجتمع بحيث يدرسها ويفسرها على أسس علمية منهجية دقيقة، بقصد التوصل إلى حقائق قد تساعدنا في فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

المنهج الوصفي:

يهدف إلى تقديم صورة واقع السياسات الاجتماعية والتنمية المستدامة في الجزائر من خلال جمل المعطيات الخاصة بالبرامج الوطنية، وتحديد أبعاد كل منهما وإعطاء العوامل المؤثرة أثناء الصنع والتنفيذ، وتبيان العلاقة بينهما.

منهج دراسة حالة:

قد اعتمدت في دراستي لواقع السياسات الاجتماعية والتنمية المستدامة في الجزائر، تحليل واقع الظاهرة مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل المؤثرة.

مقتربات الدراسة: بخصوصها اعتمدت على:

1- المقترب المؤسسي: لإبراز المؤسسات التي تشكل الجهاز المسؤول عن تشكيل السياسات الاجتماعية.

2- المقترب البنائي الوظيفي: لشرح مختلف العلاقات الوظيفية بين مختلف البنى التي تشرف على تنفيذ السياسات الاجتماعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

3- المقترب القانوني: لتحليل مختلف تشريعات السياسات الاجتماعية بحيث عمدت في سياستها برامج وأطر في جميع المجالات.

أدبيات الدراسة: اعتمدت أثناء الدراسة على:

- **طلعت مصطفى السروجي** مؤلف كتاب "السياسات الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة سنة النشر 2004، إذ قدم فيه معالجة تحليلية عميقة لتطور السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات الجديدة العولمة المجتمع المدني، الخصخصة، السلام الاجتماعي، يحتوي على 400 صفحة.

- **مسعود البلي** "واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة" رسالة ماجستير سنة 2010، حاول من خلال هذه الدراسة معرفة حجم المشاكل التي تواجهها المجتمعات، بحيث ركز على السياسات الاجتماعية التي تعنى في المقام الأول بدراسة أثار سياسات معينة على أفراد المجتمع، بحكم أن هدف أي سياسة هو تحقيق تنمية اجتماعية، وتوضيح العلاقة بين السياسات الاجتماعية والتنمية المستدامة في شقها الاجتماعي في بلد مثل الجزائر، ممثلة في دراسة الجوانب الكمية والكيفية للسياسات الاجتماعية.

- **عبد الرزاق جباري** "آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة "رسالة ماجستير سنة 2015، تناول دور سياسة التشغيل في توفير فرص العمل كما و نوعا، ما يحقق تقليص حجم البطالة وتخفيف من حدّة الفقر، على أن يستوفي المنصب المستحدث شروط العمل اللائق.

صعوبات الدراسة: تتمثل في:

– شح المصادر والمراجع التي ترتبط بدراسة السياسات الاجتماعية بالجزائر في السنوات الأخيرة.

– صعوبة الاتصال بالمصالح المعنية على معلومات خاصة ودقيقة بالسياسات القطاعية وعدم تحيين هذه المعطيات في المواقع الوزارية المعنية.

تفصيل الدراسة:

بناء على الإشكالية والفرضيات المقترحة وسعيا من للوصول على الهدف المسطر وضعت خطة تتضمن ثلاث فصول.

تناولت في الفصل الأول التأصيل المفاهيمي للسياسات الاجتماعية والتنمية المستدامة في الجزائر، وينقسم إلى ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للسياسة الاجتماعية و أهمم المبادئ والأهداف المسطرة لتحقيق هاته السياسات، ويتحدث المبحث الثاني عن الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والمبحث الثالث بعنوان دور السياسة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة تناولت فيه العلاقة بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية وعلاقة السياسة الاجتماعية بالتنمية المستدامة .

وعالجت في الفصل الثاني واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر وتطورها، إذ يتناول مبحثين، المبحث الأول بعنوان محددات السياسة الاجتماعية في الجزائر، أما المبحث الثاني إشكالية تنفيذ السياسات الاجتماعية في الجزائر، وفي الفصل الثالث والأخير تطرقت الدراسة إلى نموذج السياسات التشغيلية في الجزائر خلال فترة 2011/2001 تناولت في المبحث الأول الإطار العام لسياسة التشغيل أما المبحث الثاني ركائز السياسات التشغيلية في الجزائر والمبحث الثالث والأخير آفاق سياسة التشغيل في الجزائر.

الفصل الأول:

التأصيل المفاهيمي للسياسات

الاجتماعية والتنمية المستدامة

تمهيد:

تعد السياسات الاجتماعية إحدى مخرجات الجهاز الحكومي وأهدافه الموجهة نحو المجتمع على مستوى الاقليم الواحد، من اجل النهوض به وتحقيق ما يعرف بالتنمية المستدامة التي تكون في شكل قرارات وبرامج وسياسات تنفذ على مستوى عام، لا تسعى من خلالها فقط لتلبية حاجات الافراد، بل لمحاولة خلق توازن مجتمعي لدفع بعجلة النمو وتحقيق التوازن بتدعيم العلاقة بين المجتمع المحلي والوحدات المحلية للدولة وذلك بالاعتماد على ما يعرف بالتنمية المستدامة لسد الفجوة بين الافراد المحليين وقيادتهم.

والالمام بمختلف جوانب كل من السياسات الاجتماعية والتنمية المستدامة حيث تم التركيز على الاطار المفاهيمي لكل من السياسات الاجتماعية و التنمية المستدامة، بالإضافة الى العلاقة بين المتغيرين.

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للسياسات الاجتماعية

في هذا المبحث سنحاول دراسة مفهوم واضح وشامل لمعنى السياسات الاجتماعية ودوافع ظهورها، هذه الاخيرة التي تعتبر إحدى مخرجات الجهاز الحكومي من أجل مواجهة واحتواء مختلف المشكلات التي تعترض المجتمع في محاولة منها لتسطير الطرق والحلول الملائمة لخلق التوازن داخل المجتمع الواحد.

المطلب الاول: مفهوم السياسات الاجتماعية ودوافع ظهورها

يكشف التراث النظري مفهوم سياسة الاجتماعية عن مواكبته لذيوع انتشاره مع مفهوم دولة الرعاية، **state welfer**، تعدده مع صعوبة تحديده عن المفاهيم الاخرى المتداخلة فيما بينها.

و في تعريفها اللغوي كلمة سياسة "**Policy**" تعني الاقتراض بوجود غايات وأهداف تتطلب تحقيقها، أما مصطلح اجتماعية "**Social**" يعني السياسة التي تهتم بالجوانب الاجتماعية والتي ترسم شكل الحياة في المجتمع.

فالسياسة الاجتماعية "**Policy Social**" هي خطة حكومية نتيجة محاولات بذلت لدراسة الموقف، وتقدير المستقبل وتحديد الاتجاهات لتلاقي متاعب متوقعة، أي الحكم في مواقف معنية حتى يمكن تحقيق رفاهية المجتمع[1].

(1)– سامية عطية نبيوة، "اهداف سياسة الرعاية الاجتماعية ومراحلها،" أطلع عليه يوم 23 مارس، 2017،

http:// www.olukho.rut/articles/editons.aspex/0/50298/ftm3/.

أما من الجانب الاصطلاحي فمفهوم السياسات الاجتماعية تكمن في:

إنها أحد السياسات النوعية الداخلية للمجتمع وترتبط بالبرامج والنشاطات الاجتماعية تضعها الدولة لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية في آن واحد وترتبط تلك السياسة بمجموعة الخدمات الحياتية لأفراد المجتمع وتحدد مجالات العمل الاجتماعي في المجتمع[1].

واستنادا لهذا يحدد "**ريتشارد تتمس R.titmuss**" "السياسية الاجتماعية بانها: خطة حكومية نتيجة محاولات بُذِلَت لدراسة موقف وتقدير المستقبل وتحديد الاتجاهات وتعتبر دستور مكتوب لتحديد اتجاهات الرعاية الاجتماعية وحقوق الانسان او المواطنين عند عجزهم عن مقابلة حاجاتهم.

ويرى "دافيد جل **D.Gil**" أن السياسات الاجتماعية هي: القوانين والممارسات التي تقوم بها الحكومة وتأثر عن طريقها في العلاقات الاجتماعية بين الافراد ومجتمعاتهم.

ويعرفها احمد كمال بانها: القرارات الصادرة عن السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق اهدافه الاجتماعية[2].

ولقد عرفتها الامم المتحدة ايضا على انها: السياسة التي تتصدى للمشكلات الاجتماعية وفي نفس الوقت تقدم بالتنمية المجتمعية نحو تحقيق اهدافها اي تحسين احوال الناس ونوعية حياتهم[1].

(1)- ابراهيم مبارك، "سياسات الرعاية الاجتماعية،" أطلع عليه بتاريخ 24 مارس، 2017،

http://www.wifness.pionerong/: wil/ articles/ compranion/17.uman-bim-a/khar.797.m*stipends%20bom/childen/.

(2)- طلعت مصطفى سروجي، السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العامة الجديدة (القاهرة: دار الفكر العربي، 2004)، 13.

وغالبا ما يتم تعريف السياسات الاجتماعية على انها: الخدمات الاجتماعية مثل: التعليم والصحة والوظيفة والامن الاجتماعي، ولكن تعني ايضا اعادة توزيع والحماية والعدالة الاجتماعية بحيث تهدف السياسات الاجتماعية الى جلب الشعب لصنع السياسات وتوجيه حاجاتهم ورغباتهم واصواتهم عبر قطاعات تولد الاستقرار والتماسك الاجتماعي، وهي ايضا أداة تستعملها الحكومات عمليا لتأمين الدعم السياسي للمواطنين، وترقية النتائج الاقتصادية الإجابية عن طريق تعزيز الراسمال البشري والوظيفة المنتجة، ولذلك تستطيع السياسة الاجتماعية ان تكون دائرة فعالة تربط النمو البشري والاقتصادي ...[2].

وعليه من خلال ما سبق نستطيع ان نقدم المفهوم الاجرائي التالي للسياسة الاجتماعية:

1- تمثل السياسة الاجتماعية عمليات سياسية تعتمد على تدخل سلطة الدولة.

2- ان السياسة الاجتماعية هي عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بأهداف المجتمع.

3- ترتبط السياسة الاجتماعية بإيديولوجية المجتمع.

4- تحدد السياسة المجالات المختلفة للرعاية الاجتماعية.

---

(1)- على سعد اسماعيل، مبادئ علم السياسة، دراسة في العلاقة بين العلم السياسية والسياسة الاجتماعية (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2007)، 278.

(2)-ازابال اورتيز، "السياسة الاجتماعية، تقرير ادارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية بالأمم المتحدة"، (نيويورك، 2007)، 7.

5- السياسة الاجتماعية تشمل الجهود الحكومية والجهود الاهلية معا في برامج الرعاية الاجتماعية.

وبالتالي فالسياسات الاجتماعية تقوم بتحديد مجالات السياسة العامة التي تندرج تحت هذا المصطلح او تحديد العوامل التي تميز السياسة الاجتماعية عن غيرها من السياسات[1].

اما في ما يخص دوافع ظهور السياسة الاجتماعية يعود الى العوامل التالية التي تتمثل في:

أ- يرى ان العوامل السوسيواقتصادية الكبرى، دورا في تشكيل تطور السياسة الاجتماعية، فمشكلات النمو الاقتصادي الناتجة عن التصنيع ادت الى ظهور دولة الرفاه.

ب- ان العوامل السياسية لها دور اساسي في ظهور السياسة الاجتماعية هكذا فمستويات التعليم والدخل والتحضر اكثر اهمية في تفسير انماط الاتفاق لدى مختلف الحكومات من الخصائص السياسية للدولة في تلك المجتمعات ذاتها ويرى "**كيث**" أن التغيرات السوسيواقتصادية نقطة بداية فحسب، أما العوامل السياسية فلها دور لا ينكر بعد ذلك فهناك اختلافات بين الدول المتقدمة في سياستها الاجتماعية ومجالاتها وبناءها لا يمكن تفسيرها بما هو اقتصادي[2].

(1)- مسعود البلي، "واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتسمية المستدامة،" (رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2010)، 31.

(2)- احمد سليمان ابو زيد، السياسة الاجتماعية: التعريف والمجال والاستراتيجيات (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2006)، 3.

إن نطاق السياسة الاجتماعية المرتكز على تقديم الخدمات والرفاهية المحدودة، خلال فترة الثمانينات والتسعينات، بقي غير كاف لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة، اذ كانت تعتبر ثانوية بالنسبة للنمو، في حين ركزت نظرية التنمية السائدة على النمو الاقتصادي اولا، فقد منحت السياسة الاجتماعية أهمية وتمويلا أقل.

وتشهد الشعوب في أوربا واليابان والعديد من البلدان النامية تطور غيّر في التاريخ، لتطبيق السياسات الاجتماعية كأداة لبناء الدولة، وتعد السياسة الاجتماعية في شرق اسيا او نظم الامن الاجتماعي الشامل في بعض بلدان أمريكا اللاتينية مثال لهذه المبادرات، وقد رأت هذه الحكومات أن الاستثمارات الاجتماعية ضرورية، ليس فقط من اجل تطوير وتنمية الدولة، بل ايضا من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي.

لكن فيما بعد تم إعادة النظر في النفقات الاجتماعية في القرن العشرين برعاية متجددة للسياسات الاجتماعية الخاصة بالحد من الفقر، وحتى ذلك الوقت كان يتعامل مع السياسات الاجتماعية على أنها مستبعدة ويتم التقليل من شانها على انها مجرد شبكات امان عند تفاقم الازمات الاقتصادية، وغالبا ما تركت لبرامج الاستثمار الاجتماعي الممولة من المتبرعين ولكنها كانت غير مناسبة، كحلول دائمة ولم تعالج التوتر الاجتماعي او تُنشِئ مؤسسات لتنمية عادلة اجتماعيا ومستدامة[1].

وفي اوائل القرن الحادي والعشرين، ظهر اجماع على ان السياسة الاجتماعية هي جزء من وظيفة الدولة، وتستطيع هذه السياسات اذا كانت

(1)- البلي، واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر، 36.

مصممة ومنفذة بشكل جيد، توفير قوة للبلدان ورعاية الوظيفة والتنمية والقضاء على الاستبعاد الاجتماعي، والتغلب على الصراع، وهي تشكل جزءا اساسا لأي استراتيجية انمائية وطنية بهدف تحقيق النمو والعدالة الاجتماعية[1].

المطلب الثاني: اهمية السياسات الاجتماعية ووظائفها

أصبحت السياسة الاجتماعية ضرورة تفرضها المسؤولية القومية في المجتمعات النامية والمتقدة، لذلك يسعى الكثير من الدول الى وضع السياسات التي تعمل على إشباع احتياجات افرادها والارتقاء بمستوى نوعية الحياة في المجتمع.

الفرع الاول: أهمية السياسات الاجتماعية

1- تحديد اهداف استراتيجية بعيدة المدى يسعى المجتمع الى تحقيقها.

2- تجنب الوقوع في اخطاء نتيجة حدوث التغيير الاجتماعي التلقائي العشوائي غير المخطط ونتيجة الارتجال والتخبط في خطط متناقضة متضاربة لم توضع على الاجتهادات الشخصية وتجاهل راي الفنيين والمتخصصين.

3- يتحقق بواسطة السياسة الاجتماعية نوع من التنسيق والتكامل لمشكلات المجتمع من ناحية وبين امكانية موارد المجتمع البشرية والمادية من ناحية اخرى.

4- تحديد العلاقة بين الدولة ومواطنيها من خلال الحقوق والواجبات ومسؤولية كل من المجتمع والفرد تجاه المشكلات الحياتية ونوعية الحياة.

(1)- اورتيز، السياسة الاجتماعية، 9.

5- تحدد حقوق الافراد في المجتمع سواء القادرين او غير القادرين من الفئات الخاصة[1].

6- كذلك يمكننا ان نحدد اهمية السياسة الاجتماعية فيما يلي:

- توضح مستوى التنسيق الفكري والذهني بين مختلف البرامج والجهود الاجتماعية.

- تمثل مجالات العمل واتجاهاته واسلوب القائمين على الامور الخاصة بالتخطيط والتنفيذ.

- تكمل الجهود المتتالية نتيجة لتوحد الهدف البعيد.

- تعاون المخططين في تحديد الاولويات من وضع الخطط الاجتماعية.

- التأكيد على اهمية المشاركة الاجتماعية اللازمة لإنجاز خطط التنمية[2].

- أنها تعطي المعاني الانسانية للجهود التنفيذية فهي تربط بين الفلسفة والمبادئ والقيم الاخلاقية.

- عن طريق السياسة الاجتماعية يمكن اشباع اقصى قدر من احتياجات الافراد في المجتمع[3].

---

(1)- سروجي، السياسة الاجتماعية في اطار المتغيرات العامة الجديدة، 20.

(2)- منى عويس وعبلة الأفدى، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، بين النظرية والتطبيق (القاهرة: دار الفكر العربي، 2011)، 155.

(3)- تحليل السياسة الاجتماعية وعلاقاتها بالسياسة الاجتماعية، منتديات الكينغ فيصل، أطلع عليه بتاريخ 26 مارس، 2017،

Http://www.king faisal university- soqhfy forums.rt/.

الفرع الثاني: وظائف السياسة الاجتماعية

تتعـــدد الوظـــائف التـــي تحققهـــا السياســـة الاجتماعيـــة فـــي تحقيـــق التنميـــة الشاملة في المجتمع ويمكن تحديدها في الوظائف التالية:

1- الوظيفـــة التنمويـــة: وهـــي تعطـــي مكانـــة متميـــزة لـــدور الانســـان فـــي التنميـــة وتنطوي هذه الوظيفة على دعم وتقوية الاسرة.

2- الوظيفـــة الوقائيـــة: وهـــي تتجـــه نحـــو الفئـــات التـــي يمكـــن ان تكـــون عرضـــة للتأثير السلبي في المستقبل المنظور من عملية التنمية.

3- الوظيفـــة العلاجيـــة: وهـــي تتجـــه خاصـــة الـــى بعـــض الفئـــات المحرومـــة والتـــي اطلق عليها فيما بعد الجماعات الهامشية كالأطفال المهملين وكبار السن.

4- الوظيفـــة الاندماجيـــة: وهـــي التـــي اعتبرتهـــا منظمـــة للأمـــم المتحـــدة نقلـــة اساســـية فـــي سياســـة الرفاهيـــة، بمعنـــى اثنـــاء اعـــداد خطـــط التنميـــة الوطنيـــة يجـــب علـــى كـــل قطـــاع ان يجـــري تحلـــيلا اجتماعيـــا لأثـــر السياســـات، باعتمـــاد مبـــادئ حقـــوق الانســـان والعدالة والمساواة، المشاركة في صنع القرار او في رسم السياسة الاجتماعية[1].

المطلب الثالث: نماذج صنع السياسات الاجتماعية ومداخلها

ترتكـــز نمـــاذج السياســـة الاجتماعيـــة علـــى ايجـــاد نظـــم اجتماعيـــة واقتصـــادية التـــي تعمـــل علـــى مقابلـــة الحاجـــات ومواجهـــة المشـــكلات الاجتماعيـــة وبالتـــالي تحـــدد مداخلها التي تساعد على ذلك.

(1)- البلي، واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر، 36.

الفرع الاول: نماذج صنع السياسة الاجتماعية

1- نمـوذج الصـفوة: وفيـه تتجـه السياسـات مـن اعلـى، اي مـن قمـة الهـرم الـى القاعـدة وتكـون فيـه المسـاءلة اساسـا فـي يـد الصـفوة وبالتـالي تكـون اقـل تجاوبـا مـع المجتمع.

2- نمـوذج تـوازن المصـالح: ويكـون مبنيـا علـى مجتمـع مـدني قـوي، ومجموعـات مصـالح جيـدة تكـون هـي الجسـر بـين الفـرد والحكومـة، وهـذا النمـوذج يسـمح بالتوصـل الـى الحلـول الوسـط والتنـازلات اللازمـة للنجـاح فـي تنفيـذ السياسـات والالتـزام بـالبرامج، لكـن نلاحـظ ان الفقـراء والمحـرومين هـم اقـل القطاعـات قـدرة علـى تنظـيم المـوارد وتعبئتهـا للتـأثير علـى السياسـات، ويكـون متروكـا لغيـرهم ان يعبروا عن مصالحهم وان يضعوها امام متخذ القرار[1].

3- النمـاذج العقلانيـة العلميـة: وتفتـرض معرفـة تامـة بقـيم المجتمـع وبـدائل السياسـات ونتائجهـا لتضـمن تحقيـق تـوازن مقبـول بـين مكاسـب السياسـة وبـين التضـحيات المطلوبـة اثنـاء تطبيقهـا لكـن مثـال هـذه المعرفـة التامـة نـاذرا مـا تتـوفر، كمـا ان النمـوذج لا يبـين فـروق القـيم والافضـليات، فـأي تضـارب فـي القـيم والافضـليات يحـل مـن خـلال العمليـات السياسـية التفاوضـية والحلـول الوسـط، اكثـر ممـا يحـل علـى اسـس علميـة، وفـي الواقـع العملـي غالبـا مـا ينتهـي هـذا النمـوذج بتعبيـر المخططـين عـن مصـالح الصـفوة وتنفيـذ هـذه المصـالح، او بـإحلال قـيم المخططين بدل قيم الصفوة.

(1)- نفس المرجع، 45.

ان النماذج بحكم تعريفها عبارة عن اشكال مجردة لا تنطبق انطباقا كاملا على الواقع، لكن الدول تعمل على تقريب نموذج بعينه اكثر من غيره، فصنع السياسة الاجتماعية يقوم على:

1- تشخيص القضايا الاجتماعية والاقتصادية وتحديد الاهداف الوطنية لتامين العدالة والنمو والاستقرار الاقتصادي، فالهدف ليس المؤشرات الاقتصادية بحد ذاتها، بل الوصول من خلالها الى احسن المؤشرات الاجتماعية بقدر الامكان.

2- اقتراح مجموعة من السياسات القصيرة والمتوسطة والطويلة الامد من اجل تفعيل الاثار الانمائية.

3- انتقاء الخيارات بالنظر الى الاولويات الاجتماعية.

4- تخصيص اعتمادات مناسبة من الميزانية لدعم سياسات الاولوية[1].

ان نموذج السياسة الاجتماعية وعند تطبيقه يحمل اهداف متوخاة منه وهي بالأساس تقوم بتحقيق التنمية الاجتماعية المنشودة، توزيع المنافع والخدمات الاساسية على المواطنين والقضاء على الفقر...الخ وعلى هذا الاساس ولمعرفة آثار هذه السياسة لابد من الاخذ بنموذج لتحليل السياسة الاجتماعية:

- معرفة الاثار والتغييرات عند التطبيق.

- احداث تغييرات في السياسات القائمة.

- يساعد على صنع سياسات جديدة، وتحديد القضايا التي يجب أن تركز عليها.

(1)- اورتيز ، السياسة الاجتماعية ، 11.

- تساعد على معرفة مدى تحقيق مبدا التكافؤ والمساواة[1].

الفرع الثاني: مداخل السياسة الاجتماعية

قبل أن يتم التطرق الى تحديد مداخل السياسة الاجتماعية وجب علينا أولا أن نحدد عناصرها، أسسها ومرتكزاتها التي ستساهم في إستيعاب وتفسير مداخلها.

اولا- عناصر السياسة الاجتماعية: ترتكز السياسة الاجتماعية على اربع عناصر وهي:

1- الايديولوجية السائدة في المجتمع.

2- الاهداف الاستراتيجية بعيدة المدى.

3- المجالات التي تعمل فيها البرامج والمشروعات الخدمية والانتاجية التي تتضمنها خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

4- الاتجاهات العامة التي تلزم وتوجه العمل الاجتماعي وتوضح، تنظم وتحدد طريقة واساليب ادائه وتنفيذه[2] .

ثانيا- اسس السياسة الاجتماعية: تقوم السياسة الاجتماعية على ثلاثة اسس اساسية وهي:

1- الجمعية فهي تجمع الموارد وتقابل احتياجات مجتمعية.

(1)-البلي، واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر ، 47.

(2)- "السياسة الاجتماعية، منتديات ستار تايمز"، أطلع عليه بتاريخ 22 مارس، 2017،
www.startimes.com/fipe///d:/ السياسة الاجتماعية /faspx ؟mode=f& print=true=31141954.

2- تركز على العلاقات الاجتماعية اما باستخدامها او تغييرها.

3- تهتم بمناطق الحرمان وتحسين نوعية الحياة واعادة التوزيع للموارد وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة[1] .

ثالثا- ركائز السياسة الاجتماعية: وتتمثل في

1- الشرائع السماوية: وتعد الركيزة الاولى الاساسية، فالتراث الديني زاخر بالدعوة الى الوحدة، الديمقراطية، العدالة، المساواة، الحرية، التكافل الاجتماعي، والحقوق والواجبات وغيرها من الواجهات والاهداف التي تسعى السياسة الاجتماعية لتحقيقها.

2- مواثيق العمل الوطني: وتعد منهجا يساهم في صنع السياسة الاجتماعية وتعديلها بما تزخر به من اهداف واساليب العمل واستراتيجيات وتكتيكات، توجه السياسة الاجتماعية لتحقيق الاهداف بأساليب عمل محددة.

3- الدستور: ويوجد في كل المجتمعات، ويحدد العلاقة بين الدولة ومواطنيها والحاكم والمحكومين ويعد اساسا للنظام الاجتماعي والسياسي في الدولة وينجز بمواد تحدد الحقوق والواجبات، حقوق الرفاه والامن الاجتماعي، التضامن الاجتماعي، تكافؤ فرص المساواة واستراتيجيات السياسية الاجتماعية كالتعليم، الصحة، الاسرة، الضمان الاجتماعي، البطالة واولوية رعاية بعض الفئات كالمرأة والطفولة.

4- المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية: وتحدد الحد الادنى للرعاية الاجتماعية للأفراد على سبيل المثال الإعلان العالمي لحقوق الانسان عام

(1)- السروجي، السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العامة الجديدة، 27.

1984 الذي اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة متضمنا العديد من الموارد التي ترتكز على حقوق الفرد في الحرية والكرامة وعدم التمييز والمساواة، وحرية التنقل وحرية تكوين اسرة باعتبارها الوحدة الطبيعية والاساسية في المجتمع وحرية الراي والتعبير والاشتراك في الجمعيات والحق في التعليم ومستوى من المعيشة للمحافظة على الصحة والرفاه لأسرته[1].

5- التشريعات والقوانين والقرارات: وهي القاعدة التي يقيس عليها المجتمع شؤون حياته واساليب استمرارية المجتمع وتساهم في تحقيق العدالة وزيادة معدلات الرفاه الاجتماعي، ومواجه الثغرات، وتحديد اليات التنفيذ وهي مرونة ويمكن تغييرها مع اي تغيرات تطرا في المجتمع، وتشمل القوانين الرسمية والقرارات الوزارية.

رابعا- مداخل السياسة الاجتماعية بعد ان تطرقنا لمختلف عناصر السياسات الاجتماعية يمكن ان نحدد مداخلها حيث تعددت في دول العالم مع تباين الايدولوجيات والنظم السياسية وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بحيث اعتمدت "**مارتن راين**" في تقسيمها على المداخيل التالية:

1- مدخل المساندة: وتهدف سياسة الرعاية الاجتماعية كنظام الى مساندة وتحقيق الاستقرار للنظم الاخرى في المجتمع عن طريق مساعدتها على تحقيق وظائفها وسد الثغرات الناتجة لعدم الاستقرار، ومن ثم يكون التركيز على الحاجات الملحة والفئات الاكثر احتياجا باعتبار السياسة الاجتماعية وسيلة لمواجهة الاثار السلبية لنظام السوق.

(1)- نفس المرجع، 19.

2- مـــدخل المســـاعدة: حيـث تهـدف السياسـات الاجتماعيـة الـى تقـديم المسـاعدات والخـدمات للفئـات الضـعيفة فـي المجتمـع، فـدور الرعايـة الاجتماعيـة نظـام يسـاعد ويكمل الانظمة الاخرى في المجتمع لتحقيق الاستقرار والتوازن.

3- مـــدخل الاعتمـــاد المتبـــادل: وتصـنع السياسـة الاجتماعيـة لتحقيـق خـدمات متبادلـة بينهـا وبـين السياسـات الاخـرى، وان نظـام الرعايـة الاجتماعيـة يـؤثر ويتـأثر بالأنظمة في المجتمع ويوجد اعتماد متبادل بين انظمة المجتمع.

4- مـــدخل الضـــبط والاســـتقرار الاجتمـــاعي: تعتبـر السياسـة الاجتماعيـة وسـيلة الضـبط والاسـتقرار الاجتمـاعي فـي المجتمـع عـن طريـق التركيـز علـى الخـدمات المقدمـة للعـاطلين والمجـرمين وغيـرهم للـتخلص مـن السـلوك السـلبي، حتـى لا يشكلوا عبئا على تحقيق الاستقرار، والحد من الاضطرابات في المجتمع[1].

المطلب الرابع: محددات السياسات الاجتماعية واهدافها

إن تحديـد السياسـات الاجتماعيـة يوضـح مجـالات العمـل وإتجاهاتـه وأسـلوبه بـين القـائمين علـى أمـور التخطـيط والتنفيـذ فـي ضـوء تحديـدها للأهـداف الاسـتراتيجية بعيـدة المـدى التـي يسـعى المجتمـع لتحقيقهـا ومـن خـلال تحسـين المستوى المعيشي وتعديل المكانات والادوار بين الافراد والوحدات الاجتماعية.

أولا- العوامـل الاقتصـادية: ينبغـي ان نقـرر ان التخطـيط فـي اي دولـة يتـأثر – الـى حـد كبيـر- بمـدى تـوافر المـوارد والامكانيـات الاقتصـادية، فالدولـة الغنيـة مـثلا اخـذت بـنظم الضـمان الاجتمـاعي الشـامل، وعللـت ذلـك بـان نموهـا وتقـدمها

(1)- عويسي والأقدى، التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، 145.

الصناعي والتجاري وتقدمها الاقتصادي اعطاها الاساس للاستمرار في التوسيع في الخدمات الاجتماعية.

ثانيا- العوامل السياسية: في بعض البلدان من بينها امريكا اللاتينية يصعب التمييز بوضوح بين الوظيفة السياسية والادارية، او الفصل بينهما، ولا شك ان ذلك يخلق في مجال التخطيط للرفاهية الاجتماعية صراعا بين اتجاه الزعماء السياسيين، وبين جهود المخططين والاداريين عند محاولة تنفيذ خدمات معينة، بالإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة.

فالآمال المعقودة على برامج الرفاهية الاجتماعية تعتمد على السياسيين، بل قد تعتمد احيانا على رجل واحد هو وزير الشؤون الاجتماعية[1].

ثالثا: العوامل الثقافية: هناك عقبات متوقعة تتعرض لها عند تقرير وزن العوامل الثقافية واثرها في تقرير سياسة الرفاهية الاجتماعية وهي:

- من السهل جدا ان نأخذ تجربة اي دولة اخرى في مجال الرفاهية الاجتماعية، وان تقضي على الجهل ولا تعبا بردود الافعال.

- هناك من يميل الى تفسير بعض الاتجاهات البشرية تفسيرا ثقافيا في حين تكون جذورها في الفقر الاقتصادي اكثر من اي شيء اخر.

الفرع الثاني: اهداف السياسة الاجتماعية: وتتمثل في

1- تحدد اهداف السياسة الاجتماعية في مواجهة المشكلات الاجتماعية واشباع الحاجات الانسانية من خلال مقابلة الخدمات بالحاجات.

(1)- نفس المرجع، 146.

2- توجيه العمل الاجتماعي في المجتمع وتوجيه الخطط والبرامج والمشروعات الاجتماعية تجاه تحقيق الاهداف المجتمعية لنقل المجتمع من صورة الى اخرى افضل، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراده من خلال تعاون وتنسيق الجهود المختلفة لتحقيق الاهداف.

3- تستهدف الاصلاح الاجتماعي وتحقيق المساواة والعدالة في توزيع الموارد والخدمات بين الافراد والاسرة والمجتمعات المحلية في المجتمع.

4- تزويد الافراد والفئات الاكثر احتياجا بالخدمات اللازمة لمقابلة حاجاتهم المتزايدة.

5- ترتبط اهداف السياسة الاجتماعية بالأهداف المجتمعية العامة، وهي اهداف استراتيجية تتحقق على المدى الزمني الطويل[1]

(1)- السروجي، السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العامة الجديدة ، 25.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيرا في الأدب التنموي المعاصر وتعتبر الاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، والتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة ومع اجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة اخرى، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة التي تقضي على قضايا التخلف هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل.

المطلب الاول: السياق التاريخي لتطور التنمية المستدامة

التنمية البشرية هي اطروحة او رؤيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تجعل الانسان منطلقها وغايتها وتتعامل مع الابعاد البشرية او الاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطا من شروط تحقيق هذه التنمية، دون ان تهمل اهميتها.

الفرع الاول: نبذة تاريخية عن التنمية المستدامة

مهما كانت الآراء والافكار حول نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة فقد يكون هناك اجماع بين الباحثين في الموضوع على ان المراحل التي تطورت بها التنمية المستدامة وهي كالتالي[1]:

في **سنة 1968** تم انشاء "**نادي روما**" الذي يعد او فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة، لقد ضم هذا النادي عدد من العلماء والمفكرين

(1)- عبد الباسط وفا، التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجيات والتحديات العالمية المعاصرة (القاهرة: دار النهضة العربية، 2005)، 5.

الاقتصاديين وكذا رجال اعمال من مختلف انحاء العالم، دعا هذا النادي الى ضرورة اجراء ابحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.

أما في **سنة 1972** ينشر نادي "**روما**" تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، وتوقعات ذلك حتى سنة **2010**، ومن اهم نتائجه، هو أنه سيحدث خللا خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث وإستنزاف الموارد الطبيعية، حيث نشر "**جاي فورستر**" دراسة بعنوان "حدود النمو" والتي تضمنت نموذجا رياضيا لدراسة خمسة متغيرات أساسية بارزة وهي إستنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية و تدهور البيئة[1].

حيث أبرزت هذه الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمسة واثرها على الكوكب الارضي، وذلك لمدة ثلاثين سنة، وفي شهر **جويلية** من **سنة 1972** انعقدت قمة الامم المتحدة حول البيئة في "**ستوكهولم**"، حيث تم خلالها عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشكلات الاقتصادية، وطالبت الدول النامية بان لها الاولوية في التنمية من اجل تحسين البيئة وتفادي التعدي عليها وبالتالي ضرورة تضييق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة.

ووضع برامج الامم المتحدة للبيئة في سنة **1982** تقريرا عن حالة البيئة العالمية، وكانت اهمية التقرير انه مبني على وثائق عملية وبيانات احصائية،

(1)– وفا، التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجيات، 5.

وقد اشار هذا التقرير الى ان اكثر من **25 الف** نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها الى الانقراض[1].

في **أفريل 1987** قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان "**مستقبلنا المشترك**" ويعرف كذلك بتقرير "**بروتلاند**"، وتم بلورة تعريف دقيق لها، واقر على انه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل.

أما في **جوان** من **سنة 1992** انعقدت قمة الارض في "**ريو دي جانيرو بالبرازيل**" والتي عرفت بمؤتمر الامم المتحدة للبيئة، خصص المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في اطار تنمية قابلة للاستمرار.

كما تم في شهر **ديسمبر 1997** اقرار "**بروتوكول كيوتو**" الذي يهدف الى الحد من انبعاث الغازات، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وفي **أفريل** من **سنة 2002** عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في "**جوهانسبورغ**" بجنوب افريقيا، بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال:

1- استعراض التحديات والفرص التي يمكن ان تؤثر في امكانات تحقيق التنمية المستدامة.

2- اقتراح الاجراءات المطلوبة اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها.

(1)- نفس المرجع، 8.

3- تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية.

إضافة الى هذا انعقد في شهر **سبتمبر** من **سنة 2009** "**قمة كوبنهاغن**" والتي كانت تهدف الى حشد الدعم السياسي للتوصل الى اتفاق دولي طموح حول التصدي لظاهرة التغيير المنافي بضرورة خفض الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري الى جانب قضايا فرعية اخرى على صلة بمسالة التغيير المناخي في العالم[1].

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة

إن قضية التنمية تعد واحدة من أهم القضايا التي تشغل بال مخططو السياسة العامة وقادة المجتمعات مهما كانت المنطلقات الايديولوجية التي ينطلقون منها، لقد اصبح لهذا الحقل من المعرفة شان متعاظم في مختلف العلوم الاجتماعية، خاصة وانه يتناول القضايا العديدة التي تتعلق بتجارب اجتماعية حية لكل ما تحمله هذه التجارب من ديناميكية ومشكلات وتطلعات[2].

ومن الناحية الاصطلاحية فان مفهوم التنمية يقصد به:

1- التنمية: هذا المصطلح ظهر بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا **(التي كانت عبارة عن مستعمرات)** وتعني احداث

(1)- عبد الرحمن العايب،" التحكيم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل التحديات التنمية المستدامة" (رسالة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011)،19.

(2)- البلي، واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر، 58.

تغيرات في جميع المجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتكون في مستوى تطلعات هذه الشعوب[1].

2- أما التنمية فهي بالنسبة للاقتصاديين: زيادة في السلع والخدمات بمعدل يزيد عن معدل زيادة السكن اما بالنسبة للسياسيين فأنها تعني اللحاق بالدول المتقدمة والقضاء على المثلث الخطير **(المرض، الفقر، الجوع)** ونشر العدالة الاقتصادية والتسيير الذاتي للاقتصاد، وعموما هي عملية شاملة تمس الانسان بالدرجة الاولى[2].

ويتحد مفهوم الاستدامة الذي ظهر حديثا كترجمة للكلمة الانجليزية **Sustainability**" في معنى الحفاظ على البيئة وسياقها بشكل متواصل، وتعد التنمية المستدامة من الناحية العلمية مصطلح متعدد الاوجه ويتحدد غالبا بالنسبة للفترة الزمنية المعنية، اي بالسنين والقرون.

من خلال العديد من المساهمات الفكرية والعلمية وحتى السياسية، اتضح مفهوم التنمية المستدامة لم يتحدد بشكل نهائي بسبب عدم وضوح الرؤى الخاصة بكل فريق، وقد بذل العلماء جهودا لمجرد التوصل الى تعريف يتفق عليه الجميع بشان التنمية المستدامة.

ولوضع التعريف المناسب للتنمية المستدامة لابد من التفرقة بين هذا المفهوم ومصطلح التنمية الاقتصادية، الذي نال قدرا كبيرا من النقاش بين

(1)- عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الية لتحقيق التنمية المستدامة (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2013)، 116.

(2)- البلي، واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر، 59.

الباحثين الاقتصاديين، فهناك عملية نمو شاملة تكون متفرقة بتغيرات جوهرية في بنية اقتصاديات الدول النامية، وعلى العموم تعرف التنمية الاقتصادية كما يلي:

يرى بعض الباحثين ان التنمية الاقتصادية هي عملية شاملة تتشكل من عدة اتجاهات اقتصادية مصحوبة بتغيرات تمس[1]، السياسات الاقتصادية تهدف الى التقليل من الواردات من السلع الاستهلاكية، وتقليص الاعتماد على المساعدات المالية من الدول الاخرى.

ويبرز توجه آخر في مفهوم التنمية وهو التوجه الماركسي الذي يرى أن التنمية تعتمد على التغيرات التي تحدث في نمط الانتاج المتخذة في النظام الرسمالي وفي الصراع بين الطبقات، واعتمد التعريف الماركسي على نمط الانتاج من منظور الملكية والرقابة على وسائل الانتاج ونوع الحكومة والنظام القانوني للدولة، وتشكل هذه العناصر بناء على مستوى تنمية العلاقات الاجتماعية للإنتاج ولقوى الانتاج.

أما البنك الدولي فيضع تصور اخر، مصنفا العالم على أساس الدخل الوطني الاجمالي، وبناءا عليه رتب الدول حسب الدخل: الدخل المنخفض الدخل المتوسط، الدخل العالمي والدخل الاعلى، الا ان هذا المقياس يعاني من عدم ملائمته ومصداقيته[2] .

وتعرفها اللجنة العالمية للتنمية المستدامة **1987** في التقرير المعنون "**مستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة**" هي تلبية الحاجيات الحاضرة دون أن

(1)- محمد غربي، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة (بيروت: دار الروافد الثقافية، ناشرون، 2014)، 131.

(2)- نفس المرجع،133.

تؤدي الى تدمير قدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، أي صيانة وإستدامة الموارد المتعددة في البيئة لتلبية احتياجات البشر الحاليين الاجتماعية والاقتصادية وادارتها بأرقى التكنولوجيات والمعارف المتاحة، مع ضمان استمرارية موارد الرفاهية الأجيال[1].

وعليه فإن التنمية المستدامة عملية استغلال الموارد الطبيعية لفائدة المجتمع الانساني، دون إفراط في استغلال هذه الموارد مع الحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة، عن طريق المحافظة على البيئة وصيانتها من التلوث والموارد المدمرة للحياة[2] .

الفرع الاول: عناصر التنمية المستدامة

1- ضمان النمو الاقتصادي: المستوى الاجتماعي الذي يعيش فيه الشمال حاليا يجب أن يصل الى الجنوب ايضا وكذلك الاجيال المستقبلية.

2- المحافظة على الموارد الطبيعية لأجيال المستقبل: لابد أن يتم تطوير مستوى المعيشة على مستويين الاجتماعي والاقتصادي تستهلك مواد اولية اقل وكذلك اقل تلوثا.

3- العمل على التنمية الاجتماعية في كل انحاء العالم: بحيث يتم توفير احتياجات الناس من العمل والغذاء والتعليم والصحة وغيرها[3] .

(1)- صباح براجي، "دور حكومة الموارد الطاقوية في اعداد هيكلة الاقتصاد الجزائري من ظل ضوابط الاستدامة" (رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2012)، 18.

(2)- غربي، التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة، 132.

(3)- عبد الرحمن العايب ،"التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل التحديات التنمية المستدامة"(اطروحة الدكتوراه ، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011)، 14.

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة

قد ساهمت مختلف التعاريف التي وردت في مضمون التنمية المستدامة في ابراز خصائصها ومميزاتها التي تتمثل في:

– تداخل الابعاد الكمية والنوعية بحيث لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها.

– التنمية المستدامة لها بعد دولي يتعلق بضرورة تدخل كافة الدول الغنية لتنمية الدول الفقيرة.

– التنمية المستدامة تقوم على اساس تلبية المتطلبات اكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى الى الحد من تفاقم الفقر في العالم[1].

– المساواة ومراعاة حقوق الاجيال القادمة، فهي تنمية تراعي وتوفر حق الاجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية.

– هي عملية متعددة ومترابطة الابعاد تقوم على اساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والتنمية البيئية من جهة اخرى.

– تحرص على تطوير الجوانب الروحية والثقافية والابقاء على الخصوصية والحضارية للمجتمعات.

– الانسان هو وسيلة تحقيق التنمية المستدامة وهدفها، فهي تولى اعتبارا كبيرا للجانب البشري.

(1)– محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية (الاسكندرية: الدار الجامعية، 1999)، 31.

– للتنمية المستدامة ابعاد بيئية واجتماعية واقتصادية متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض في اطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد.

المطلب الثالث: نظريات وابعاد التنمية المستدامة

في ظل هذه المفاهيم، ظهرت اراء مختلفة متعددة منذ زمن بعيد من طرف علماء الاقتصاد والبيئة والاجتماع على افكار استدامة البيئة، فعلماء الاقتصاد يرون ضرورة الاهتمام بالجانب البيئي والاخلاقي، ومنه فاذا كانت التنمية المستدامة تشمل ابعاد مختلفة اقتصادية وبيئية واجتماعية وحتى سياسية، مما ادى الى ظهور زوايا الاطار النظري ووجهات نظر مختلفة تفاعلت فيما بينهما[1].

الفرع الاول: نظريات التنمية المستدامة

اولا: النظريات الداعية لأولوية البيئة:

علماء البيئة يرون الى ان الذي يحتاج ان يكون مستديما هو المحيط الحيوي ولهذا ظهرت عدة نظريات، منها:

1- النظرية المتشائمة: في عام 1978 نشر "**توماس مالتوس Thomas Malthus**" مقولته المشهورة حول مبادئ السكان، حيث يرى ان الجنس البشري اذا استمر في التكاثر وزيادة التناسل، سنواجه مشاكل حدود الموارد الطبيعية النابضة وان هذا سوف يؤدي الى بؤس ومجاعة.

(1)- عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، 32.

كما رأى "**توماس مالتوس**" ان الحروب وسلبيتها حل امثل لتقليل النسبة المتزايدة للجنس البشري لتوافقها مع الثروة والموارد الطبيعية (لذلك عدت نظريته بالمتشائمة) وان التنمية طويلة الاجل يمكن ان تحقق فقط عندما يزداد الجنس بمعدلات معقولة خلال فترات الاستقرار الاقتصادي[1] .

2- النظرية المتفائلة: هناك من الاقتصاديين الكلاسيكيين اقل تشاؤما من "**توماس مالتوس**" ومن بينهم "**جون ستيوارت مل** Jhon Stuart Mill" حيث يرى ان الموارد الناضبة او المحدودة يمكن ان تمثل حاجزا او قيدا على زيادة الانتاج في المستقبل، وقد استند "**جون ستيوارت مل**" في مبادئه على التنمية المستقبلية في قطاع الزراعة وعلى دور المؤسسات في رفع الرفاه الاقتصادي ولكن مع تأكيده عل فكرة ان ارتفاع مستوى المعيشة يلعب دورا في استمرار النمو الاقتصادي، الا انه على الرغم من تفاؤله رأى انه حتما تستغل موارد البيئة بشكل تام اي يتم استنفاذها في الاغراض الصناعية وغيرها.

وقد مثلت الحركة الامريكية المحافظة 1830-1920: بقيادة الامريكي "ثيودور روزفلت **Rosevelte Theodor**" ومن حوله، نجاحا للقطر السياسي للأيديولوجية في الولايات المتحدة خلال الفترة ما بين عام 1890-1920 حيث ترى هذه الحركة بان النمو الاقتصادي تحيط به مجموعة من القيود الطبيعية التي من الصعوبة تجنبها حتى مع التقدم التكنولوجي، وان الاسراع الكبير في

(1)- الطاهر خامرة، "المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة السونطراك" (رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، 2007)، 27.

إستغلال الموارد الطبيعية الناضبة، يعتبر تهديد الحقوق الاجيال القادمة وايضا انه كلما تم استغلال هذه الموارد بمعدل أقل كلما كان افضل[1].

ثانيا- النظريات الداعية لأولوية الاقتصاد: ومن بين النظريات الداعية لأولوية الاقتصاد، قام الاقتصادي "**هارولد هوتلينغ**" بنشر هذه الدراسة حول اقتصاديات الموارد الناضبة في عام 1931، وقام من خلال هذه الدراسة ببناء نموذج نظري حول كيفية الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة وكيفية استغلال والاستفادة منها على المدى الطويل.

ثالثا- النظريات الداعية للعدالة في توزيع الثروة والتنمية: من جهة نظر علماء الاجتماع، يرون انه لتحقيق التنمية المستدامة عليهم الاخذ بعين الاعتبار العوامل الاجتماعية في مراحل التنمية وتخصيص البرامج والمشاريع والاهتمام بالفقر وعدم المساواة والحروب والكوارث الطبيعية للسياسات الاقتصادية واخذ هذه العوامل مجتمعة مع بعضها البعض ومن بين هذه النظريات نجد:

ا- **نظرية التحيز الحضري:** وضعها "**ميخائيل ليشون**" ومن بين المشاكل التي طرحتها هذه النظرية هي:

هل التنمية المستدامة ازمة ثقافية ام ازمة بيئية؟، وفي ظل هذا يقول "**براون ليستر**" في 1999 اننا بحاجة الى مبادئ اخلاقية، تقودنا الى القرن الواد والعشرين اساسها المبادئ المستديمة لتلبية الاحتياجات الانسانية[2].

(1)- ماجد ابو زنط وعثمان غنيم، التنمية المستدامة: فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسهم (الاردن: دار الصفاء، 2006)، 158.

(2)- ماجد ابو زنط وعثمان غنيم، التنمية المستدامة، 159.

الفرع الثاني: ابعاد التنمية المستدامة

جاء مفهوم التنمية المستدامة بعدة خصائص تتمحور حول الرابط العضوي بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع ، بحيث يجب النظر الى هذه المكونات الثلاثة بشكل متصل ومتكامل الجوانب.

1- البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: يتعلق المنظور الاقتصادي باستمرارية في تعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، ويتحدد هذا الرفاه عادة بمعدلات الدخل والاستهلاك ويشمل ذلك الكثير من مقومات التقدم الانساني مثل: الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم، ويرى بعض الاقتصاديون أن الناحية البيئية لها أهمية أيضا خاصة ما يسمى بالرأسمال الطبيعي، الذي يعني بعض الموارد الطبيعية ذات القيمة الاقتصادية.

2- البعد لبيئي: يركز البيئيون في معالجتهم للتنمية المستدامة على مفهوم "**الحدود البيئية**"، التي مفادها ان لكل نظام بيئي طبيعي حدود[1] لا يمكن تجاوزها من الإستهلاك والاستنزاف، وأي تجاوز للقدرة الطبيعية يعني تدهور النظام البيئي حتما، فالاستدامة من المنظور البيئي تعني وضع حدود امام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث، وأنماط الإنتاج السيئة وإهدار الثروة المائية وتدمير الغابات ويتحدد ذلك في الاتي:

- حماية الموارد الطبيعية.
- حماية المياه.
- تقليص ملاجئ الانواع البيولوجية.

(1)-محمد غربي، التكامل العربي، بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة (لبنان: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014)، 143.

- حماية المناخ من الإحتباس الحراري.

3- البعد الاجتماعي: يعد ابراز اهم معالم الدعامة الاقتصادية خاصة في جوانب الانتاج، الاستهلاك التوزيع والتجارة، سيتم التطرق للدعامة الاجتماعية كونها لا تقل اهمية عن الدعامة الاقتصادية او تفوقها.

وكون التنمية المستدامة تعني بالجانبين معا في آن واحد، وبصحبة الجانب البيئي وتدعيم هذه الدعامة يمنح المعنى الحقيقي للتنمية المستدامة كونها جاءت لخدمة الانسان، حيث عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة التنمية الاجتماعية سنة 1956 انها تلك العمليات التي توجد بين جهود الأهالي وجهود سلطات الحكومة، لتحسين الاحوال العمرانية والمعيشية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم الوطني.

وقد سطرت قمة "**كوبونهاقن**" عن التنمية الاجتماعية سنة **1995** حملة من أهداف التنمية الاجتماعية تلخصت فيما يلي:

- بناء القدرات المحلية للمجتمعات عن طريق تعزيز الموارد البشرية والتحديد الشامل لأنظمة التعليم في كل المستويات[1].
- مكافحة الفقر وإحترام حقوق الانسان والموافقة الديمقراطية وتدعيم المنظمات المدنية.
- الإعتراف بالعوامل الثقافية باعتبارها جزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية المستدامة.

(1)- كنزة الوزاني، "اثر الفساد الاداري على ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر 2004-2014" (شهادة ماستر في العلوم السياسية، جامعة الشلف، 2015)، 54.

– تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات الريفية عن طريق جمع الوسائل والمقومات التنموية كالتعليم والتدريب.

4– البعد السياسي: يعتبر البعد السياسي للتنمية المستدامة من أهم الابعاد بحيث لا يمكن للأبعاد السابقة أن تتجسد بدونه، فهو يوفر الإطار الذي تتجسد فيه مبادئ وقواعد الحكم الراشد وادارة الحياة السياسية إدارةً تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار، تنامي الثقة، المصداقية، المحافظة على السيادة والإستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة، فهذا البعد يساهم بفعالية في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى كل من البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي[1].

5– البعد التكنولوجي: ويعني نقل المجتمع الى عصر الصناعات النظيفة، التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون، ويمكن تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلي:

– تطوير انشطة البحث بتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتماد الاليات القابلة للاستدامة.

– تحسين أداء المؤسسات الخاصة، من خلال مدخلات معينة مستندة الى التكنولوجيات الحديثة.

– إستحداث انماط مؤسسية جديدة تشمل مدن و حاضنات التكنولوجيا.

– تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والإبتكار، بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الإقتصاد القائم على المعرفة.

(1)– نفس المرجع، 55.

– وضع الخطط والبرامج التي تهدف الى تحويل المجتمع الى مجتمع معلوماتي بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط وإستراتيجيات التنمية الإجتماعية والإقتصادية، بالموازاة مع تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الانتمائية للألفية[1].

المطلب الرابع: مبادئ واهداف التنمية المستدامة

مفهوم التنمية تطور عبر التاريخ وحمل الكثير من آمال وطموحات الشعوب، التي ترجمت ضمن جملة من المبادئ خلال المؤتمرات الدولية، لتحقيق جملة من الاهداف[2].

الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة

اولا/ الانتاج والاستهلاك المسؤول: نمط الانتاج والاستهلاك، يجب ان يتطور من اجل تقليل اي اثار سلبية على البيئة الطبيعية والاجتماعية، وعلى وجه الخصوص تجنب الهدر واستنفاذ الموارد.

ثانيا/ الملوث يدفع: الفاعلين الذين يمارسون نشاط يؤثر على البيئة كالتلوث، يجب ان يتحملوا تكلفة هذا التلوث، او القيام بالالتزام بالحد الادنى من التلوث يتحمل مسؤولية بيئته، ولهذا الغرض ظهر مبدا "حقوق التلوث تحت تعويض نقدي تحدده السوق" في اطار تبني التنمية المستدامة، حيث تلعب الدولة دورا

(1)– عبد الرحمن سيف سردار، التنمية المستدامة (الاردن: الراية للنشر والتوزيع، 2015)، 37.

(2)–سردار، التنمية المستدامة، 38.

هاما لخلق المساحات التي تساعد السوق على تصحيح نفسها، خاصة اذا تجاوز الملوث الحدود المسموح بها[1].

ثالثا/ الوقاية او المنع: ويجب في حالة وجود خطر معروف اتخاذ التدابير والاجراءات الوقائية بالإضافة الى الاجراءات التصحيحية، على ان تنفذ هذه الاخيرة في المقام الاول على المصدر باستخدام افضل التقنيات المتاحة وبتكاليف اقتصادية مقبولة.

رابعا/ التضامن: يتم التعبير عن هذا المبدأ من خلال (التضامن بين الدول وخاصة علاقة شمال/جنوب وفي نفس الوقت بين الاجيال)، وذلك لإرساء أهداف الاستدامة ومواجهة المشاكل والعقبات، دعما لعنصر التنسيق المحلي والدولي الذي تلتقي عنده امال البقاء والعيش الأمن لسكان كوكب الارض[2].

خامسا/ الاقتصاد في استخدام القدرات الادارية والتنظيمية: يجب العمل على تنفيذ سياسات اكثر تنظيما وقدرة، مثل فرض ضرائب على الوقود، او قيود على الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، ادخال مبدا الحوافز على المؤسسات الصناعة التي تسعى الى التقليل من الاخطار البيئية.

سادسا/ ادماج البيئة من البداية: عندما يتعلق الامر بحماية البيئة، فان الوقاية خير من العلاج بكل تأكيد، وتسعى معظم البلدان الان الى تقييم تخفيف الضرر، كما انها تجعل من البيئة عنصرا فعالا في اطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية.

(1)- صباح براجي، "دور حركة الموارد الطاقوية في اعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري"، 22.

(2)- نفس المرجع، 23.

سابعا/ اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الاطراف: ان بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الاخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر، ونظرا لخفض الموارد التي تكرس لحل مشكلات البيئة[1].

الفرع الثاني: اهداف التنمية المستدامة

تعنى التنمية المستدامة بتواصل عملية التنمية دون حدوث انتكاسات والاستخدام الرشيد للموارد الناضبة، بحيث لا يؤثر استهلاكها على حقوق الاجيال القادمة ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة، والهدف الامثل للتنمية المستديمة هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة، بحيث تسعى التنمية المستدامة الى بلوغ الحد الاقصى من الاهداف والتي تتمثل فيما يلي:

1- تحقيق نوعية حياة افضل للسكان: تحاول التنمية المستدامة الرفع من نوعية حياة السكان اقتصاديا، اجتماعيا، بيئيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية فقط، وذلك بشكل عادل مقبول وديمقراطي.

2- احترام البيئة الطبيعية: امل التنمية المستدامة مع محتوى النظم الطبيعية على اساس انها مصدر حياة الانسان دون اضرار باي منهما.

3- تعزيز وعي السكان بالمشاكل البيئية القادمة: تسعى التنمية المستدامة الى تنمية احساس المواطنين بالمسؤولية اتجاههم وحثهم على المشاركة في ايجاد الحلول المناسبة من خلال مشاركتهم في اعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

(1)- سردار، التنمية المستدامة، 42.

4- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على انها موارد محدودة ولذلك تحاول جاهدة الحد من استنزافها او تدميرها وتعمل على عقلنة استخدامها وتسعى لأعادة تدوير النفايات الناجمة عن هذا الاستغلال[1].

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة ومن خلال توعيتها للسكان واظهار مزايا استخدام التقنيات الحديثة لتحسين ظروف عيش السكان وذلك اما لهذه التكنولوجيا من فوائد سواء في اقتصاد وقت لطاقة او في عدم تلويثها للمناخ.

ويمكن تلخيص اهداف هذا البعد فيما يلي: الرفع من مستوى التعليم والصحة، توفير السكن اللائق، توفير مناصب الشغل، التقليص من نسب الفقر، التوزيع العادل للدخل والثورة بين افراد المجتمع، الاهتمام بالمرأة واشراكها في عملية التنمية، حماية حقوق الانسان بالإضافة الى احترام وحماية الخصوصيات والتنوع الثقافي[2].

(1)- الوزاني، اثر الفساد الاداري على ابعاد التنمية المستدامة، 47.

(2)- نفس المرجع، 48.

المبحث الثالث: دور السياسات الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة

تعمل السياسات الاجتماعية على تحسين ظروف حياة الفرد من خلال القضاء على المشكلات على مستوى البيئة والمجتمع، وتقديم الخدمات المباشرة تستند على تحقيق الحرية والمساواة وفي هذا الصدد يعتبر الأخصائيين الاجتماعيين لديهم حكمة وقناعة قوية في مشاركة العملاء في صنع القرارات المتعلقة بمستقبلهم حيث يعتبر ذلك المفتاح الرئيسي لنجاح ممارسات لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الخدمات الاجتماعية.

المطلب الاول: علاقة السياسات الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة

تعد السياسة الاجتماعية استراتيجية تتبعها الحكومات والدول من أجل تحقيق أهداف محددة ومسطرة في شكل سياسات عامة تكمن في برامج ومشاريع وخطط تنموية تهدف من خلالها الى ترقية مجتمعاتها، اذ تعتبر هذه السياسات والخدمات مسؤولية تعتمد من خلالها الى إزالة مختلف العراقيل التي تواجهها الدولة، ومحاربة الفقر وتعزيز الاندماج الاجتماعي وسط مجتمع مستقر وامن وعادل[1].

إن السياسة الاجتماعية في علاقتها مع التنمية المستدامة تكمن في تضافر الجهود الحكومية من اجل تحسين نوعية الحياة الاجتماعية والثقافية

(1)- محمد قاسم القريوتي، السياسة العامة: رسم وتنفيذ وتقسيم وتحليل (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2015)، 157.

والاقتصادية والحضارية للمجتمعات، والعمل على ادماجها في منظومة التنمية الوطنية الشاملة، وتحفيزها على المشاركة الفعالة في التقدم على مستوى المحلي.

ويمكن اختصار هذه العلاقة فيما يلي:

- الحفاظ على رفاهية الافراد، وتوسيع قدرات البشر وخياراتهم خاصة الافراد الاكثر فقرا وتهميشا.
- السعي للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة من خلال انشاء مؤسسات تؤدي عملها بكفاءة وتخضع للمساءلة.
- توسيع الخيارات جميع الفئات في المجتمع بما في ذلك الفئات الاكثر تهميشا من خلال تحقيق معيار المشاركة في صناعة القرار الذي يحقق رفاهية للمجتمع ويضمن استدامتها.
- الاصلاح الاجتماعي وتحقيق المساواة والعدالة من اجل تحقيق حياة أفضل للسكان.
- تهيئة المناخ الملائم الذي يسمح بتضافر الجهود الحكومية بما يتناسب والسمات العامة لجماعات المجتمع.
- تحسين ظروف الحياة بتطوير المرافق، وصنع السياسات تعمل على ترقية نوعية الخدمات، وزيادة فعالية البرامج والاجهزة من خلال استخدام التقنيات الحديثة لتحسين ظروف عيش السكان.
- تعمل على شمول مناطق الدولة لمختلفة بالمشاريع التنموية التي تضمن تحقيق مستوى مناسب من العمالة وزيادة النمو وخلق الدخل[1].

(1)- نفس المرجع، 158.

– تعمل التنمية المستدامة على رفع مستوى السياسات الاجتماعية في جميع المجالات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية مع احترام وحماية الخصوصيات.

– زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم، مما يعمل على نقل المجتمع من حالة اللامبالاة الى حالة المشاركة الفعلية.

– بناء منظومة متكاملة لحماية البيئة في الدولة، لكي يتحقق حماية منظومات البيئة المتنوعة وتضمن استدامة الموارد الطبيعية.

– تطوير مفهوم المساعدات الاجتماعية بإعداد القادرين منهم على العمل المنتج حتى يتمكنوا من الاستقلال ماديا من المساعدات.

– العمل على تطوير سياسات الرعاية للفئات الحساسة اجتماعيا.

– توفير الرعاية والبيئة السليمة لجميع الاطفال.

فاقترح بعض الكتاب أن السياسة الاجتماعية تهتم بصورة اساسية بأنشطة الاخرى، على سبيل ذلك سياسة الصحة، سياسة التعليم، سياسة السكن وسياسة التشغيل، والتي تساهم في استمرارية دولة الرعاية التي تشمل بصفة عامة على سياسات تدعيم وتحسين أوضاع المجتمع، وذلك من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية، فكلاهما سواء، السياسة الاجتماعية او سياسة الخدمة الاجتماعية مجالاتهما، اهتماماتهما ورؤيتهما واحدة.

المطلب الثاني: علاقة السياسة الاجتماعية بالخدمة الاجتماعية

وقبل التطرق الى العلاقة بين السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية وجب علينا اولا تقديم تعريف بسيط لمصطلح الخدمة الاجتماعية والذي يتمثل فيما يلي[1]:

قد عرفها "**وليام هدسون**" بأنها: نوع من الخدمة تعمل على مساعدة الفرد أو الاسرة التي تعاني من المشكلات، بغية الوصول الى وضع سوي ملائم وتعمل كذلك على إزالة المعوقات التي تحول دون أن يستنثر الافراد قدراتهم الى أقصى حد ممكن.

وعرفها "**ستروب**" بأنها: فن لتوصيل الموارد المختلفة (الى الفرد والجماعة والمجتمع) بقصد ان يشبعوا من خلالها احتياجاتهم، واشار في تعريفه الى أن هذا الفن (أي الخدمة الاجتماعية) يستخدم طريقة عملية لمساعدة الناس.

أما "**هيلين وتمر**" فقد عرفتها على انها: طريقة علمية لخدمة الانسان، ونظام إجتماعي يساعد على حل مشكلاته وتنمية قدراته، ويساعد النظم الاجتماعية الاخرى في المجتمع على حسن القيام بدورها[2] ، وبالتالي تهدف الخدمة الاجتماعية الى تحقيق الرفاهية من اجل انسانية افضل تتفق مع متطلبات الفرد، ورغباته كما انها تستهدف تحقيق النمو الاجتماعي عن طريق دعم العلاقة الاجتماعية، تهدف بصفة اساسية الى أحداث تغييرات مرغوبة فيها في الافراد والجماعات والمجتمعات المحلية بقصد ايجاد

(1)- فيصل محمود غرابية، الخدمة الاجتماعية عن المجتمع العربي المعاصر (الأردن: دار وائل للنشر، 2003)، 57.

(2)- تعريف الخدمة الاجتماعية، أطلع عليه بتاريخ 23 أفريل، 2017،

http:// sites.google.com/site/15edutk/file://i:// i5edmtk.htm/.

التكيف المتبادل بين الافراد وبيئاتهم الاجتماعية لحل المشكلات الاجتماعية[1] ، وبالرغم من التوجيهات المعينة يجب عليها تحديد اوجه السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية، وهناك مفاهيم جديدة جاءت بها النظريات والعلوم حتى أنها تستخدم نفس اللغة والمصطلحات الفنية لدعم اتساق الخدمة الاجتماعية، حيث تم تفصيل الاهتمام بالخدمة الاجتماعية، ودخولها في كافة مناحي الحياة الاجتماعية، في النصف الأول من القرن 20، كما ان فعالية الخدمة الاجتماعية تتوقف على فهم الممارسين في الخدمة الاجتماعية للسياسة الاجتماعية وإستراتيجياتها وقدراتهم على تطبيق الياتها، وأن العلاقة بينهما إذن علاقة متبادلة وان احدهما يركز على التوجيه والآخر على آليات التطبيق لتحقيق الرفاه الاجتماعي في الواقع[2].

(1)- محمد سيد فهمي، تكنولوجيا الاتصال في خدمة الاجتماعية (الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2000)، 271.

(2)- نفس المرجع، 245.

خلاصة الفصل:

تعتبر السياسات الاجتماعية مجموعة القرارات الصادرة عن هيئات المختصة التي توضح الاتجاهات الملزمة في مختلف المجالات لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحفاظ على البيئة بشكل مستدام من أجل خلق التوازن والاستقرار المرجو داخل الإقليم الواحد.

حيث نستخلص من ما قدم أن كل منهما يعمدان الى سد الفجوة بين الأفراد والدولة، والقضاء على مختلف العراقيل التي تحول دون ذلك.

وطبقا لهذا نستخلص أن السياسات الاجتماعية والتنمية المستدامة كلاهما عبارة عن عملية وجدت من اجل مراعاة خصوصيات المواطنين، وخلق نوع من العدالة والمساواة الاجتماعية على المدى الطويل من حيث توفير بيئة ملائمة تحفز الابداع واستثمار القدرات البشرية وتثمينها في محاولة منها لربط جهود الحكومة وتدخلها في علاج ووقاية المجتمع من المشكلات الاجتماعية جعل الخدمة الاجتماعية تدرك أهمية السياسة الاجتماعية من خلال توضيح مجالات العمل واتجاهاته الخاصة بأمور التنمية.

وبالتالي امكننا القول أن السياسات الاجتماعية ترتبط بعلاقة تكاملية مع التنمية المستدامة في تطبيق وتنفيذ مختلف البرامج والخطط والمشاريع المسطرة من قبل الدولة لخلق مجتمع واع ومتوازن، وسياسات عامة فعالة وقوية مواكبة لمختلف التطورات والتغيرات التي تتعرض لها الدولة نتيجة العديد من الارهاصات التي يرفعها العالم ويشهدها اليوم خاصة مع ظهور ما يعرف بثقافة المسائلة والمحاسبة والمشاركة مما يسمح للحكومات بصياغة وصنع سياسات عامة قوية وفعالة في مختلف المجالات سواء منها الاقتصادي او الثقافية او الاجتماعية... الخ.

الفصل الثانـي:

واقع السياسات الاجتماعية

في الجزائر وتطورها

تمهيد:

لقد تبنت الجزائر مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية كان الغرض منها تحسين الأوضاع الإجتماعية للأفراد والتي لاقت إخفاقا جراء مجموعة العراقيل التي واجهتها في إطار عملية التنفيذ، خاصة في الاصلاحات المتعلقة بقطاعات (الصحة، السكن، التعليم، التشغيل) لذا عمدت تبني مجموعة السياسات قصد تحقيق الاستقرار، التوازن والانسجام داخل المجتمع، وللقضاء على مختلف العراقيل التي تعيق نمو البلاد.

وهنا نتساءل كيف يمكن وصف الواقع الاجتماعي للجزائر على ضوء جملة الأثار الناجمة عن تطبيق مختلف الإصلاحات التي تناولت الجانب الاجتماعي بحيث تتكفل هذه الأثار بإعطائنا صورة واضحة عن السياسة الاجتماعية المنتهجة، ومدى نجاعة هذه الإصلاحات والسياسات، ومدى استقرار نتائجها أو العكس، وعالجت في هذا الفصل واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر وتطورها.

وعليه تم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول محددات السياسة الاجتماعية تناولت فيه الأطر القانونية والتشريعية للسياسات الاجتماعية في الجزائر، ودور الهيئات في تنفيذ السياسات، والسمات الأساسية لهذه السياسات.

أما المبحث الثاني تم فيه توضيح إشكالية تنفيذ السياسات الاجتماعية في الجزائر تناولت فيه مشكلات تطبيقها على مستوى القطاعات ومستوى الفئات الهشة، وتقييم هذه السياسات.

المبحث الأول: محددات السياسات الاجتماعية في الجزائر

من أهم المحددات التي ساعدت على تناول السياسة الاجتماعية بالدراسة في الجزائر الأطر القانونية و إشكاليات تنفيذها، كونها تؤثر على الظروف المعيشية التي تساعد علي تحقيق الرفاه بمختلف انواعه.

المطلب الأول: الأطر القانونية والتشريعية للسياسات الاجتماعية في الجزائر

عمدت الجزائر خلال سياستها وبرامجها المطبقة إلى تخصيص العديد من الأطر القانونية والتشريعية لجميع المجالات سواء كانت اقتصادية، سياسية، ثقافية اجتماعية ...الخ، وبالنسبة لهذه الأخيرة نجد أن الجزائر ضمن مختلف سياساتها التي أنتهجت وضمن ما يضمن الدستور للشعب قد وضعت أطر قانونية شملت جميع الجوانب الاجتماعية من أجل ضمان العيشة الحسنة لمواطنيها، وفي نفس الوقت تضمن توازن داخل المجتمع الواحد ووحدة الدولة، التي تمكننا من تسليط الضوء على ما شرعه المشرع الجزائري في هذا المجال أي المجال الاجتماعي والتي يمكن إدراجها حسب كل فئة.

الفرع الأول: فئة العمل والشغل والضمان الاجتماعي

ونجد في هذه الفئة مختلف القوانين التي مست جانب الضمان الاجتماعي والشغل والتي تتمثل في قانون رقم 08-01 المؤرخ في 15 محرم عام 1429 هجري الموافق لـ 23 جانفي سنة 2008،[1] يتمم القانون رقم 23-11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 هـ الموافق لـ 2 يوليو سنة 1983، الذي جاء ليحدد

(1)- الجريدة الرسمية، 04 ،27 جانفي 2008 .

التأمينات الاجتماعية للمواطنين وبناء عليه وحسب ما جاء في المادة 6 أن القانون قد أثبت صفة المؤمن له اجتماعيا بإعطائه بطاقة الكترونية، مع تحديد تسمية لهذه الأخيرة المصاحبة لشروط تسليمها وكيفية إستعمالها أو حالات تجديدها، وتعويضها في حالة الضياع للمؤمن إجتماعيا، التي تسلم له مجانا من طرف هيئات الضمان الاجتماعي، لتتيح له الاستفادة منها عد كل استعمال.

في حين نجد أن هناك مرسوم تنفيذي آخر جاء ليحدد تشكيلة اللجان الوطنية للطعن المسبق المؤهلة في مجال الضمان الاجتماعي، والتي تعمل على تنظيمها وسيرها وهو المرسوم 08-416 ممضي في 24 ديسمبر 2008 ليأتي بعدها مرسوم تنفيذي تم التحديد فيه تشكيلة لجنة العجز الولائية المؤهلة في مجال الضمان الاجتماعي والتي تعمل على تنظيمها والسهر على سيرها، وفي نفس السياق نجد سنة 2009 حملت مرسوم تنفيذي رقم 09-396 مؤرخ في 24 نوفمبر 2009 قد حدد اتفاقية نموذجية مبرمة بين هيئات الضمان الاجتماعي والصيدليات، وهذا ضمن التأمينات التي أعطيت للمؤمن له اجتماعيا عند تلقيه العلاج، مع العلم أن هناك قرار قد أخذ في 26 يناير من نفس السنة والذي يتمم القرار المؤرخ في 11 يوليو 2006، قد حدد شروط إنشاء هياكل الصيدليات المكلفة بالأعمال الصحية والاجتماعية لهيئات الضمان الاجتماعي، لتأتي سنة 2012 حاملة معها لقرار تم تأريخه في 19 ديسمبر 2012 يعدل ويتمم القرار المؤرخ في 06 مارس سنة 2008 الذي يحدد التشريعات المرجعية المعتمدة كأساس للتعويض عن الأدوية وكيفيات تطبيقها[1].

(1)-وزارة العدل والتشغيل والضمان الاجتماعي، قطاع الشؤون الاجتماعية، قائمة النصوص التشريعية والتنظيمية (2013)، 92.

الفرع الثاني: الفئة المتعلقة بالتشغيل

إن ظاهرة البطالة لم تعد في حاجة إلى إثبات وجود في بلادنا كما هي في سائر دول العالم، حيث أن استفحالها بدء يأخذ أبعاد جديدة سياسية واجتماعية فهي تعد من أهم انشغالات الحكومة، فقد اتبعت الجزائر سياسات تشغيلية عديدة لتوفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل خاصة لفئة الشباب.

إن من بين هذه السياسات التشغيلية اتباع منهج الوساطة في سوق العمل، وذلك بإنشاء مؤسسات وسيطة تقوم بالربط بين طالبي العمل وبين المؤسسات والأفراد العارضين لمناصب العمل، ومن بين أهم هذه المؤسسات: الوكالة الوطنية للتشغيل، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ووكالة التنمية الاجتماعية[1].

كما تم استحداث نشاطات وتنمية روح المبادرة المقاولتية عند الشباب وفي إطار تم اتخاذ إجراءات لتعزيز عملية المرافقة الميادين الشباب وتجسيد أكبر عدد ممكن من المشاريع القابلة للتموين، تتمثل الأهداف التي رسمت للجاهزين والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة للوصول إلى تحقيق التمويل، ومن جملة الآليات والبرامج المعتمدة لتنفيذ سياسات الدولة في مجال التشغيل، نذكر مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة والذي يهدف إلى دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب العمل، وترقية السياسات المحفزة على خلق مناصب الشغل اتجاه المؤسسات.

(1)- جزائروس، "مناصب شغل جديدة"، نشر في قناة النهار يوم 14-10-2009،اطلع عليه بتاريخ2017/04/27.
www.djazairess.com/search/

– دعم ترقية الشغل المأجور بوضع جهاز جديد للمساعدة على الإدماج المهني والذي يهدف إلى تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم.

– إدراج نظام عقود التشغيل ينتهي بتوظيف دائم للشباب وتحمل ميزانية الدولة 60% من مصاريف التكوين في حدود 06 أشهر على الأكثر.

– دعم استحداث المنشآت المصغرة لبرامج التشغيل، ونتائج الدعم العمومي للتشغيل التي تضاف لجمع التوظيفات التي تتم في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي[1].

– مخطط العمل لترقية تشغيل ومحاربة البطالة الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2017، يعتمد على مقاربة اقتصادية تشجع الاستثمار المنتج والمولد للثروة ولمناصب الشغل لفائدة الشباب وضرورة دعم تكوين من أجل إعداد يد عاملة مؤهلة قادرة على خوض عالم الشغل وترقية المبادرة المحلية في إطار سياسة وطنية شاملة لمحاربة البطالة وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين[2].

الفرع الثالث: فئة الصحة

حضي هذا القطاع في فترة 2008–2010 باهتمام كبير من طرف الدولة التي سعت جاهدة على تطوير القطاع حيث خصصت ما يقارب 14,7 مليار لإعادة تأهيل المؤسسات الاستشفائية وتحديث التجهيزات والمعدات الطبية، وتمويل المؤسسات العمومية للصحة بالمنتوجات الصيدلانية ومستلزماته وتصنف العمليات

(1)– مراد زايد، " دور سياسات التشغيل في القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر" (ملتقى دولي، 21–22 مارس 2011).

(2)– مدونة عالمك، "نصف مليون جزائري ودعوا البطالة في 2016"، أطلع عليه بتارخ 21 أفريل،2017، 3alamoki.dz-batna.com/.

الخاصة بقطاع الصحة المدرجة ضمن البرنامج الخماسي 2010-2014 حسب الأوليات تستهدف تقليص من الفوارق الصحية بين الولايات من خلال ضمان العلاج المتخصص عن طريق إنجاز معاهد ومستشفيات وهياكل جوارية متخصصة.

ويشمل البرنامج الخماسي تحسين الاستفادة من العلاجات الأولية والثانوية مع العلم أنه من الضروري توفير 254 عيادة متعددة التخصصات، 348.000 سرير ويعزز هذا النسيج الاستشفائي هياكل على مستوى المؤسسات العمومية للصحة الجوارية البالغ عددها 271، والتي تشرف على تسيير 988 عيادات متعددة التخصصات تتوفر على 3566 سرير مخصص للأمهات و 378 عيادات متعددة التخصصات.

يتوقع المخطط التنفيذي توجيها للصحة في فترة 2009-2025 إستثمارات تقدر بـ 20 مليار أورو لبناء مرافق صحية جديدة وكذا تحديث المستشفيات وفي هذا تم الشروع في الاصلاحات المتعلقة على تفريد وظيفة صيانة البنى التحتية ومعدات المستشفيات وتدريب الهيئات الصحية[1].

الفرع الرابع: فئة التعليم

والتي فيها حددت الحكومة الجزائرية سياساتها لكل من التعليم التربوي والعالي والتكوين المهني، بحيث جاء قانون رقم 08-04 المؤرخ في 15 محرم عام 1429 الموافق لـ 23 يناير سنة 2008 والذي يتضمن القانون التوجيهي للتربية

(1)- ابراهيم زيان محمد، "المخطط الخماسي 2010-2014"، نشر في منتدى زيان للمعرفة، أطلع عليه بتاريخ 21 أفريل، 2017،

http ://taougourt.goo7.com.

الوطنية والذي يعتمد في مواده على تركيز الاهتمام بالسياسة التربوية للتلميذ والاستجابة لحاجات التنمية الوطنية، مع ضمان الدولة لحق التعليم لكل الجزائريين دون تمييز قائم على الجنس أو الوضع الاجتماعي او الجغرافي، كذلك ضمن هذا القانون خصصت الجزائر منح دراسية للفئات المعوزة مع تمكين الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من التمتع بحقهم في التعليم، وتخصيص غلاف مالي قدره 10 ملايين دينار لإعادة تأهيل ألف مؤسسة مدرسية في مجمل الأطر التربوية[1].

كما تم وضع نظام للتجريب تتوافر له كافة المقومات العلمية لتقويم الطرق الحديثة في التدريس والقياس في رفع مستويات الأداء العملية التعليمية، مما يحقق تخفيضا لمعدلات الرسوب بنسبة **10%** على مستوى المرحلة المتوسطة والمرحلة الثانوية، وزيادة مخصصات الانفاق على البحث العلمي الجامعي وتوجيه سياسات البحث العلمي لخدمة متطلبات التنمية، والتفاعل مع الأهداف المجتمعية في النمو وتحقيق الرؤية الاستراتيجية[2] .

الفرع الخامس: فئة السكن

والتي حازت على جملة من القرارات والقوانين والتي نختصرها في مرسوم تنفيذي رقم 09-344 مؤرخ في 22 أكتوبر سنة 2009 والذي يتضمن إنشاء وكالة الوطنية للتعمير، بالإضافة إلى مرسوم رقم 11-76 المؤرخ في 16 فبراير 2011 الذي يعمل على تحديد شروط وكيفيات وضع مخطط التهيئة العمرانية الجديدة.

(1)- الجريدة الرسمية، العدد 4، 23 يناير 2008،7.

(2)- الجريدة الرسمية، العدد 33، 20 مايو 2007، 10.

ليعرف بعدها مرسوم التنفيذي رقم 11-335 المؤرخ في 22 شوال عام 1432 الموافق لسبتمبر 2011 العمومية على مستوى ولاية الجزائر والذي جاء فيه إلغاء قطع أراضي فلاحية واقعة بالإقليم بعض البلديات الولائية ومخصصة لإنجاز سكنات ومرافق عمومية مع تحديد قائمة بالبلديات ومساحة قطع الأراضي الفلاحية المعينة بعملية الإلغاء[1].

وعرفت أيضا هذه الفئة من الجوانب الاجتماعية التي تسعى الجزائر توفير لجمهورها مراسيم أخرى تحدد مستويات المساعدة المباشرة الممنوحة من قبل الدولة لإنشاء سكنات اجتماعية أو بناء سكنات ريفية ومستويات الدخل طالبي هذه السكنات مع كيفيات منح المساعدة ألا وهو المرسوم التنفيذي رقم 13-325 المؤرخ في 26 سبتمبر 2013 والذي يبرز كيف يتم تقديم تلك الإعانات من قبل الدولة وشروط وكيفيات تقديمها لفائدة المستفيدين منها.

بالإضافة إلى ذلك جاء القرار المؤرخ في 19 يوليو 2013 يحدد كيفيات الحصول على المساعدة في حصيتين، والتي تتمثل في 40%، والتي تخصص عند تقديم طلب البناء والشروع في إنجاز أشغال الأساس، أما الحصة التالية فهي 60 % عند الانتهاء من الأشغال الكبرى أو جزء منها.

المطلب الثاني: دور الهيئات في تنفيذ السياسات الاجتماعية في الجزائر

لقد أدى التغيير الذي حدث في جميع المجتمعات وتغير مفهوم الدولة ووظائفها إلى إعادة النظر في الدور الذي تقوم به كل من الحكومات الوطنية

(1)- الجريدة الرسمية، العدد 53، 28 سبتمبر 2001، 56.

والوحدات المحلية في الجزائر، وقد حددت قوانين الإدارة المحلية اختصاصات الولاية والبلدية ثم تركت التفصيل فيها إلى اللوائح التنفيذية.

الفرع الأول: دور الولاية في الخدمات العامة

تكتسي الولاية باعتبارها القاعدة الإقليمية الثانية في التنظيم الإداري المحلي الجزائري، أهمية بالغة نظرا إلى دورها الرئيسي في تقديم الخدمات وحل مشاكل المواطنين، وعليه يكمن دورها في:

- إنشاء البناءات المدرسية والمنشآت الرياضية، وكذا المراكز المهنية وتتكفل بصيانتها والمحافظة عليها وتجديد تجهيزاتها[1].

- بناء السكنات ذات الطابع الاجتماعي بما يسمح من السيطرة على الطلب بخصوص:

- حماية وترميم الأراضي.
- تنظيم النقل وترتيب المناطق الصناعية.
- إحداث وحدات ذات أهمية محلية.
- تشجيع كل مبادرة عامة وخاصة، من شأنها تحريك عملية التنمية المستدامة.
- المشاركة في كل المشاريع والبرامج التنموية.
- إنشاء مؤسسات عمومية محلية سواء في مجال الإقتصاد أو الخدمات.
- التجهيز والتنشيط الاقتصادي.

(1)- جمال زيدان، "واقع التنمية المحلية على ضوء الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1990-2000" (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001)، 62.

– حماية البيئة[1].

الفرع الثاني: دور البلدية في تقديم الخدمات العامة

تعد البلدية المحور الرئيسي للنشاط الاجتماعي ونواة تغيير، بحيث تقدم خدمة كبيرة للفرد في الميدان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية، المتمثلة في:

– مساعدة المحتاجين، التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة.

– إعانة العاطلين عن العمل والمساعدة على التشغيل.

– تقوم البلدية بدور رئيسي في مسائل السكن التي هي شرط أساسي للحياة العائلية، فالبلدية تحدد في هذا الميدان حاجات المواطنين والاحتياجات في إطار التخطيط وتنفيذ البرامج التي يتم تنسيقها بمساعدة المصالح المختصة بالسكن، كما تقوم البلدية بتشجيع كل مبادرة تستهدف الترقية العقارية على مستوى البلدية، ومن هنا أجاز لها المشرع الاشتراك في إنشاء المؤسسات العقارية وتشجيع التعاونية في المجال العقاري.

– مهمة تكوين الفرد ونشر الثقافة والتعليم ومحو الأمية، وتشجيع إنجاز المراكز والهياكل الثقافية وصيانة المساجد والمدارس القرآنية، وإنشاء المكتبات وقاعات المطالعة[2].

(1)–نفس المرجع، 63.

(2)– عبد النور ناجي، "دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة: تجربة البلديات الجزائرية"، نشر في المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، أطلع عليه بتاريخ 19 ماي، 2017،
www.maspolitique.com/mas/index.php.

– تقوم البلدية بدور هام في هذا الميدان حيث يتولى إنجاز مؤسسات التعليم الأساسي وصيانتها وتشجيع كل إجراء من شأنه ترقية النقل المدرسي والتعليم ما قبل المدرسي (دور الحضانة).

– حماية التراث العمراني والمواقع الطبيعية والآثار والمتاحف وكل شيء ينطوي على قيمة تراثية تاريخية جمالية.

– ترقية المواقع السياحية والترفيهية وحماية الآثار التاريخية وترميمها وحفظ المواقع الطبيعية والآثار.

– تساهم في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية المتعلقة بنشاطات التسلية، الفن، القراءة والتنشيط.

– وتتكفل البلدية بحفظ الصحة والمحافظة على النظافة العمومية (المادة 107).

– توفير المياه الصالحة للشرب وصرفها ومعالجتها.

– مكافحة ناقلات الأمراض المعدية.

– صرف المياه القذرة والنفايات الجامدة الحضرية.

– نظافة الأغذية والأماكن والمؤسسات التي تستقبل الجمهور، هذا ما أدى إلى تأسيس مكاتب لحفظ الصحة ونظافة البلدية[1].

– السهر على نظافة المواد الاستهلاكية المعروضة للبيع.

(1)– زيدان، "واقع التنمية المحلية"، 65.

تقوم البلدية بتشجيع كل مبادرة أو عمل من شأنه تطوير النشاط الاقتصادي وتنمية المجتمع، بهدف الاستخدام الكامل للقوى العاملة، والرغبة في رفع مستوى معيشة أبناء البلدية وذلك عن طريق:

- حق المبادرة بإنشاء المشروعات والبحث عن النشاط الاقتصادي في الأرياف مع التقيد بأهداف السلطة في المخطط الوطني[1].

- تسيير المرافق العامة على مستوى البلدية (الأسواق، استغلال قاعات الاحتفالات).

- تطوير السياحة بتنمية المناطق وإبراز المؤهلات الجزائرية السياحية.

- تشجيع المتعاملين الاقتصاديين.

الفرع الثالث: دور الدوائر

الدائرة حسب القانون الجزائري، عبارة عن مقاطعة إدارية تابعة للولاية وتضم عدة بلديات، فهي همزة وصل بين الولاية والبلدية، من خلال تقديم الخدمات التالية:

- تطبيق القوانين والأنظمة وحسن سير الإدارة العمومية في الدائرة.

- التنسيق بين البلديات والدائرة.

- إعلام الوالي لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالدائرة.

- التنشيط والتنسيق لعمليات تحضير المخططات البلدية للتنمية وتنفيذها.

- حقوق مصلحة الطرق وتوقف سير السيارات والكراء لفائدة البلديات.

(1)- ناجي، "دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة".

– تغيير تخصيص الملكية للبلدية المخصصة للخدمة العمومية.

– الحث والتشجيع على كل مبادرة فردية أو جماعية للبلديات الموجهة إلى الوسائل والهياكل التي من طبيعتها تلبية الاحتياجات الأولوية للمواطنين وتنفيذ مخططات التنمية المستدامة.

– المصادقة على بعض الوثائق الإدارية[1].

الفرع الرابع: الوكالات الوطنية

أولا– دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

وهي هيئة وطنية تعمل على تشجيع كل الصيغ والمبادرات المؤدية لانعاش قطاع تشغيل الشباب، من خلال إنشاء أو توسيع مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات.

– تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لا سيما منها الإعانات وتخفيض لنسب الفوائد في حدود الغلاف المالي تحت تصرفها.

– تدعيم وتقديم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

– تبليغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يتحصلون عليها.

(1)– ملتقى الموظف الجزائري، "منتدى إدارة الجماعات"، أطلع عليه بتاريخ 06 جوان، 2017، www.mowazef-dz.com/t10259-topic/–.

– يقوم بمتابعة الاستثمارات الأخرى التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.

– تشجيع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية وإحداث الأنشطة وتوسيعها[1].

ثانيا: دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات

وتهدف إلى تشجيع الاستثمارات وذلك من خلال الخدمات التي تقدمها وتقرير المزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار والذي ينعكس ايجابيا في إحداث مناصب شغل.

– تقوم بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب على حذ سواء[2].

ثالثا: دور الوكالة الوطنية للتشغيل

– مساعدة المستخدمين واحتياجاتهم المتعددة.

– ايجاد الوظائف لكل شخص.

– تقديم النصائح والإرشادات اللازمة لتطوير العلاقات ع رجال الأعمال، ويؤمن هذا العمل من طرف قسم المستخدمين.

– توفير وظيفة الدعم والرقاة الإدارية.

(1)– صليحة بوهلال، "وكالات تشغيل الشباب النتائج والعوائق: دراسة حالة الوكالة الوطني الولائية للتشغيل ورقلة" (رسالة ماجستير، ورقلة، 2013)، 40.

(2)– بوهلال، وكالات تشغيل الشباب النتائج والعوائق، 45.

– تـأمين وتـوفير الرعـي بالأوضـاع والتطـورات فـي سـوق العمالـة الوطنيـة، خدمـة توظيف وتجنيد فعالة لكل طالب العمل أو خدمة مؤسسة.

– وضـع نظـام للمعلومـات للاضـطلاع الـدقيق والموثـوق فـي التقلبـات العاديـة فـي سوق العمل والتشغيل.

– إجراء تحليل كامل في مجال العمل والتشغيل.

– إجراء كل الدراسات والتحقيقات المتعلقة بتنفيذ المهام.

– جمع الأدوات الموحدة واللازمة لتطوير وظيفة مراقبة سوق العمل.

– ضمان توجيه واستقبال المعلومات من قبل الباحثين عن العمل.

– تنظـيم وتطهيـر الوظـائف الشـاغرة وطلبـات العمـل علـى المسـتوى الإقليمـي والوطني[1].

المطلب الثالث: السمات الأساسية للسياسات الاجتماعية في الجزائر

يتطلـب البنـاء الحضـري والمعركـة ضـد التخلـف حيـاة سياسـية سـليمة ومشـاركة واسـعة مـن قبـل المـواطنين ومؤسسـات مسـتقرة، والمـواطن معنـي بالعمليـة السياسـية وأن الدولـة تحكمـه برضـاه وهـي أداة تنفيذيـة وهـذا يتطلـب تـوفير عوامـل اطمئنـان والأمـن لـدى المـواطنين، كمـا يتطلـب تـوفير آليـات ومؤسسـات مقنعـة للمـواطن، وبهـذا السياسات الاجتماعية التي اعتمدتها الجزائر تتسم بـ:

(1)– غرفـة التجـارة والصـناعة، "بنـي شـقران معسـكر، الجزائـر، الوكالـة الوطنيـة للتشـغيل"، أطلـع عليـه بتـاريخ 20 جوان، 2017،

http://ccibenchougrance.com/?bng=ar.

المبحث الثاني: إشكالية تنفيذ السياسات الاجتماعية

سنحاول في هذا المبحث عرض المشكلات التي تعيق تنفيذ السياسات الاجتماعية من خلال القطاعات والفئات الهشة.

المطلب الأول: مشكلات تطبيق السياسات الاجتماعية على مستوى القطاعات

من خلال هذا المطلب نقوم بعرض جل المشكلات التي تواجه تطبيق وتنفيذ مختلف السياسات الاجتماعية التي انتهجتها الجزائر على مستوى كل قطاع من قطاعاتها والمتمثلة في التعليم والصحة، السكن والتشغيل، والتي تعيق استجابة الحكومة الجزائرية لمختلف المتطلبات الاجتماعية وغيرها.

الفرع الأول: مشكلات تطبيق السياسات الاجتماعية على مستوى قطاع التربية والتعليم

تعتبر السياسة التعليمية أحد أهم أركان السياسة العامة في جميع الدول والتي تعد العامل الأساسي والمحدد للحركة التربوية المستقبلية للمجتمع[1]، لهذا نجد الجزائر في سياساتها تعتمد على تثمين هذا القطاع وتحسين نوعية المنظومة التعليمية بها ولكن رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة في تحقيق ذلك إلا أنها لا تزال تعاني من العديد من المشاكل التي تعرقل السير الحسن لهذه السياسات والتي تتمثل في:

(1)- البلي، "واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر"، 196.

– مشكلة الأجور والتعويضات والتحفيزات والتي تطرح في أكثر من مناسبة، ولحد الآن من خلال الاحتجاجات والاضرابات المتتالية التي شهدتها السنوات الأخيرة.

– عدم إدراك مديري المدارس للأعمال الإدارية التي يجب عملها لعدم وجود الخبرة لديهم.

– جمود والتمسك بحرفية النظام وعدم المرونة في تطبيقها والروتينية في العمل.

– وجود عينة من المعلمين الذين لا يرغبون في التدريس لعدم قدرتهم أو توجيههم لمناطق لا يرغبون العمل فيها.

– عجز البرامج التعليمية وعدم نجاعتها مع ضعف دور المجالس التربوية والتسيير ومجالس التوجيه.

– تعاني من مشكلة ضعف التأطير وعدم المسايرة لمختلف التغيرات الجديدة في مجال المعرفة والعلوم والتكنولوجيا[1].

ولتجاوز هذه المشاكل تبنت وزارة التربية الوطنية العديد من الاستراتيجيات لإصلاح التعليم والتي ركزت فيها على إصلاح البرامج التعليمية، وإعداد برامج التكوين والتأطير للمكونين من أجل رفع مستوى الأداء وبلوغ الأهداف، لكنها لا تزال تعاني من مشكلة كثافة البرامج على التلاميذ والأساتذة وصعوبة الاستيعاب لدى التلاميذ والمعلم، ناهيك عن نقص الأساتذة المؤطرين، مع ارتفاع في نسبة التسرب المدرسي.

(1)– منتدى مفتشي التعليم الابتدائي والإدارة المدرسية، أطلع عليه بتاريخ 04 جوان، 2017، www.djelfa.info/vb/showthead.php?t=81920/.

وحسب القانون رقم 04-08 المؤرخ في 15 محرم عام 1423 الموافق لـ 23 يناير 2008 الذي يتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، حاولت الحكومة الجزائرية رفع مستوى التأهيل أو مستوى تأهيل مستخدمي التعليم وجعل مستوى التدرج الجامعي المعيار المرجعي من خلال:

- تحسين نسب النجاح في الامتحانات بقدر يتراوح ما بين 60% و 80% مع دعم دور مجلس التوجيه والإعلام بخصوص المنافذ وفرص الشغل بطريقة تشرك التلاميذ في اختباراتهم المدرسية والجامعية والمهنية.

- العمل على تجانس وتحسين معايير التمدرس، بشكل يمكن النظام من توصل 90% من دفعة السنة الأولى ابتدائي إلى السنة الرابعة متوسط، وضمان تساوي نسبة التمدرس بين البنات والذكور في مختلف مستويات التعليم وغيرها[1].

أما فيما يتعلق بالتعليم العالي، فقد عرفت الجزائر تطور كبيرا من حيث عدد الأساتذة والباحثين الذي بلغ بحدود سنة 2012 (32.579 بين أساتذة باحثون وأساتذة دائمون و 30.479 لسنة 2011)، إلا أنه يواجه العديد من المشاكل والتي تتمثل فيما يلي:

- نقص التأهيل الجامعي، وتراجع الامكانيات البحثية بفعل سياسات الحد من الاتفاق وعدم استقلالية الباحثين.

- ضعف التكوين في الدراسات العليا.

- لقد عرفت الجزائر أو الجامعات ومؤسسات التعليم العلي بالجزائر عجزا في إنتاج وتطوير العلم والمعرفة العلمية إضافة إلى تدني المستوى العلمي لمخرجاتها.

(1)- القانون رقم 04-08، المتعلق بتوجيه التربية الوطنية، المؤرخ في 23 جانفي 2008، 36.

– ضعف ارتباطها بالقطاعات الأخرى لا سيما قطاع الصناعة والفلاحة والسياحة وهذا ما صنف الجزائر في ذيل الترتيب من بين ترتيب أفضل الجامعات على المستوى العالمي.

وبذلك أن الجزائر ما زالت من البلدان المستوردة للمعرفة العلمية والأفكار وذلك لتدني قطاعها التعليمي العالي والبحث العلمي.

ولكن رغم كل المشكلات التي تواجه منظومة التعليم بالجزائر، إلا أننا نجد الدولة تسعى من خلال سياساتها الموجهة نحو التعليم والبرامج إلى تحسين التعليم وتحسين نوعية أداء المنظومة التربوية من أجل إضفاء الانسجام على البرامج البيداغوجية، والخروج من الرداءة وعدم نجاعة التعليم ونوعيته[1].

الفرع الثاني: مشكلات قطاع الصحة

بالنسبة لقطاع الصحة وإصلاح المستشفيات نجد أنه هو أيضا يعاني من العديد من المشاكل التي تعرقل سير السياسات الاجتماعية بالجزائر رغم كل الجهود المبذولة لتجاوزها ومعالجتها من أجل ترقية خدمات هذا القطاع الموجهة للمواطن وتحسينها بما يناسب واحتياجاتهم وتتمثل هذه المشاكل فيما يلي:

– عدم وجود قوانين المتعلقة بالعلوم الصحة مع تكريس مجانية العلاج في إطار متجدد مبني على الإنصاف ومصادر التمويل مبتكرة[2].

(1)– سميرة كسيرة، "التعليم العالي وإشكالية تطوير انتاج المعرفة العلمية في الجزائر: رؤية تحليلية خلال فترة 1990–2003" Journal دورية الكترونية ومحكمة تعنى بمجال المكتبات والمعلومات 40 (2015): 6 http// :www.journalcybrarins.info/ /htm.

(2)– الإذاعة الجزائرية، "بوضياف يقدم عرضا حول تحديات حول التحديات السياسية في الجزائر أمام اللجنة المختصة بالمجلس الشعبي الوطني"، بتاريخ 06 أفريل (2015)، أطلع عليه بتاريخ، 27 أفريل، 2017، http// :www.radioalgerie.dz/news/ar.

– عدم التحكم في تحكيم تكاليف النشاطات بالإضافة إلى مشاكل الاستفادة من العلاج بالنسبة للشرائح المعدومة، مع عدم احترام مدونة النشاطات الطبية والأسعار الطبية رغم أنها تبقى محل نقاش، بالإضافة إلى سوء التسيير الإداري التي تتسم به المستشفيات.

– غياب التحكم الجدي في التكلفة والنفقات الصحية، وامتصاص حقيقي لميزانيات القطاعات الصحية من قبل المستشفيات على حساب الهياكل غير الاستشفائية ما يتسبب في زعزعة المنظومة الصحية وتمس مبدأ تسلسل العلاج.

– عدم تلاؤم القوانين الأساسية للمؤسسات مع مهامها.

– تواجه الصحة في الجزائر نقصا محسوبا في بعض الاختصاصات الطبية وشبه الطبية.

– أما القطاع الاستشفائي الخاص نجد أنه يفتقر إلى القوانين الأساسية المسيرة للمؤسسات الاستشفائية الخاصة مع تحديد التكاليف والأتعاب بطريقة عشوائية ودون مراقبة.

– عدم وجود التكامل بين القطاع العام والخاص، مع عدم وجود مشاركة المواطنين في تنظيم العلاج مع الأخذ بحقوقه وواجباته بعين الاعتبار[1].

وفي هذا الصدد قال وزير الصحة "عبد المالك بوضياف" أن مسار إصلاح قطاع الصحة يتواصل عبر عدة أعمال وإنجازات ستتبعها الحكومة في سياستها

(1)–عبد المالك بوضياف، "سياسة الصحة في الجزائر " محور ملتقى دولي بتاريخ 29 ديسمبر (2013)، أطلع عليه بتاريخ 28 أفريل، 2017،
http://www.localhost/aps-oust/spip.php?article-10380/iboiteaoutils/ /htm.

على غرار فتح مصالح استشفائية بولايات قريبة من ولايات تتوفر على مراكز استشفائية جامعية.

الفرع الثالث: مشكلات قطاع السكن

إن مشكل السكن كان ومازال الهاجس الذي طالما عانى منه المواطن الحالية لقطاع السكن في الجزائر، معرضين على أهم الأسباب التي تقف أمام مسار السياسة السكنية رغم كل الجهود المبذولة لتخطيها والقضاء عليها.

فمن مظاهر مشكلة السكن في الجزائر هو التزاحم في الوحدات السكنية حيث نجد في كثير من الأحيان أن المسكن الواحد تتواجد فيه عائلتان أو أكثر في الغالب، ولعل ما زاد من حدة هذا المشكل هو التزايد المستمر في عدد السكان بوتيرة أكبر من تطور الحظيرة السكنية.

إلا أن هذه السياسات قد واجهت عدة متغيرات فاعلة وأغفلتها والتي تتمثل في:

– طبيعة المركزية المسيطرة على رسم هذه السياسات وهي متمثلة في مشاريع تنفيذ دون مراعاة لطبيعة الإدارة.

– التركيبة السيسيولوجية للعائلة الجزائرية، ونمط حياتها بحيث أن السكنات المقدمة لم تأخذ عدد الأفراد.

– انتشار البناء الفوضوي القصديري وعدم الاهتمام بالأحياء القديمة وإهمالها[1].

(1)– البلي، "واقع السياسة الاجتماعية في الجزائر"، 210–211.

– غياب الأجهزة المكلفة بالمتابعة فمديريات البناء والتعمير والوكالات العقارية أصبحت شريك في التلاعبات الحاصلة على مستوى ورشات البناء.

– الهجرة الريفية الحضرية وهي تعد إحدى المشاكل لكبرى التي تعاني منها الجزائر.

– تهميش الجماعات المحلية والبلديات في وضع أساليب جديدة محلية في عملية التسيير والتمدن.

– لقد ارتكزت سياسة الإسكان على عملية تعمير بمعنى اهتمت بالجانب الكمي على حساب الجانب الكيفي.

– إشكالية النمو الديموغرافي وتأثيره على مخططات السكن وعدم استيعاب الطلبات المتزايدة.

وبالتالي نجد أن أزمة السكن في الجزائر تظل قائمة وخاصة في السنوات الأخيرة كون أن طلبات السكن تظل في ارتفاع والتي ترتبط مباشرة بظواهر اجتماعية عديدة أبرزها ظاهرة الزواج[1].

وعليه فإن القضاء على أزمة السكن في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا رغم كل الاستراتيجيات والسياسات والبرامج التي خصصتها الدولة للرفع من معدل السكن لا يتم بالتسيير العشوائي للمخططات من منطلق المساعدات الاجتماعية أو الهبات المقدمة من طرف الدولة للمواطنين، بل من خلال توفير ووضع مخططات تعمل بدورها على تقديم رؤية واضحة للواقع مع تقييمه ووضع

(1)– نوري بن زنين، "السكن بالجزائر عامل للتنمية ومؤشر للسلم الاجتماعي"، (رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2008)، ص10–11.

الحلول مع المواطنين مع توفير الميكانيزمات الرقابية، المسائلة والمحاسبة أثناء وبعد التنفيذ بالإضافة إلى إعطاء اللامركزية في القرار لصالح الجماعات المحلية بالإضافة إلى القطاع الخاص وجلب المستثمرين.

الفرع الرابع: مشكلات قطاع التشغيل

تعاني الجزائر من أزمة البطالة خاصة في أوساط الشباب، إذ تمثل هذه الفئة أكثر من ثلثي المجتمع الأمر الذي يصعب من مهمة الهيئات المكلفة بمعالجة هذه المشكلة، فبحلول سنة 2008 نجد أن البطالة قد انخفضت بفضل الصندوق الوطني لدعم تشغل الشباب والوكالة الوطنية للتشغيل، بحيث سمحت هذه الأجهزة بخلق 125 ألف مؤسسة مصغرة وهذا بإعتراف الجميع، ولكن المشكلة تمكن في صيغ التشغيل الأخرى التي تم إستحداثها كتشغيل الشباب والشبكة الاجتماعية والأشغال ذات المنفعة العمومية إلى غاية صيغة الإدماج المهني، هذه الطرق في تشغيل الشباب استمت بالفوضى خاصة على مستوى مديريات التشغيل التي لم تستطع تحديد الاختصاصات المطلوبة في سوق العمل[1].

إن مشكل البطالة في الجزائر يعود بالأساس إلى سوء تخطيط القوى العاملة من جهة، وعدم الانسجام والتناسق بن الأجهزة القائمة، مما يعرقل نجاح التجارب العديدة والجهود المعتبرة التي تم القيام بها، للحد من تزايد هذه الظاهرة.

– عدم تكيف أنظمة وبرامج التعليم والتكوين العالي والمتوسط بما يتناسب مع الاحتياجات التي يتطلبها سوق العمل.

(1)– مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: تجربة الجزائر (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2009)، 305.

– الطابع المتذبذب في التشغيل الذي أنجز عنه استحداث أجهزة التشغيل المؤقتة وضعفها من حيث المعرفة الكلية للأهداف وجدوى منها، والدليل على ذلك إلغاء مديريات التشغيل، وتعويضها بأجهزة الإدماج المهني التابعة لمديريات النشاط الاجتماعي التي مهمتها تقديم الحماية الاجتماعية والمساعدات[1].

المطلب الثاني: مشكلة تطبيق السياسة الاجتماعية على مستوى الفئات الهشة

الفرع الأول: مشكلة قفة رمضان

تواجه بعض البلديات عجزا في الميزانية مما خلق لها مشاكل في توزيع الإعانة الموجهة لذوي الدخل الضعيف والفقراء بالنظر إلى أن الميزانية التي خصصتها الولاية لكل بلدية لشراء محتويات قفة رمضان، لا يمكن أن تغطي العدد الكبير من الطلبات حيث تجاوزت في بعض البلديات 5 آلاف مسجل، مما يجعل عملية توزيع القفة التي تم اعتمادها اجباريا أمرا صعبا، ومن شأنه أن يحدث صدمات بين الموظفين في البلدية والراغبين في الاستفادة منها، تجعل رئيس البلدية متهما بالمحسوبية، مما جعل العديد من المنتخبين يتابعون قضائيا بتهم إبرام صفقات مشبوهة مع تجار الموارد الغذائية الذين يمولون القفة.

العديد من البلديات واجهت بعض العراقيل في توزيع قفة رمضان خاصة بعد قرار وزارة الداخلية المتعلق بالعودة إلى نظام قفة رمضان، بإستبدالها وتعويضها بمنح المالية متفاوتة القيمة للمعوزين مما شكل تعقيدا في عمل مديريات النشاط الاجتماعي خاصة البلديات التي سجلت عددا كبيرا من المعوزين فيها.

(1)– القدومي وعايب، استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، 12–13.

لقد أسفرت التحقيقات التي باشرتها الضبطية القضائية على مستوى فرق الدرك الوطني ومحافظة الشرطة عن توقيف العشرات من المنتخبين وعدد من رؤساء البلديات بتهمة الإهمال وسوء التسيير، تبديد أموال عمومية ومخالفة التشريع في الصفقات العمومية، حيث عمدت السلطات العمومية إلى المراقبة المباشرة لتفاصيل أدى إلى بروز مشاكل وتجاوزات وتلاعبات وصلت إلى درجة تخزين مواد القفة في مستودعات خاصة تابعة لبعض المنتخبين، كما يعود أيضا سبب تأخر توزيع القفة إلى مشاكل تسيير على مستوى الجماعات المحلية، ولا يوجد أي علاقة بسياسة التقشف التي تمارسها الحكومة مع تأخر توزيع القفة والمنح المصاحبة لها[1].

وأي عملية يفوق مبلغها ثمانية ملايين دج هي صفقة تخضع لتأشيرة لجنة الصفقات العمومية، وبالتالي يلجأ العديد من رؤساء البلديات إلى تقسيم العملية حتى تكون أقل من المبلغ الذي يخولها بأن تكون صفقة لتفادي الإجراءات الإدارية، غير أن هذا الإجراء يضطرهم إلى تقسيم مهام التموين على عدة ممونين، وهنا تأتي مشكلة تقسيم ميزانية المواد المطلوبة على الممونين وتأخر هؤلاء عن الوفاء التزاماتهم في وقتها.

ومن أجل تفادي سوء التسيير وضمان السير الحسن فإن قفة رمضان تخضع للإجراءات الخاصة بالصفقات العمومية بالإعلان عن مناقصة في الجرائد والاستشارة المحلية، ويمكن أن تقسم لعدة ممونين حسب دفتر الشروط، وأن التسيير العقلاني للمال العام يجب أن يخضع كل مدفوع أو نفقة لقانون الصفقات حتى تتضح الرؤية في تسيير المال العام، وفيما يخص استفادة غير المستحقين من قفة

(1)– يومية البلاد،" توزيع قفة رمضان على 225 ألف عائلة، أطلع عليه بتاريخ 14 أفريل، 2017، http://www.elbilad.net/27-04-2017/17:32.

رمضان، فالمشكل راجع إلى غياب نص أساسي يحدد فئة التي تستفيد منها وهو الأمر الذي يتم تعويضه لمزاولة المجلس الشعبي البلدي، التي تحدد شروط الاستفادة والفئات المعنية بها، تنفيذا لتلك المداولة، وعلى هذا الأساس يقوم رئيس البلدية باتخاذ قرار يشرح الكيفيات العملية التفصيلية بتحديد المصالح المكلفة بالإحصاء والمكلفة بالاستلام هي الأخرى وأخيرا المصلحة المكلفة بالتوزيع.

وبالنسبة للمعاقين والمكفوفين، تجدر الإشارة ان الدستور الجزائري لم يصنف بشكل واضح فئات المعوقين، كون الرعاية المقدمة لهم متصلة أساسا في تأهيل تعتمد بشكل كبير على تصنيف الإعاقة وتحديدها، وذلك من خلال عدم توفير الدولة للخدمات التعليمية والتربوية والتأهيلية والصحية لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة مع عدم توظيف الإمكانات الموارد المتاحة لصالح المعاقين، عدم إعطاء أهمية للتعاون الإقليمي والدولي في مجال المعاقين، وعدم تخصيص أجهزة تنفيذية وتشريعية ومواقع اتخاذ القرار لتمثيل المعاقين[1].

المطلب الثالث: تقييم السياسات الاجتماعية في الجزائر

لقد سيطرت السياسات الاجتماعية في الجزائر العديد من البرامج التي تساعدها في انعاش قطاعاتها، من أجل ايجاد الحلول لكل انشغالات المواطنين في شتى المجالات.

تقوم السياسة الاجتماعية في الجزائر المعول عليها من ضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي للمجتمع والأفراد، من الجانب الصحي تعد سياسة إصلاح المنظومة الصحية جزء من الإصلاحات الشاملة التي باشرتها الحكومة، وذلك

(1)- يومية البلاد، توزيع قفة رمضان على 225 ألف عائلة، http://www.elbilad.net/.

بهدف الوصول إلى التنمية الشاملة والمستدامة على كل المستويات، المستوى السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، وبالنظر إلى الميزانية المالية السنوية المرصودة لقطاع الصحة فإنه يحتمل المراتب الخمسة الأولى، ولكن هذه الأهمية لم تتجسد في الواقع، لأن هذه السياسات قطعت فترة زمنية طويلة دون الوصول إلى تحسين الخدمات الصحية، وبأسلوب آخر هي سياسات ليس لها هداف واضح، ويتجلى ذلك سوء التسيير الذي تشهده جل المؤسسات الصحية العمومية، إضافة إلى عدم وجود قانون واضح يضبط عمل تلك المؤسسات، فإصلاحها في الجانب المادي والتقني وإهمال لنقص العنصر البشري المؤطر لها، ونقص الموارد البشرية المتخصصة في استعمال تلك الوسائل المتطورة مما أدى ذلك إلى إتلافها وتكبيد الخزينة العمومية خسائر مادية كبيرة[1].

وفيما يخص التشغيل والتعليم، بحيث مرت الجزائر بمراحل وظروف ساهمت في تغيير الوضع الاقتصادي والاجتماعي تساهم في توفير مناصب شغل قادرة على امتصاص اليد العاملة البطالة عن طريق قوانين تتناسب مع مؤهلات ورغبات الأفراد المجتمع من أجل تلبية حاجيات السوق مما يساعد على تفعيل حركة التشغيل، خاصة لدى فئة حاملي الشهادات الجامعية التي تساعد على استثمار طاقاتهم الكامنة في المجتمع، وفي هذا الصدد تم إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل وذلك بهدف خلق سياسة التوظيف دائم وتطوير روح المبادرة الفردية على الاستثمار، ولكن رغم كل الجهود المبذولة التي قامت بها الجزائر إلا أنها لم تحقق كل الأهداف المرجوة منها فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التوازن

(1)- زهية صيفي، "التحفيز في ظل الإصلاحات الجديدة للمؤسسة العمومية للصحة" (رسالة ماجستير، كلية علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2009)، 64.

الفعلي في موازين[1] سوق العمل، إن الأهمية والمكانة التي تعطيها الدولة والمجتمع الجزائري للمنظومة التربوية لم تترجم على مستوى تنظيمها وإدارتها، أثر سلبا على المنظومة التي تطلبت عملية بنائها تعبئة وتجنيد الموارد البشرية والمادية وسياسة كبيرة، ويمكن تفسير هذه الهوة الموجودة بين المكانة التي منحتها الدولة والمجتمع للتربية والتعليم، وبين مستوى الأداء السلبي التي تتميز به بالأساليب غير العلمية المتبعة في تنظيم وتسيير القطاع، خاصة المناهج التي غلبت عليها تصورات والأعمال الانفرادية، والتوجيهات الفوقية، كما لم تتع في صنعها الأساليب الديمقراطية خاصة في تحديد المشاكل المنظومة وتحديد الأهداف والبدائل لا تشارك فيها كل القوى المعنية ولهذا يجب الاعتماد على مؤسسات بحثية مختصة وعلى أهل الخبرة والتجربة والكفاءة والاختصاص[2].

أما من الجانب القطاع السكني حققت تجربة السكن التطوري صيغة مجالية شرعية لكنها أضاعت إيجابياتها وسط زحم سلبياتها الناتجة أساسا عن عدم إدراك مفهوم هذا المسكن الذي يتأقلم مع الأسرة وتطورها وليست الأسرة من يتأقلم معه، ضعف التركيبة المالية للمشروع، وعدم التحكم في الدراسة السوسيواقتصادية للسكان مما أدى إلى تناقض في مبادئ هاته السياسة وبين مبادئ والواقع المجالي، وغياب الخبرة في إدارة مثل هاته المشاريع بمعرفة عناصر نجاح المشروع والعناصر التي تؤدي إلى إمكانية فشله والاحتياط لها عن طريق دعم إضافي استعجالي، مساعدة

(1)- أحمية، "السياسة العامة للتشغيل".

(2)- مجيد مسعودي، "إصلاح المنظوم التربوية بين الخطاب والواقع 2000-2010" (مذكرة ماجستير، علوم سياسية، جامعة الجزائر 3، 2013)، 67.

تقنية لرفع سلبيات البناء وتحسين النوعية أدت إلى ترك المشروع يكابد مصيره عبر الزمن مما يؤدي إلى إمكانية خسارة مجال السكن واستقرار السكان[1].

وهنا يتضح لنا أن الحكومة تسعى جاهدة في توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع رغم الصعوبات والمشاكل التي تواجهها أثناء إدارة والتسيير.

(1)– لمياء فالق، "السكن التطوري في مدينة خنشلة، الانعكاس على مجال وعلى الانتاج السكني"، (مذكرة ماجستير، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006)، 269.

خاتمة الفصل:

إن الجزائر بغية تحسين أوضاعها الاجتماعية وتنميتها ظلت تعمل على وضع خطط وسطرت سياسات وجهتها لخدمة المواطن، وهذا ما شهدته فعلا في السنوات العشر الأخيرة إذ اكتفت جهودها الذي عرف تحسنا كبيرا مقارنة بالسنوات الماضية والتي مست كل الجوانب من صحة وتعليم، سكن وتشغيل ولا ننسى الخدمات التي قدمتها للفئات المحرومة الموجودة، لكن هذا لا ينفي وقوع الجزائر دوما في نفس المشاكل والحواجز التي تعيق تقدم مشاريعها الاجتماعية، والتي تحول دوما دون بلوغها التنمية مجتمعية فعلية.

الفصل الثالث:

نموذج السياسة التشغيلية في الجزائر

خلال الفترة 2001-2011

تمهيد:

تعتبر سياسات التشغيل من أهم السياسات العامة التي تعنى بالتحديات التنموية لكافة الدول، المتقدمة منها والنامية على حد سواء، خاصة وأن هذه الأخيرة تعاني من معدلات البطالة، حيث بلا يؤدي تحول الدولة من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق وتغير دورها من دولة متدخلة أو منتجة إلى دور تنظيمي إلى الإقلال من أهمية هذه السياسات، وذلك للارتباط الكبير بين مستوى التشغيل وحالة التنمية البشرية من جانب، وللتداعيات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية الأمنية وحتى البيئية المرتبطة عن نقص التشغيل من جانب آخر، حيث أن الهدف الأساسي لكل واضعي السياسات العامة في أي دولة هو بلوغ مستوى التشغيل الكامل الذي يتضمن عدم وجود أي عنصر معطل من عناصر الإنتاج، وسأتطرق في هذا الفصل إلى نموذج السياسة التشغيلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2001-2011، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث موزعة عبر تفصيل النقاط التالية:

المبحث الأول تناولت فيه الإطار العام لسياسة التشغيل ركزت فيه على مفهوم التشغيل وتطوره وصنعه في الجزائر.

المبحث الثاني تحت عنوان مضمون سياسة التشغيل والذي تضمن البرامج المسيرة لسياسة التشغيل والأبعاد الرئيسية والوسائل المعتمدة في تشجيع سياسة التشغيل، أما المبحث الثالث فتطرقت فيه الى تقييم سياسة التشغيل و تضمن معوقات نجاح سياسة التشغيل ومتطلبات نجاحها وآفاقها في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار العام لسياسة التشغيل

لقد واجهت الجزائر مشاكل تشغيل جديدة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا تلك المتعلقة بظاهرة البطالة بكافة أشكالها، وما يترتب عنها من مشاكل، وتحاول الجزائر من خلال سياسة التشغيل تأمين فرص عمل بالنسبة للبطالين من جهة وللأعداد المتزايدة التي تتدفق على سوق العمل نتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني من جهة اخرى.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لسياسة التشغيل

في ظل النظام الاقتصادي العالمي الذي توالت عليه الأزمات الاقتصادية والمالية، برزت أزمة خلق مناصب الشغل، وهو ما زاد من حدة مشكلة البطالة، بحيث جعلها من أهم المشاكل التي تعارض الحكومات بالدول المتقدمة والنامية مما استوجب وضع سياسات للتشغيل تعمل على رفع الأداء الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم البطالة

إن التقسيم الإحصائي للسكان إلى ثلاثة أصناف: العاملون وغير العاملين والعاطلون، خلق نوعا من الصعوبة في تعريف البطالة.

1- التعريف الإصلاحي: تطلق كلمة بطالة على ثلاثة معاني وهي[1]:

- عدم تنافس فرص العمل مع قوى البشر أو قلة فرص العمل المعروضة، مع كثرة الطلب عليها.

(1)- رابح بلعباس، "إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في فترة 1966-2010" (أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2011-2012)، 11.

- عدم إسناد عمل أي كان نوعه إلى شخص.

- عدم قياس شخص بعمل ما بناء على رغبته في عدم العمل.

ومن ثم يمكن تعريف البطالة على أنها: "عدم ممارسة الفرد لأي عمل سواء كان ذهنيا، عضليا أو غير ذلك من الأعمال، سواء كانت عدم الممارسة ناتجة عن أسباب شخصية " إرادية أو غير إرادية" [1].

2- تعريف المكتب الدولي للعمل: يبنى على ثلاث شروط، عند توافرها يعتبر الشخص ذوي البطالة وهي:

- بدون عمل، أي ليس له شغل أجير أو غير أجير.

- متاح للعمل فورا، أي باستطاعته العمل كأجير أو غير أجير.

- يبحث عن عمل أجير أو غير أجير، أي القيام بأبحاث واتصالات مع الجهات المختصة بالتشغيل.

3- تعريف البنك الدولي: البطالة هي جزء من اليد العاملة التي ليس لها عمل لكنها متواجدة للبحث عن الوظيفة[2].

4- أنواعها: للبطالة أنوع كثيرة، لكن الشائع والمتداول بكثرة في الأدبيات الاقتصادية هي:

(1)- بلعباس، "إشكالية البطالة في الجزائر"، 12.

(2)- زينب صالح الأشوح، الاطراد البيئية ومداواة البطالة (القاهرة: دار غريب للطبعة والنشر والتوزيع، 2003)، 76.

أ- **البطالة الدورية:** وهي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزاد البطالة في مرحلة الانكماش والركود أو الكساد ويتم تفسير أسبابها إلى انخفاض الطلب الكلي[1].

ب- **البطالة الاحتكاكية:** تعرف بأنها بطالة الأشخاص خلال وقت الذي ينقضي فيه البحث عن الوظيفة جديدة، فهي تعتبر عادية من حيث أنها ناشئة أولا عن الرغبة الطبيعية لبعض الأشخاص العاملين في تغيير وظائفهم الحالية لعدم رضاهم عن شروطها كالأجر مثلا، وثانيا عن رغبة الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة في البحث عن الوظيفة المناسبة، لكنهم لا يرضون إلا بالوظيفة التي تلائم شروطهم[2].

ب- **البطالة الهيكلية:** هي البطالة الناشئة عن عدم التوافق في سوق العمل بين الخصائص الوظيفية للعمل المطلوب من جهة، والخصائص الوظيفية للعمل المعروض من الجهة الأخرى، ومن أسباب نشأتها:

- التغير في هيكل الطلب والتغير التكنولوجي.

- التدخل الحكومي[3].

ويمكن قياس معدل البطالة بمقارنة عدد العاطلين مع القوى العاملة في المجتمع في زمن معين:

(1)- مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي (عمان: دار الكسيرة للنشر والتوزيع، 2005)، 257.

(2)- أحمد خيري، "تطور التشغيل وإشكالية البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية"(مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006)، 49.

(3)- فارس سلالي،" دور سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004" (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005)، 06.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{عدد أفراد الفئة النشطة}} x\,100$$

الفئة النشطة تحتوي على الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون، إذ فالعناصر التي تنظمها الفئة النشطة هي:

- **العاملون:** هم الأفراد الذين يعملون مقابل أجر عن الغير.

- **العاطلون:** هم الأفراد القادرون على العمل ويبحثون عنه ولكن ليس لديهم وظيفة[1].

الفرع الثاني: مفهوم التشغيل

1- تعريف الشغل: الشغل من شغل شغلا وأشغله بكذا أي مشغولا به، التهى به/عنه، والشغال هو الشخص الكثير الشغل، والمشغل جمع مفرد مشاغل[2].

أ- اصطلاحا: أنه نشاط منظم ومقصود من شأنه إنتاج خدمة أو سلعة سواء كان ذلك نشاط فكري أو عضلي إلى جانب اعتبرا العمل والشغل مترادفان ولهما نفس المعنى والدلالة.

ب- التعريف الإجرائي: الشغل هو كل فعل أو نشاط يقوم به الفرد عن طريق أنواع النشاط المختلفة بهدف الوصول إلى تقديم خدمة (القطاع الخدماتي)، أو في زيادة الإنتاج وتطويره (القطاع الاقتصادي) يتضمن هذا النشاط (الفعل القصود) أجر مقابل الجهد الذي بذله.

(1)- محمد عدنان وديع،" البطالة وتحديات التشغيل عمان، " تحليل احصائيات سوق العمل، المعهد العربي للتخطيط، (2007): 75.

(2)- أحمد شفيق السكري، قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000)، 84.

2- تعريف التشغيل:

أ- **لغة:** كلمة التشغيل مشتقة من الشغل، شغل، يشتغل، تشغيلا، وهو عكس الفراغ مرادفه العمل[1].

ب- **اصطلاحا:** يعرف التشغيل على أنه تساوي عدد البطالين وعدد المناصب الشاغرة للعمل، الأمر الذي يؤدي في معظم الأحيان إلى غياب التوتر أب نوع من الاستقرار في سوق الشغل، لأنه لا يترك مجالا للبطالة[2].

ج- **التعريف الإجرائي:** التشغيل هو تلك العملية التي تتخذها المنظمة من استقطاب اليد العاملة وتعيينهم في مناصب عمل دائمة أو مؤقتة في هيكلها التنظيمي بغية تحقيق أهداف اجتماعية، اقتصادية وسياسية.

3- تعريف سياسة التشغيل: تتكون سياسة التشغيل من كلمتين:

أ- **سياسة:** والتي تعني مجموعة من الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية والسياسية.

ب- **التشغيل:** فيعني كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط ذهني أو جسدي.

وتعرف سياسة التشغيل بأنها الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص عمل للقوى العاملة المتاحة، وإعداد وتكوين أفرادها، وفي تنظيم العلاقات بين العمل

(1)- سعد جلال، التوجيه النفسي والتربوي والمهني مع مقدمة الاستثمار(مصر: دار الفكر العربية،1997)، 45.

(2)- هناء حافظ بدوي، إدارة المؤسسات الاجتماعية(الاسكندرية: المكتب العلمي للكمبيوتر،1997)، 117.

وأرباب العمل عن طريق التقسيمات والقواعد، وتعكس سياسة التشغيل ايديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم وهي نظرية العمل وحق المواطن فيه.

- **التعريف الإجرائي:** هي عبارة عن مجموعة الطرق والمناهج أو البرامج التي من خلالها تعمل الدولة الجزائرية على تنظيم وضعية سوق العمل، عن طريق توفير مناصب عمل للفئة التي في حالة بطالة ووضعية بحث عن منصب عمل، كما تعمل على تنظيم الوضعية بين أرباب العمل والعمال عن طريق سن مختلف التشريعات والعمل بالاتفاقيات المبرمة مسبقا، بهدف امتصاص الفائض الموجود لطالبي العمل، حتى ولو بكميات محدودة من خلال عدة برامج تشغيل[1].

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سياسة التشغيل على أنها "مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان، وكذا تكييف اليد العاملة من احتياجات الإنتاج"[2].

كما عرفها المكتب الدولي للعمل على أنها "رؤية وإطار متفق عليه ومتناسق يربط جميع التدخلات في جانب الشغل مع جميع الأطراف أصحاب المصلحة، وبالتالي فإنه يشير إلى مجموعة من التدخلات المتعددة الأبعاد والتي يراد من خلالها تحقيق الأهداف الكمية والنوعية للشغل في بلد معين"[3].

(1)- حمدي صبحي، المنجد في اللغة العربية المعاصرة (بيروت: دار الشروق، 2000)، 321.

(2)- عبد الرزاق مولاي لخضر، "تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011"، مجلة الباحث 10، (2012): 191.

(3)- زكي بدوي، "معجم مصطلحات العلوم الإدارية: إنكليزي، فرنسي، عربي،" (بيروت دار الكتاب اللبناني، 1994)، 178.

الفرع الثالث: أهداف وأنواع سياسة التشغيل

يعتبر الشغل حق من حقوق الأفراد بغض النظر عن الجنس أو العقيدة أو الشرع من أجل تحقيق رفاه العيش في ظل أمن اقتصادي، فهذا مبدأ من المبادئ الأساسية التي حددها الميثاق العالمي لحقوق الإنسان والذي تنبعث منه أهداف سياسة التشغيل، ومن هنا يمكن إجمال أهداف سياسة التشغيل إلى:

أولا: الأهداف الاجتماعية

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد عن طريق زيادة متوسط الدخل الفردي وبالتالي تمكينهم من تلبية احتياجاتهم.

- إزالة التوتر الاجتماعي الذي ينجم عن عدم تلبية مطالب المجتمع ومحاولة إضفاء العدالة والمساواة بين الأفراد في الحصول على فرص العمل.

- توفير فرض عمل تناسب مع قدرات اليد العاملة وذلك من أجل تحقيق الفعالية في الإنتاج الفردي.

- توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من المجتمع.

- العمل على التنسيق ما بين القطاعات.

- تدعيم الاستثمار لمولد لمناصب الشغل[1].

ثانيا- الأهداف الاقتصادية: دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي يخلق مناصب شغل من خلال.

(1)- عمار رواب وصباح غربي، "التكوين المهني والتشغيل في الجزائر"، مجلة الأكادية للدراسات الاجتماعية والإنسانية 5(2011): 68.

- تنفيذ الاستراتيجية الصناعية.

- تنفيذ كافة المخططات التوجيهية لتنمية القطاعات.
- دعم تنمية المؤسسات والصناعات الصغيرة.
- الإسراع في إصلاح نمط الأراضي الزراعية وتنظيمها واستغلالها.
- الإسراع في الإصلاح العقاري.
- العمل على توظيف الأنشطة في المناطق النائية.

ثالثا: أنواع سياسة التشغيل: لسياسة التشغيل أنواع مختلفة، نذكر منها:

1- سياسة تشجيع عمليات التشغيل (سياسة التشغيل النشطة والايجابية):

وهي كل الإجراءات والسياسات التي تعمل بشكل مباشر على الحفاظ على مستوى العمالة الموجودة، وعلى خلق المناصب شغل جديد مع إمكانية تعزيزها من خلال تحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن عمل، وعلى تكييف اليد العاملة حسب جملة من السياسات التي تخل ضمن حاجة الاقتصاد.

2- سياسة التراجع عن التشغيل وتحديد الفئة النشطة (سياسة التشغيل السلبية):

تعمل هذه السياسة حسب حالة سوق العمل، والتحفيف من الآثار التي تولدها اختلالات سوق العمل من خلال توفير الإعانة الاجتماعية، أو محاولة الحد من الفئة النشطة [1].

(1)- سامي عوادي، "التدريب النقابي حول سياسات التشغيل واستراتيجيات الحد من الفقر،" أطلع عليه بتاريخ 01 جوان، 2017،

Http//training.itcito.it/actraw/courses/2005/A5-00399-web/resource/AUDI/cours%20 arabe-turin.doc/01-06-2017-21:00.

المطلب الثاني: تطور سياسة التشغيل

استهدفت استراتيجية التنمية الشاملة في الجزائر تطبيق سياسة تتمحور حول حل مشكلة البطالة التي كانت تعتبر المشكل الأساسي للمجتمع الجزائري غداة الاستقلال، من خلال وضع سياسات متعددة للتشغيل وحسب تطورات الاقتصاد يمكن تقسيم تطور هذه السياسات إلى ثلاث مراحل أساسية:

الفرع الاول: المرحلة الأولى (1963-1980)

إعتمدت عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي في هذه المرحلة على ما يسمى بالريع النفطي الذي يعتبر الينبوع المتدفق في تغذية وتعويض ميزانيات المؤسسات العمومية، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترات والتي مازالت أثرها ومعالمها حتى الآن.

أولا- الفترة الأولى 1962-1970: ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين:

1- مرحلة التسيير الذاتي: هي التي أعقبت الاستقلال مباشرة، وجاءت بحوالي 1955 مؤسسة مسيرة من قبل العاملين فيها، وتعتبر هذه التجربة تكريسا لتوجيهات سياسة معينة لذلك أن الأساليب والتقنيات المعتمدة لضمان التنمية الاقتصادية قد سادتها وطفت عليها فكرة الايديولوجية الاشتراكية[1].

2- مرحلة التسيير البيروقراطي: تعتبر هذه المرحلة فترة هيمنة الدولة على القطاع العام والاستقرار في إضعاف الطابع الاشتراكي للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي التجاري، كما بادرت السلطة السياسية آنذاك إلى ذلك الارتباط بالفرنك

(1)- سلاطنية، بلقاسم. "سياسات التشغيل في الجزائر." مجلة العلوم الإنسانية 02 (2008): 220.

الفرنسي قصد تقليص التبعية اتجاه الخارج وبعث قطاع اقتصادي تابع للدولة يأخذ على عاتقه عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي[1].

ثانيا- الفترة الثانية 1971-1973: تمحورت إشكالية التشغيل حول قضية البطالة التي انعكست على وضعية سوق العمل من خلال الحجم العام لطلب العمل حيث قدرت نسبة تغطية طلبات العمل بعروض العمل حوالي 35,17% سنة 1971 و 31,19% سنة 1973 وقد تميزت هذه المرحلة بمناصب عمل مؤقتة حيث بلغت 44,46% في سنة 1971 و48,29% سنة 1972 و 47,30% سنة 1973 وكانت أغلب هذه المناصب في قطاع البناء والأشغال العمومية وذلك لتطبيق برنامج بناء القرى الفلاحية وبرنامج إعمار المدن، كما تميزت هذه الفترة بهيكل طلب العمل السنوي حيث قدر معدله بـ 7% من إجمالي طلبات العمل.

ثالثا: الفترة الثالثة 1974-1980: لجأت الجزائر إلى سياسة التنمية الشاملة عن طريق اللجوء إلى تبني سياسة المخططات التنموية ومن مهام المخطط الرباعي الأول ايجاد استراتيجية ومواصلة عملية استيعاب البطالة، وقد عرفت هذه المرحلة عملية تكوين الجماعات العمالية على مستوى الوحدات الصناعية التي يتم تشييدها سواء كان ذلك على المستوى الوطني أم على المستوى الخارجي، ولقد أعطيت المؤسسات تسيير اليد العاملة والتكفل ببعض الوظائف المتعلقة بالصحة والسكن والتعاونيات الاستهلاكية ومراكز العطل[2].

(1)- سلاطنية، "سياسات التشغيل في الجزائر،" 220.

(2)- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: تجربة الجزائر (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2009)، 165.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية(1980-1989)

عرفت أغلب بلدان العالم أزمة التشغيل وخاصة لدى الشباب الذين يشكلون فئة السكان الأكثر تضررا بحكم إعطاء الأفضلية في العمل الأكثر للمؤهلين وذوي الخبرة الطويلة.

وفي الجزائر تميزت فترة الثمانينات بتقليص سوق العمل وكان الشباب هم الضحايا الأوائل على عكس السبعينات التي شهدت نموا ملحوظا للتشغيل والتكوين وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم هذه المرحلة لفترتين بحسب المخططات الخماسية[1].

أولا- الفترة الأولى 1980-1984: من خلال برنامج المخطط الخماسي الأول تم وضع أهداف تطور مستوى إنتاجية العمل ومواصلة خلق فرص العمل وذلك من أجل تلبية الطلب المتزايد، واتضح ذلك من خلال الدور المتزايدة للدولة في تنظيم سوق العمل من خلال الإجراءات التي ترمي إلى:

- تقليص عدم استقرار اليد العاملة وذلك بتوحيد الممارسات الأجرية عن طريق استخدام نسق لترقيم مناصب العمل في إطار القانون الأساسي للعمل.

- العمل على عقلانية استخدام اليد العاملة كضبط الهياكل التنظيمية وعليه نجد أن مصالح التشغيل سجلت خلال الفترة (1981-1984) معدلا سنويا لطلبات العمل قدره 157,943 طلبا ومعدلا سنوي لعروض العمل قدره 149,064 عرضا.

(1)- محمد بلقاسم وحسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر: إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993) 257.

وتشير فترة الخماسي الأول إلى رجوع التدريجي لنمط تنظيم العمل السابق وإدخال تعديلات جديدة تحكم فيها الجهاز الإداري، وذلك برفع بعض الحوافز التي كانت تتحكم في سوق العمل المتواجد قبل 1975[1].

ثانيا- الفترة الثانية 1985-1989: من خلال برنامج المخطط الخماسي الثاني عرفت الجزائر في هذه الفترة ولا سيما اقتصاديا ضعف معدل النمو وزيادة عدد السكان القادرين على العمل حيث تجاوز 4,5 مليون شخص سنة 1985 ليصل إلى 5,6 مليون شخص سمة 1989، مما أدى إلى زيادة البطالة وذلك خلافا لتوقعات المخطط الخماسي الثاني في إحداث 940,000 منصب عمل في نهايته حيث ان إنشاء مناصب عمل جديدة تراجع من 74000 سنة 1986 ليصل إلى 58000 منصب سنة 1988، ومن خلال ملاحظة الوضع العام نجد أن وضعية التشغيل حسب القطاعات لم تتغير باستثناء قطاع الإدارة بقي في المرتبة الأولى من حيث زيادة مناصب العمل.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة 1990-2011

رغم الاصلاحات الاقتصادية المعتمدة في نهاية الثمانينات إلا أن استغلال الأزمة سلبا على الأوضاع الداخلية في انخفاض أسعار المواد الخام المصدرة وتضخم الديون وارتفاع خدمة الديون ونشوب أزمة المديونية، هذه الوضعية جعلت الجزائر غير قادرة على تمويل الاستثمارات الجدية واستيراد التجهيزات والمواد الأولية والمواد النصف مصنعة وقطع الغيار مما أدى إلى تراجع في معدلات النمو والاختلال في التوازنات الداخلية، وتسجيل معدل عالي من البطالة حيث بات من

(1)- لجنة علاقات العمل، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العاشرة، أفريل 1988.

الضروري إعادة النظر في السياسة الاقتصادية القائمة والشروع في انتهاج سياسة اقتصادية أكثر نجاعة وصرامة وانفتاحا على الاقتصاد العالمي[1].

المطلب الثالث: عملية صنع السياسة التشغيلية

يسعى هذا المطلب إلى رصد وتحليل الأدوار التي تقوم بها المؤسسات الرسمية (المؤسسة التنفيذية) والمؤسسات الغير رسمية (الأحزاب السياسية وجماعات المصالح) في عملية صنع السياسة العامة التشغيلية.

الفرع الأول: دور المؤسسة التنفيذية في صنع السياسة التشغيلية

يعتبر دستور 1989 نقلة نوعية وهامة في تاريخ الجزائر السياسي وإتجاه نحو الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات وتبني ثنائية تنفيذية، بحيث يتولى رئيس الجمهورية رئاسة السلطة التنفيذية ويمثل السلطة السياسية مع عدم مسؤوليته سياسيا أمام المجلس الشعبي الوطني.

أولا- رئيس الجمهورية: إن الرئيس يمارس سلطات واسعة سواء في ظروف العادية أو غير عادية إلا أن الدستور لا يقر بمسؤوليته السياسية عما يقوم به ويرى الكثير من الباحثين أن كون معظم الرؤساء والسياسيين يصلون إلى مناصبهم بالانتخاب وليس التعيين، سوف يؤدي إلى حرصهم على تبني السياسات المعبرة عن رغبة الجماهير، الأمر الذي يضفي الشرعية على سياستهم العامة حيث توعد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في برنامج ترشحه خلال العهدة الثانية بتوفير

(1)- بلقاسم وبهلول، سياسة تخطيط التنمية، 170.

مليوني منصب شغل، أما خلال عهدته الثانية فتعهد بتوفير ثلاث ملايين منصب شغل ويتضح ذلك بالبرنامج الخماسي 2014/2010[1].

ثانيا- وزير التشغيل والضمان الاجتماعي: من خلال المرسوم التنفيذي رقم 08-124 المؤرخ في 9 ربيع الثاني 1429 الموافق لـ 15 أفريل 2008 تحدد صلاحيات وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بحيث يتولى في إطار السياسة العامة للحكومة وبرنامج عملها إعداد العناصر السياسية الوطنية في مجال العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ويتابع ويراقب تنفيذها وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، كما يتولى في ميدان الشغل ما يلي[2]:

- يقوم بكل الدراسات الضرورية لتحديد السياسة الوطنية للشغل ويقترحها وينفذها.

- ينظم مراقبة الأجور لمختلف الفئات الاجتماعية المهنية ومتابعة تطور قدرتها الشرائية، ويقترح كل التدابير لحمايتها، لا سيما تجاه العمال الأجراء ذوي الدخل الضعيف.

- يقترح البرامج النوعية لترقية التشغيل لا سيما تجاه الفئات الخاصة وينفذها.

- يقترح كل التدابير التي من شأنها ترقية التشغيل والحفاظ عليه، لا سيما من خلال نشاطات التكوين وتحسين المستوى الرامي إلى التكيف مع منصب العمل.

- يقيم دوريا على المستوى الكيفي والكمي وضعية التشغيل وآفاق تطوره.

- يبادر بأدوات تقسيم سوق التشغيل ويقترحها ويساهم في تحديد المؤشرات الاحصائية.

(1)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 166، دستور 2008.

(2)- الجريدة الرسمية، العدد2، 2008.

الفرع الثاني: دور الأحزاب وجماعات المصالح في صنع السياسة التشغيلية

إهتمت أدبيات السياسة العامة بالأحزاب السياسية وجماعات المصالح من جانب، وبين السياسات العامة من جانب آخر، بحيث هذه العلاقة لا تتخذ اتجاها واحد بمدى تأثير الأولى على الثانية.

أولا- دور الأحزاب السياسية في صنع الساسة التشغيلية: إن الانفتاح الذي تشهده البلاد في 1989 أدى إلى نشوء العديد من الاحزاب السياسية وكذا الحركات والمنظمات المدنية، بحيث بعدها إختفى وبعضها الآخر لا يزال ينشط في الساحة[1].

كما أن البرامج التي تقدمها الأحزاب في الجزائر غير واضحة وذلك لعدة أسباب منها افتقاد الرؤية حول التنمية بمختلف أبعادها، وتفتقر إلى وضوح للرؤية للخروج من الأزمة السياسية والأمنية والاقتصادية، حول مواجهة المشاكل الاجتماعية فتأييد برنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حول السلم والمصالحة والمشاريع التنموية، على سبيل المثال يمثل علامة فشل الاحزاب السياسية وبلورة برامج التنمية، فبدلا من سعي الأحزاب السياسية لتقديم برامج واقتراحات بديلة ومثرية حول مشروع الوئام المدني والمصالحة وكيفية إنجاحه وإن كانت فعلا تسعى لتأييده وانجاحه وتقديم برامج واقتراحات حول أولوية التنمية والموقف من

(1)- أماني قنديل، دور الأحزاب السياسية والجمعات المصالح في السياسة العامة (القاهرة: مكتب النهضة العربية، 1988)، 117.

الاستثمارات الاجنبية والمحلية ومسألة العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة السياسية[1].

ثانيا- دور جماعات المصالح في صنع السياسة التشغيلية: أما بالنسبة لدور جماعات المصالح، سنتطرق إلى دور أرباب العمل الخواص، وكذلك إلى دور النقابات العمالية.

أ- أرباب العمل الخواص: صاحب عملية التحول نحو اقتصاد السوق ظهور فئة اجتماعية متميزة تتمثل في أرباب العمل، والتي بازدياد نفوذها الاقتصادي والمالي ستبدأ أكثر فأكثر بالمطالبة بالانفتاح السياسي بغية المشاركة في اتخاذ القرارات والوصول غلى السلطة بهدف الحماية وتكريس مصالحها الاقتصادية.

أما بالنسبة للجزائر، فلقد استفاد القطاع الخاص من دعم للدولة له فتزايد دوره في التنمية، الأمر الذي ظهر جليا في تتبع دوره في الخطط التنموية، حيث تحول دور الدولة من تقديم بعض السلع والخدمات إلى دور أكبر في الإشراف والرقابة والمسائلة لضمان الاهتمام بتحقيق التنمية المتوازنة وتأكيد البعد الاجتماعي للاستثمار، إلا أنه ما يميز القطاع الخاص أنه ضعيف وتجاري محض وهذا يعود إلى أسباب تاريخية وموضوعية أعاقت تطورها[2].

كما أن هناك بعض المؤشرات لتوحيد صفوف أرباب العمل الجزائريين لفرض اقتراحاتهم في مجال السياسة الاقتصادية أي كشريك اجتماعي حقيقي لا

(1)- عبد القادر عبد العالي، "الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر"(ورقة مقدمة في الملتقى الوطني، التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية، واقع وتحديات، ، جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر، 2008).

(2)- محمد يوسف، دور القطاع الخاص في التنمية، (مصر: مكتبة مديولي، 2004)، 43.

يمكن تجاوزها فهذه الفئة بازدياد نفوذها الاقتصادي والمالي ستبدأ بالمطالبة بالانفتاح السياسي بغية المشاركة في اتخاذ القرارات والوصول للسلطة والمساهمة الفعلية في رسم السياسة العامة.

ب- النقابات العمالية: خصصت الجزائر حماية قانونية للحق النقابي وضمنته في دساتيرها الوطنية بدءا بدستوري (1976/1963) حيث ارتبطت في ظلهما الحركة النقابية بالعمل السياسي مما جعل التهميش والاقصاء واستخدامها من قبل السلطة هو الطابع المميز للمنظمة النقابية[1] وبعد إقرار التعددية فإن الدستور 1989 حرر التنظيمات النقابية من أي وصاية سياسية أو سيطرة حزبية استنادا إلى قانون 01-88 المؤرخ في 1988/01/16 والخاص باستقلالية المؤسسات، وفي دستور 1996 فإن المادة (56) تنص على: "... أن الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين لقد سمحت هذه الضمانات الدستورية والقانونية بظهور العديد من التنظيمات النقابية أهمها:

1/ الإتحاد العام للعمال الجزائريين: تأسست عام 1956 كمنظمة مستقلة للعمال الجزائريين عن النقابات الفرنسية، وبحسب إحصاءات عام 1997 يضم الإتحاد 800 ألف عضو، ويعد النقابات العمالية الرئيسية في البلاد، ويضم الإتحاد عشرة قطاعات مهنية وطنية وهي: قطاع الغذاء والتجارة وعمال السياحة، وقطاع عمال التجارة، والمعلمين، وعمال المالية، وعمال القطاع الطاقة، وقطاع المعلومات والتدريب والثقافة، وقطاع الصناعات الخفيفة والثقيلة وقطاع الصحة والأمن والنقل.

(1)- لمياء زكري، "آثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر" (ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، الشلف، 16-17 ديسمبر 2008).

2/ الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين: تأسست عام 1953، ومنذ الإستقلال وحتى عام 1988 ظل تابعا للحزب الواحد، ويضم بحسب إحصاءات 1997 حوالي 700 عضو[1] .

ورغم الاعتراف بالنقابات العمالية ونقابات أرباب العمل منذ 1990، مما سمح بتكوين حوالي سبعين نقابة على المستوى الوطني، فتجربة الثلاثية والثنائية رغم أهميتهما لم تعرف مشاركة كل النقابات المعترف بها قانونا، فإلى الآن لازال الاتحاد العام للعمال الجزائري هو النقابة الوحيدة التي تحتكر المشاركة في هذا النوع من التفاوض الرسمي الذي يضم نقابات أرباب العمال والحكومة ويدرس الكثير من الملفات الاقتصادية والاجتماعية الهامة بما فيها: تسريح العمال، الأجور والخوصصة ... الخ"[2].

(1)- لمياء زكري، آثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية ، 09.

(2)- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، رأي حول المشروع المخطط الوطني لمكافحة البطالة، الجزائر، دورة 11 جويلية 1998، 13.

المبحث الثاني: ركائز السياسة التشغيلية

سياسة التشغيل كغيرها من العمليات ذات الوزن الكبير في مختلف السياسات ذات الطابع السوسيو اقتصادي، بحيث تخضع بشكل عام إلى مجموعة من البرامج لإدماج الفئة العاطلة عن العمل والتقليص من البطالة والتكفل بالقادمين إلى سوق العمل، لتحقيق مجموعة من الأبعاد والمبادئ المختلفة والمتعددة، إلا انها واجهت العديد من التحديات والصعوبات.

المطلب الأول: أبعاد ومبادئ السياسات التشغيلية

إذا كان من الصعب عرض مختلف الأبعاد والمبادئ الرئيسية لسياسات التشغيل والعمل على الحد من البطالة، التي تم انتهاجها خلال الفترات السابقة التي كانت تحكمها عوامل وظروف من المؤكد أنها تختلف عن العوامل والظروف الحالية بغض النظر عن نجاحها أو فشلها[1].

الفرع الأول: الابعاد الرئيسية للسياسات التشغيلية

يمكن القول أن أبعاد سياسة التشغيل الحالية متعددة الجوانب، منها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو اقتصادي، وما يتعلق بالجانب التنظيمي والهيكلي.

أولا/ البعد الاجتماعي: فيركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة، لا سيما بالنسبة للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة

(1)- فارس جرادي ووعدي قصيور، "شبكات الحماية الاجتماعية، تجارب الدول العربية" (ورقة مقدمة إلى ندوة الآثار الاجتماعية، لتصحيح الاقتصاد في الدول العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 17-18 جانفي، 2008).

لإدماج مؤهلات الشباب في المجتمع، وإبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء، وما يترتب عن ذلك من أفكار وتصرفات أقل ما يقال عنها تضر بهؤلاء الشباب.

ثانيا/ البعد السياسي: يختص بالعلاقة بين السياسة التشغيلية كسياسة توزيعية وشرعية النظام وإحساس المواطنين بمواطنتهم، وفي واقع الأمر فإن السياسة التوزيعية هامة لتحقيق شرعية النظام، فعندما يوجد شعور بأن الأقلية تستفيد على حساب الأغلبية فقد يؤدي إلى اغتراب سياسي واستقطاب لعناصر الرفض وتنظيمات تترجم أعمالها إلى العنف، فالنظام السياسي في جوهره أداة لتوزيع الموارد المتنافس عليها بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، وتبدو السياسة التشغيلية -من جانب آخر- كأداة لإعادة توزيع المواد السياسية ودعم بعض القوى الاقتصادية والاجتماعية، والتي من المتوقع أن تقوم بدورها بدعم النظام ومن هنا كانت السياسة التوزيعية الأسهل والأسرع لإضفاء الصبغة الشرعية على النظام من خلال بعض القوى الاقتصادية والاجتماعية، واكتساب رضى الجماهير[1].

ثالثا/ البعد الاقتصادي: يرتكز على ضرورة استثمار القدرات البشرية لا سيما المؤهلة منها في خلق الثروة الاقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط بما يسمح بإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، لتقرير مكانة واهمية العمل فإنه من المفيد لعقد مقارنة بينه وبين الموارد الطبيعية، وفي هذه الموارد لا تستطيع وحدها دون استغلال أن تؤدي إلى انتاج مفيد، فلا بد من معالجة الأفراد لها واستثمارها لطاقاتها وتوجيهها وبذلك تصبح هذه الموارد الطبيعية من خلال عمليات المعالجة والاستثمار والتطوير نوعا من رأس المال، ويكتسب كل

(1)- جرادي وقصيور، شبكات الحماية الاجتماعية، تجارب الدول العربية، 3.

نوع منها صفة خاصة ولكنها تشترك جميعا في صفة أساسية، وهي أن تأدي إلى سلع وخدمات، بعد تعبئة الجهد البشري من أجل استغلالها ، وبالتالي المساهمة في تطوير أنماط الانتاج وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي، وربح المعركة التكنولوجية السريعة التطور[1].

رابعا/ البعد التنظيمي والهيكلي: تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن استخلاصها من وثيقة المخطط الوطني لترقية التشغيل ومحاربة البطالة المعتمدة من قبل الحكومة في شهر أفريل 2008، والتي ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتعددة الأبعاد يمكن ايجاز أهمها في ما يلي:

- الوصول إلى تنظيم أحسن لسوق العمل وبالتالي رفع مستوى عروض العمل وتحسين مؤهلات مهنية بغرض ايجاد توزان بين العرض والطلب في مجال التشغيل.

- تكييف طلب على التشغيل وبالتالي مؤهلات مع حاجيات سوق العمل، للوصول تدريجيا إلى توافق بين مخرجات التكوين وسوق العمل.

- العمل على تصحيح الاختلالات الواقعة في سوق العمل، وتوفير الشروط المناسبة للتقريب ين حجم عرض العمل وحجم الطلب عليه بغرض ايجاد توازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.

- تحسين المؤهلات المهنية بهدف تحقيق قابلية التشغيل لدى طالبي العمل.

- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي والاجتماعي لخلق مناصب الشغل.

(1)- سليمان أحمية، التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري (الأردن: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002) 04.

- تنمية روح المقاولة لا سيما لدى الشباب.

- ترقية اليد العاملة المؤهلة وتكييف فروع وتخصصات التكوين حسب حاجيات سوق العمل.

- محاربة البطالة عن طريق المقاربة الاقتصادية، والعمل على تخفيضها[1].

الفرع الثاني: المبادئ الرئيسية للسياسات التشغيلية

تعتبر المبادئ العامة لسياسات التشغيل مجموعة الأسس التي ينبغي اتباعها لوضع وصياغة السياسة العامة للتشغيل على ما يلي:

- أن تحدد سياسة التشغيل ضمن الأهداف الكمية للمؤسسات المصغرة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

- أن توضع هذه السياسة بعد استشارة الأطراف المختصة بموضع التشغيل، بالإضافة إلى سلطة الحكومة المختصة بأرباب العمل وممثلي العمال والحصول على تأديتهم وتعاونهما لهذه السياسة.

- أن تستند هذه السياسات على دراسة تحليلية مثل:

- حجم القوى العاملة وامكانية تطويره في المستقبل.
- توزيع القوى العاملة بين قطاعات الاقتصاد الرئيسية الثلاثة، وتوزيعها ضمن كل قطاع منها حسب حجم البطالة الكاملة والجزئية في كل قطاع.

(1)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العمل والشغل والضمان الاجتماعي أطلع عليه بتاريخ 29 ماي، 2017،

Http://www.mtess.gov.dz/mtess-ar-N/emploi/2008/Objectifs%20et%20axes%20DU%20PLAN%20Action%20AR.DPF

- توفير البيانات الاحصائية والدراسات التحليلية وإعلانها.
- أن تقوم كل من الدولة بتعزيز وسائل الانتاج وتنمية الموارد البشرية إلى أقصى حد عن طريق التعليم، التوجيه المهني، التدريب والخدمات الصحية.

- أن تتخذ الدولة الإجراءات الضرورية لتمكين الأفراد من الحصول على الوظائف الملائمة لقدراتهم العقلية والجسدية مما يساعد على تكيفهم مع المتغيرات الاقتصادية.

- يجب تنسيق سياسة العمالة مع الإطار العام للسياسة الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها التخطيط والبرمجة الاقتصادية في البلاد كوسيلة سياسية.

- يجب أن تقوم الدولة بالتشاور مع منظمات أصحاب العمل والعمال ومراعاة استقلالها [1].

- يجب أن تقوم الدولة باستغلال ما تتيحها مواردها ومستوى نموها الاقتصادي بتسخير الوسائل التي تراعي فيها المستويات الدولية في الضمان الاجتماعي.

- **مبدا المساواة:** المساواة بين العاملين دون تمييز في العرق، الميول واللون بتعبير آخر أساس المفاضلة بين المترشحين هو القدرات والمهارات المكتسبة.

كما توفر سياسة التشغيل إرشادات توضح أساليب وطرق التعيين والإدماج المهني للعمال الجدد وهذا لتكيفهم مع ثقافة المنظمة ونظامها، وتؤخذ طرق الإدماج أشكال مختلفة كاللجوء إلى مختص الإدماج المهني والذي مهمته الأساسية

(1)- محمد صلاح محمد عبد الحميد، أزمة البطالة (القاهرة: هبة نايلي العربية للنشر والتوزيع، 2007)، 94.

توفير الاحتياجات للعمال الجدد والقدامى أو استعمال دليل المنظمة الذي يحتوي على معلومات هامة حول نظام المؤسسة وموضوعها وغير ذلك[1].

المطلب الثاني: البرامج المسيرة للسياسات التشغيلية

لمواجهة تدهور سوق الشغل نتيجة الإصلاحات الهيكلية أنشأت الحكومة الجزائرية برامج لإدماج الشباب مهنيا، حيث تم ادراج مسألة تشغيلهم كإحدى الانشغالات الأولوية للحكومة الجزائرية، وهذا من أجل امتصاص البطالة التي عرفت نهاية الثمانينات وبداية التسعينات معدلات مرتفعة، حيث سنحاول في هذه النقطة التطرق لأهم الأجهزة المرتبطة بوزارة العمل والتي تمكننا من خلالها معرفة مدى فعالية سياسة التشغيل المتبعة في الجزائر.

الفرع الأول: البرامج المسيرة من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

وتضم برنامجين وهما:

أولا- برنامج تشغيل الشباب: تم انشاؤه سنة 1989، الهدف منه تشغيل الشباب ضمن هذه البرامج بشكل مؤقت في ورشات ذات منفعة عامة منظمة من طرف الجمعات المحلية والمديريات الوزارية المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات والبناء والأشغال العمومية وتكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل مهني خاص أغلبهم من راسبين في المنظومة التربوية وهذا لتسهيل إدماجهم في الحياة

(1)- نفس المرجع، 95.

المهنية، وتعتبر الدولة هي الممول الرئيسي لهذه البرامج عبر صندوق إعانة التشغيل الشباب، بحيث يساهم الشباب بنسبة 30% والبنوك بنسبة 70% [1].

ثانيا- برنامج الإدماج المهني: أنشأ سنة 1990 ويهدف هذا الجهاز إلى تشجيع الشباب على إنشاء نشاطات لحسابهم الخاص، ويشمل هذا الجهاز ما يلي:

1- الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية: وهي عبارة عن مناصب عمل مؤقتة أنشأتها الجماعات المحلية مدتها سنة، يستفيد الشباب العاطل عن العمل الذي لا يملك مؤهلات كبيرة.

2- الإعانة على إنشاء النشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب على شكل قانوني يتمثل في تعاونية فردية أو جماعية.

3- تكوين مستثمري التعاونيات لمدة 6 أشهر داخل مؤسسات التكوين المتخصصة، ويرتكز هذا التكوين أساسا في توضيح شروط تشغيل المشاريع المقترحة.

الفرع الثاني: البرامج التي تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية: وتعتمد على عدة برامج منها:

أولا- التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة: يتعامل هذا الفرع مع الأشخاص الذين بلغوا سن العمل ولا يعملون، حيث يتم تشغيلهم في نشاطات ذات منفعة عامة في ورشات البلديات ضمن نفس شروط التشغيل العادي فيما يخص المدة القانونية للعمل والاستفادة من الحماية الاجتماعية، ويعتبر هذا النوع من الشغل حل مؤقت

(1)- فارس شلالي، "دور السياسة التشغيلية في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة2001-2004"(رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر،2005)،09.

وشكل من أشكال التضامن، كما تحدد الإستفادة من البرنامج لشخص واحد من كل عائلة بأجر قيمته 3000دج شهريا[1].

ثانيا- الأشغال ذات منفعة عامة وذات استعمال مكثف لليد العاملة: تم إنشاء هذا الجهاز سنة 1997، ويهدف إلى المعالجة الاقتصادية للبطالة خاصة في فئة الشباب، والمساعدة الاجتماعية لفئات المجتمع المحرومة، ويعتبر عامل اليد العاملة أهم عامل ضمن هذا الجهاز لتميزه بنشاطات بسيطة لا تستدعي مستوى عالمي من التقنية و لا معدات ضخمة.

تم تطبيق الأشغال ذات المنفعة العامة وذات استعمال مكثف لليد العاملة على مرحلتين:

أ/ المرحلة الأولى (1997-2000): تم تمويل هذه البرامج من خلال قرض خارجي قيمته 50 مليون دولار من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير، أنشأ هذا الجهاز في هذه المرحلة 140000 منصب شغل و 3846 ورشة، أي حوالي 36 شخص لكل ورشة، وتم إنشاء 42000 منصب شغل دائم[2].

ب/ المرحلة الثانية (2001-2004): استفادات وكالة التنمية الاجتماعية خلال هذه المرحلة من غلاف تكميلي قدره 9 مليار جزائري لإنشاء حوالي 22000 منصب شغل ثابت سنويا باعتبارها الوكالة المسيرة لهذا البرنامج.

ثالثا-عقود ما قبل التشغيل: يتم تمويل جهاز عقود ما قبل التشغيل من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب

(1)- بن فايزة نوال "إشكالية البطالة ودور المؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال فترة 1990-2005 حالة الوكالة الوطنية للتشغيل" (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010)، 77.

(2)- بن فايزة ،"إشكالية البطالة ودور المؤسسات سوق العمل في الجزائر"،77.

ويخص برنامج مكافحة بطالة الشباب الحائزين على شهادة التعليم العالي والذين تفق أعمارهم 19 سنة، إضافة الى خريجي المعاهد الوطنية للتكوين والباحثين عن منصب شغل لأول مرة، وتحدد قيمة الأجور كما يلي:

- الحائزون على شهادة جامعية يتقاضون 8000 دج شهريا لمدة سنة، ويمكن التجديد لسنة ثانية.

- التقنيون السامون يتقاضى 6000 دج شهريا لمدة سنة، ويمكن التجديد لسنة اخرى، وتنقسم اهداف هذا البرنامج إلى قسمين:

أ- بالنسبة للشباب:

- السماح للشباب احائزين على شهادات بالاستفادة من خبرات مهنية ومهارات توافق تخصصاتهم.

- الرفع من إمكانيات الإدماج المهني الدائم بعد فترة ما قبل التشغيل.

ب- بالنسبة للمستخدمين:

- دعم تكلفة الأجور عن طريق منح مزايا جبائية مرتبطة بالتوظيف.

- تحسين نسبة التأطير بإدخال التقنية من خلال توظيف يد عاملة مؤهلة[1].

(1)-نفس المرجع، 81.

الفرع الثالث: أجهزة حماية العمال والمساعدة على إعادة الاندماج التي يسيرها الصندوق الوطني للتأمينات على البطالة

تتمحور نشاطاتها في الحفاظ على مناصب الشغل أو المساعدة على العودة إلى العمل بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية، وتتمحور حول مجموعتين من الإجراءات (الفعلية وغير فعلية).

أولا- إجراءات الفعلية: تضم دفع تعويض التأمين على البطالة ومراقبة المنظمين إلى صندوق لمدة قدرها 23 شهر.

ثانيا- إجراءات غير فعلية: وتضم نشاطات للمساعدة للرجوع إلى العمل والقيام بالنشاطات.

ثالثا- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تم الشروع في هذا الجهاز منذ السداسي الثاني من سنة 1997، ويغطي نوعين من النشاطات:

- المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة.

- التكوين لتدعيم إنشاء النشاطات.

كما تقوم الوكالة على ثلاث نقاط أساسية:

- إدماج نشاطات الشباب في آليات السوق.

- تدخل البنوك الاقتصادية ولمالية فيما يخص تقييم الأخطار واتخاذ الإجراءات لتمويل المشاريع[1].

(1)- دليل إنشاء مؤسسة مصغرة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، 7.

- إعادة تركيز تدخل السلطات العمومية في مهام المساعدة والاستشارة.

وتقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمهام محددة، وهي:

- دعم ومراقبة المقاولين الجدد طيلة مدة تطبيق مشاريعهم.

- متابعة الاستثمارات بالسهر على احترام الالتزامات التي تربط المقاول الجدير مع البنك الممول.

ومن شروط الحصول على دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

- أن يكون الشاب بطالا.

- أن يتراوح عمره بين 19-35 سنة، ويمكن أن يصل السن إلى 40 سنة بالنسبة لمسير المؤسسة على أن يتعهد بتوفير 3 مناصب عمل دائمة (بما فيها الشركاء).

- أن يكون لديه مؤهلات ذات علاقة بالنشاط المرتقب.

- أن يقدم مساهمة شخصية في تمويل المشروع[1].

المطلب الثالث: الوسائل المعتمدة في سياسة تشجيع عملية التشغيل

إن الاستراتيجية المتبعة في اختيار الآليات المعتمدة في سياسة تشجيع عمليات التشغيل، يكون من شأنها زيادة الحظوظ بالنسبة للبطالين في حصولهم على منصب شغل، هذه الاستراتيجية تعمل أساسا على تطبيق مبدأ التحضير للشغل، لتحتم بذلك على البطالين الذين يستفيدون من منحة البطالة البحث عن

(1)- نوال بن فايزة، إشكالية البطالة ودور المؤسسات سوق العمل في الجزائر، 88.

عمل وتحسين قدراتهم التشغيلية، وذلك باعتماد الفعالية في خدمات إعادة الإدماج بالإضافة إلى الاستفادة من منح البطالة.

ولهذا نجد الآليات المعتمدة في هذا الشأن كما يلي:

- تحفيز المؤسسات على توظيف اليد العاملة عن طريق، مثلا تخصيص منح خاصة بتوظيف الشباب أو تخفيض تكاليف العمل بتخفيض أو إعفاء الاشتراكات الاجتماعية.

- خلق مناصب عمل في القطاع العمومي ومساعدة البطالين في إنشاء مشاريعهم ومؤسساتهم الخاصة.

- المساعدة على خلق مناصب العمل في القطاع غير تجاري بتمويل من القطاع العمومي كعقود العمل التضامنية.

- تحسين لآليات عمل سوق العمل باعتماد آليات اتصال فعالة بين العرض والطلب عن طريق التوجيه الحسن للبطالين.

- إعطاء الأولوية للتكوين المهني من أجل مرتكبة اليد العاملة للتغيرات التكنولوجية الحديثة (إعادة تكوين، تربصات).

- إدخال الليونة بدرجة أكبر في سوق العمل[1].

(1)- المداني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: تجربة الجزائر(الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008) ، 244.

وكآلية يمكن أن تعتمدها الدولة في إطار تنفيذ سياساتها التشغيلية ضمن آليات عمل الوسائل التي تم ذكرها سالفا، والموجهة بشكل مباشر أو غير مباشر لسوق العمل، نذكرها وفق النقاط التالية:

1- **الآليات القانونية:** وتعمل الدولة على تأطير وتقنين آليات عمل سوق بصفة مباشرة.

2- **الآليات الجبائية:** تسعى من خلالها إلى تقديم أولوية عنصر العمل على رأس المال، بحيث يكون ذلك من خلال تخفيض الأعباء الخاصة بالأجور أو ما يسمى بالعبء الجبائي الذي يمكن تعريفه على أنه يمثل الاقتطاعات الإجبارية التي تتحملها الأجور، أو هو الفرق بين التكلفة التي يتحملها المستخدم والدخل الذي يحصل عليه العامل فعلا للاستهلاك النهائي، هذا الفرق يعطي ما يسمى بالعبء الجبائي، والذي يضم الاشتراكات الاجتماعية[1].

(1)- بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، 245.

المبحث الثالث: تقييم السياسات التشغيلية

تمثل مسألة الشغل نقطة تجمع عندها اهتمامات الاقتصاديين وعلماء الإجتماع، كونها محور اهتمام جميع شرائح المجتمع إلا أن سياسة التشغيل في طرحها لا تنجو من الصعوبات والمعوقات أثناء التنفيذ إلا أن الحكومة الجزائرية تقوم بوضع الإصلاحات في جميع المستويات لمعالجتها بتسهيلات قانونية وإدارية ووضع الخطط التي تحافظ عليها من أجل تحقيق أهداف المستقبل.

المطلب الأول: معوقات نجاح السياسات التشغيلية

إن حجم التحديات والمعوقات التي تواجهها سياسات التشغيل في الجزائر، لا سيما في مجال تشغيل الشباب كبيرة ومعقدة، باعتبار أن الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها هذه الشريحة أكثر من ثلثي المجتمع، الأمر الذي يصعب من مهمة الهيئات المكلفة بمعالجة هذه الإشكالية أمام تراجع القطاع العمومي عن تمويل الاستثمارات وإنجاز مشاريع المنشأة لمناصب العمل المستقرة والدائمة، وعلى هذا يمكن ايجاز معوقات التي تواجه السياسة التشغيلية.

- الاستمرار في فكرة التوجه نحو تحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص.

- التقليص من عدد العمال إما بسبب الغلق، أو سبب مواجهة الأزمات التجارية والمالية، نتيجة المنافسة الحادة للشركات والمنتجات الأجنبية[1].

- استمرار تزايد حجم طلبات العمل الجديدة من طرف الشباب الذين أنهوا تكوينهم أو الذين تركوا المدرسة مبكرا، حيث تنمو وتيرة السكان النشطين بنسبة مرتفعة

(1)- سليمان، التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري، 5.

3.2% سنويا، أي يفوق 300.000 طالب عمل جديد سنويا مقارنة بضعف النمو الاقتصادي.

ومن بين المعوقات التي تواجهها الدولة، العمل غير المنظم الذي يعتبر البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم إلى سوق العمل، أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة، وهذا النوع من العمل يشكل بؤر استغلال فاحش للشباب، سواء في مجال ظروف العمل أو في الأجور، أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل في غياب الهيئات الرقابية من جهة، وفي ظل التوسع تطبيق فكرة مرونة العمل، والعمل المؤقت من جهة أخرى.

- زيادة تعقيد أمر التحكم في استمرار ارتفاع البطالة، مما يصعب من مهمة الهيئات المكلفة بتوفير فرص العمل، وعدم التحكم في الآليات القانونية والاجتماعية والاقتصادية، التي شرعت الدولة في تنصيبها قصد معالجة هذه الظاهرة.

- ضعف العلاقة التبادلية بين منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني وقطاعات التشغيل[1] .

المطلب الثاني: متطلبات نجاح السياسات التشغيلية

إن فلسفة الإصلاح تستلزم أن يكون الإصلاح شاملا للأجهزة ومختلف المؤسسات كافة وعلى كل المستويات من خلال معالجة المشاكل الاقتصادية التي تعترض مسيرة التنمية وبناء الثقة في الحاضر والمستقبل.

(1)- عماد تركي، "دراسة حول تشغيل الإناث في قطاع غير منظم بتونس،" أطلع عليه بتاريخ 04 جوان، 2017،

Hhttp://www.alolabor.org/narablabor/stories/serasat,ketaa/%20monazam.doc

الفرع الأول: أجور الدولة في مجال التشغيل

هناك محاور رئيسية التي ينبغي أن يتركز عليها دور الدولة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة هي:

أولا- دور الدولة في بعث الاستثمارات واستحداث المؤسسات: إن خلق البيئة الاقتصادية المناسبة لجلب الاستثمار وتحقيق النمو يتطلب جملة من الإجراءات من بينها إصلاح السياسات والمؤسسات وتوفير الحوافز اللازمة، التي تمدنا بعدد من الإجراءات والروافد والآليات التي تعتمدها الدولة من أجل بعث النمو وتحقيق رفاه دائم وأفضل للمواطنين، وهذا لن يتحقق دون سياسات محكمة لبعث الاستثمار المنتج المنشئ للمؤسسات ديناميكية تخلق الثروة والشغل، وبصفة عامة وفي حالة الجزائر لا نرى إمكانية بعث الاستثمارات وتحقيق النمو والانطلاقة دون توفر الشروط التالية:

1- السياسات الداعمة للاستقرار السياسي: إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي والخارجي شرط ضروري لتحسين البيئة الإقتصادية[1]، إذ ينبغي الاصلاح أن يمس المالية العامة والمؤسسات النقدية، فإصلاح المالية العامة ينبغي لها أن تشمل إصدار قوانين أساسية تتحدد بوضوح مسؤوليات المالية العامة التي تضطلع بها مختلف أجهزة الدولة والقيام بعملية إعداد للميزانية.

(1)- طاهر حمدي كنعان، محررا: التدريب على إدارة الاقتصاد في تنمية الموارد البشرية النمو الاقتصادي في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1998، 210.

2- سياسات دعم النمو: ويقصد بها سياسات التحديث رأس المال البشري والهياكل الأساسية وسياسات تعميق التنوع في قاعدة الانتاجية بالاعتماد على وضع استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو التنمية المستدامة، تحدد الأهداف الاستراتيجية طويلة المدى[1].

ولتحقيق هذه الأهداف تعتمد سياسات متعددة ومنسجمة تهدف كلها لدفع الطلب الكلي الاستثماري والاستهلاكي وتحقيق التشغيل الكامل للموارد وبالأخص اليد العاملة بغية تحقيق النمو والانطلاقة الاقتصادية، ومن أهم السياسات الطرفية والهيكلية التي يجب وضعها نذكر:

أ- سياسة الميزانية: التي تهدف لدفع الاستثمارات العمومية عن طريق الأشغال الكبرى والمؤسسات الاستراتيجية والخدمة العمومية كلها ستكون لها آثار سحب شبكة واسعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمقاولة الباطنية وآثار اجتماعية كالحاجات الاجتماعية العاجلة مثل: الماء، الطاقة، السكن، والتعليم ...الخ.

ب- سياسة التصنيع: تقوم على تطوير الصناعات والأجهزة التي تدعمها بالوسائل المادية والبشرية الضرورية، وتكون متمتعة بالاستقلالية، الشفافية، والمصداقية التي تحدث ربطا بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي[2].

(1)- كنعان، " التدريب على إدارة الاقتصاد في تنمية الموارد البشرية النمو الاقتصادي في البلدان العربية،" (صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1998).

(2)- أحمد شفير، "الاقتصاد الجديد وتشغيل الشباب" ورقة مقدمة إلى المؤتمر العربي لتشغيل الشباب، الجزائر، 15-17 نوفمبر، 2009).

الفرع الثاني: دور القطاع الخاص في التشغيل

عندما حصلت الجزائر على استقلالها كانت غالبية صادراتها تتحكم فيها الدولة الفرنسية وأنماط التسيير الخاص لهذا القطاع وحق تطورها، والذي غيرها الجزائريون مظهرا من مظاهر الإمبريالية إذا كانت نظرتهم عدائية ودفعت بهم في المراحل الجد المتقدمة التي تبني النهج الاشتراكي كعضو وتطبيقه للعدالة الاجتماعية، ومع المتغيرات العالمية كأزمة انخفاض أسعار المحروقات، وانهيار النموذج الاشتراكي وفشل المخططات التنموية على المستوى الداخلي وتزايد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية (البطالة، التضخم، الديون)، فتزايدت الحاجة لدور القطاع الخاص، بحيث يعرف اليوم انتعاشا ساهم في خلق مناصب شغل وهذا بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي فتحت المجال الواسع للمتعاملين الخواص بالاستثمار في قطاعات عدة رافعين من نسبة القطاع الخاص إلى نسبة 70% من النشاط في الجزائر[1]، إذ أن القطاع الخاص والمتمثل في الغرف الصناعية والتجارية والزراعية له معنى في المرحلة الحالية بالعمل في أكثر من اتجاه والتي يمكن الإشارة إليها كالآتي:

أولا- المستوى الأول: والمتعلق بإجراءات جانب العرض حيث تحتاج الجزائر للاتقاء بنوعية التعليم المهني والتدريب والتكوين، وتقوية الارتباط بين المهارات المكتسبة والتوظيف في القطاع الخاص والتدريب السابق للتوظيف للتأكد من توفر مواصفات ومتطلبات العمل لدى طالبي العمل الجدد.

(1)- محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، 146.

ثانيا- المستوى الثاني: والمتعلق بإجراءات جانب الطلب، إذ يتطلب الأمر إضفاء المزيد من المرونة على تشريعات سوق العمل كإدخال المرونة على سياسات تحديد الاجور وعمليات التسريح، وتخفيض تكلفة توظيف الملتحقين الجدد بسوق العمل من خلال تقديم الحوافز الملائمة لمؤسسات القطاع الخاص وتوسيع برامج التشغيل ليشمل الشباب العاملين في القطاع غير منظم.

ثالثا- المستوى الثالث: يتعلق بإجراء مراقبة البرامج سير مجمل الأسواق فيشمل العمل تقييم المستمر لتجنب التداخل في أهداف وأدوار المؤسسات المسؤولة على برامج التشغيل وتعزيز التنسيق فيما بينهما وتحسين فعاليتها، وعليه فإن القطاع الخاص معني بأن يؤدي دور محوريا في الاستثمار والتشغيل من خلال:

1- تأسيس القطاع الخاص مكاتب للتوظيف وخدمات البحث عن العمل والتي أصبحت من أكثر الوسائل نجاحا في مساعدة الباحثين عن العمل للحصول على وظائف دائمة في القطاع الخاص.

2- تنويع قاعدة الاستثمار لتطال القطاعات التنموية المختلفة كالتعليم والبحث العلمي والتطوير الثقافي، الصناعي والزراعي[1].

أما فيما يتعلق بالقطاع المصرفي كلاعب أساسي في التنمية والتشغيل يمكن له العمل على:

- وضع برنامج تمويل خاص لدغم المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

- التمويل المسير للاستثمار والمشاريع البنية التي ما زالت دون المستوى المطلوب في:

(1)- بيان هاني حرب، "دور القطاع الخاص في دعم التشغيل وتنمية الموارد البشرية في الوطن العربي"، (ورقة بحث قدمت في المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، المغرب، 21-23 أكتوبر، 2008).

أ- **المساهمة مع الدولة:** من خلال إقامة مؤسسات وطنية لضمان ائتمان الصادرات.

- إنشاء مصارف متخصصة للتنمية الصناعية والاستثمار طويل الأجل.

- العمل على استثمار الأموال الجزائرية داخل البلاد.

ب- في مجال التنمية البشرية:

- المساهمة الفعلية في منظومة التعليم والتدريب والتكوين المهني والتقني من خلال امتلاك وإدارة المؤسسات معنية.

- الدعم للمخطط من قبل مؤسسات القطاع الخاص في تنمية الموارد البشرية بشكل فعلي ومباشر[1].

الفرع الثالث: دور المجتمع المدني في التشغيل

يعتبر المجتمع المدني من الركائز الأساسية لتحقيق التقدم والازدهار وتفعيل التنمية البشرية الحقيقية، ويسمى هذا المجتمع بهذا الاسم لأنه يتخذ طابعا اجتماعيا مدنيا وسلميا مستقلا عن الدولة والحكومة وعن كل المؤسسات الرسمية والعسكرية على الرغم من كونه يتكامل مع المؤسسات الحاكمة تنسيقا واستشارة واقتراحا.

إن المجتمع المدني هو مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على

(1)- محمد محمود حافظ الحماقي، "السياسات الداعمة لدور القطاع الخاص في التنمية والتشغيل في الوطن العربي"، مجلة العمل العربي 85(2008): 43.

سبيل المثال: الأحزاب السياسية، والتنظيمات النقابية، الاتحادات المهنية، جماعات لمصالح والجمعيات الأهلية.

وفي هذا الإطار فإن منظمات المجتمع المدني تساعد على تحقيق إدارة أكثر رشادة للحكم من خلال توسيط العلاقة بين الفرد والدولة وعبر قدرتها كأبنية مجتمعية على تعبئة أفضل لجهود الأفراد، كما أن دورها ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة[1].

كذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني لها تأثير قوي بشكل خاص في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عندما تعمل بتعاون مع قطاع الحكومة وقطاع الخاص من خلال تبني البرامج والسياسات الاقتصادية التي تسعى للتقليل من البطالة كما أن اتحادات العمال والنقابات المهنية، جمعيات رجال الأعمال كلها تساهم وتؤدي دورا هاما في خلق الظروف الاجتماعية المساهمة في تنمية سوق العمل، كما تقوم العديد من تنظيمات المجتمع المدني بتنمية القدرات بتقديم أنشطة التدريب المهني، باعتباره شرط ضروري لاكتساب المهارات وبالتالي إمكانية الحصول على فرص العمل، وتعميق المساءلة والشفافية عن طريق المراقبة في توزيع مناصب العمل وعند إجراء مسابقات التوظيف، وتوزيع المشاريع كما يقوم بتنظيم ملتقيات وندوات تقوم بتعريف وشرح أبعاد سياسة التشغيل، والمساهمة في تقديم البرامج الفعالة باعتبارها أقرب إلى المواطنين [2].

(1)- صالح زياني، "واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية 9 (2004): 74.

(2)- أحمد ابراهيم ملاوي، "دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة" (بحث مقدم على مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 20-22 جانفي، 2008).

المطلب الثالث: آفاق سياسة التشغيل

وضعت الدولة برنامج خماسي يتناول المحاور الأساسية للنهوض بالاقتصاد وتوسيع نطاق الخدمة العمومية كان أبرزها الجانب التشغيلي بهدف التوفيق بين الطلب والعرض، يتجسد ذلك من خلال تحسين عمل الوكالة الوطنية لتشغيل ومعرفة وضعية القوى العاملة خلال هذا البرنامج يتطلب دراسة قياسية لمستقبل التشغيل، للعمل على تطوير سياسة التشغيل عمدت الدولة على:

أ/ التوفيق بين العرض والطلب: من خلال تقريب مناصب الشغل الممنوحة من طرف القطاع لصالح طالبي العمل والشباب المسجلين في المصالح المحلية للوكالة الوطنية لتدعيم التشغيل وتوجيه سياسة التكوين نحو الحاجيات المعبرة عنها من قبل سوق التشغيل في مجال الكفاءة المهنية في هذا الاطار أوضح مخطط عمل الحكومة الذي قدمه الوزير الأول عبد المالك سلال بأن جهود السلطات العمومية ستتصب على "بناء اقتصادي ناشئ متنوع" من شأنه استحداث مناصب شغل وإنتاج ثروة وذلك بقيامه على أسس استراتيجية ترمي لنظام النجاعة والتنمية المستدامة الشاملة، ويتعلق الأمر في هذا الشأن -كما يوضح المخطط- بتعزيز الاستثمار في القطاعات المستحدثة لمناصب الشغل كالفلاحة، الصناعة، السياحة والصناعة التقليدية إلى جانب تشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحسين نسبة النمو السنوي والحفاظ على الاتجاه التنازلي لنسبة البطالة لا سيما لدى الشباب وحاملي الشهادات، وفيما يتعلق بترقية التشغيل سواء المتعلق بالشغل المأجور أو باستحداث نشاطات الشباب والبطالين[1]، فإن السلطات العمومية ستعمل بخصوص المحور الأول حسب مخطط الحكومة على تجديد الجهاز الحالي

(1)- كريم بودخدخ، "أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي حالة الجزائر" (رسالة ماجستر، جامعة دالي ابراهيم الجزائر، 2010)، 70.

للمساعدة على الادماج المهني واضفاء المرونة على اجراءاته ليكون اكثر انسجاما في تسييره ويقوم على مقاربة اقتصادية محضة في معالجة البطالة، هذا في إطار عمل السلطات العمومية على مواصلة الخدمة العمومية للتشغيل.

ب/ **تشجيع المؤسسات الصغيرة:** اعادة النظر في تسيير سوق الشغل قصد تخفيف اجراءاتها وتبسيطها واللجوء إلى اعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال، إما في مجال استحداث النشاطات فإنه سيتم الابقاء على أجهزة الدعم من قبل الشباب والبطالين حاملي المشاريع وتعزيزه، وفي هذا الصدد أكد المخطط إلى أنه سيتم التركيز على تبسيط الاجراءات وتقليص آجال استحداث النشاطات إلى جانب تسيير الحصول على القرض البنكي لفائدة المقاولين الصغار، ولضمان استمرارية المؤسسات المصغرة فيشير المخطط إلى انه سيتم تعزيز مرافقة حاملي المشاريع من خلال تكوينهم ومتابعتهم ودعمهم أكثر، فضلا كما يضيف إلى اعتماد آليات تحفيز خاصة لاستحداث النشاطات من قبل الشباب حاملي الشهادات خاصة التي تقوم على المعرفة والتكنولوجيات[1].

ج/ تشجيع العمل في الجنوب ومضاعفته: وفي حديث صرح المدير العام للتشغيل والادماج على مستوى الوزارة "فضيل زايدي" أن البرنامج الخماسي الخاص بجنوب الوطن سيسمح بإطلاق مشاريع كبرى من شأنها تحقيق النمو على الصعيد المحلي مما يتيح فرصا تسمح بمضاعفة وتنويع العروض في مجال التشغيل ورفع نسبة إدماج الشباب في السوق التشغيل، يعتبر المسؤول أن هذا البرنامج التنموي عدد مشاريع النشاطات التي أعدها شباب المنطقة في إطار الوكالة الوطنية .لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة في مجالات الفلاحة، السياحة والطاقة ... إلخ.

(1)- بودخدخ، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، 71.

خلاصة الفصل:

مرت الجزائر بمراحل وظروف ساهمت في تغيير الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وهذا ما دفعها إلى خلق سياسة تشغيل جديدة تساهم في توفير مناصب الشغل قادرة على امتصاص اليد العامل البطالة عن طريق قوانين تتناسب مع مؤهلات ورغبات الأفراد من أجل تلبية حاجيات السوق مما يساعد على تفعيل حركة تشغيل، خاصة لدى فئة حاملي الشهادات الجامعية التي تساعد على استثمار طاقاتهم الكامنة في المجتمع.

إن سياسات التشغيل لها دور في دعم المؤسسات المصغرة نحو التوجه للاستثمار في هذا المشروع عن طريق الامتيازات الممنوحة لها وتساهم في تشجيع روح المبادرة الفردية، هذا بفضل التسهيلات الإدارية والقانونية وحتى المالية التي تساعد على تحقيق الطموحات والرغبات للعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال مسايرة التطورات الحاصلة في شوق العمل الدولي.

الخـاتـمـة

خاتمة:

إن السياسـات الاجتماعيـة فـي علاقتهـا بالتنميـة المسـتدامة علاقـة تتجسـد فـي مسـعاها إلـى تحسـين المسـتوى المعيشـي للأفـراد مـع توسـيع اختيـاراتهم مـن خـلال تحقيقهـا لمعيـار الرفاهيـة، العدالـة والمسـاواة بـين أفـراد المجتمـع مـع ضـمان اسـتدامتها وتنميتهـا بغيـة التقليـل مـن الفـوارق الاجتماعيـة والقضـاء عليهـا، وعـدم المسـاس بالتركيبـة الاجتماعيـة، إن تحقيـق هـذا المسـعى يتطلـب رغبـة فعليـة مـن النظـام السياسـي للدولـة، والجزائـر كبلـد تسـعى فـي سياسـاتها العامـة إلـى تلبيـة ذلـك، نجـدها قـد انتهجـت العديـد مـن الخطـط التنمويـة التـي سـعت مـن خلالهـا إلـى تلبيـة حاجيـات المـواطنين مـن سـكن، تعلـيم، صـحة وتشـغيل...، وتشـهد السـنوات الأخيـرة جهـود مكثفـة مـن طـرف الدولـة فـي خلـق بيئـة ملائمـة لتنفيـذ هـذه السياسـات والمشـاريع الاجتماعيـة مـع وضـع مجموعـة مـن القـوانين التـي تضـمن حقـوق المواطنين ورفاهية عيشهم.

لكـن رغـم الجهـود المبذولـة مـن قبـل الجهـاز الحكـومي الجزائـري، تبقـى تواجـه العديـد مـن العراقيـل والمشـاكل التـي أعاقـت ولا تـزال تعيـق نجـاح سياسـتها المتبعـة خاصـة الاجتماعيـة منهـا، مـن بيروقراطيـة، عـدم الشـفافية بالإضـافة إلـى سـوء التخطـيط والتسـيير مـع هـدر المـوارد الماليـة والبشـرية وغيرهـا مـن المشـاكل التـي جعلـت هـذه السياسـات توصـف بالسياسـات الشـكلية و العقيمـة ، التـي أصـبحت محـل العديـد مـن الشـكوك، إن المتأمـل لواقـع الجزائـر الاجتمـاعي يلاحـظ المحـاولات العديـدة للنهـوض بأوضـاعها وتمكـين مواطنيهـا مـن العـيش فـي ظـروف إجتماعية تتسم بالعدالة والمساواة في توزيع الثروات.

ومـــن أبـــرز الاســـتراتيجيات المتخـــذة فـــي النهـــوض بـــالواقع الاجتمـــاعي بـالجزائر، سياسـة التشـغيل التـي تهـدف للحـد والقضـاء علـى هـاجس البطالـة، حيـث عمـدت الدولـة فـي الفتـرة الممتـدة مـن 2001 الـى غايـة 2011، الـى وضـع العديـد مـن التـدابير، الخطـط والبـرامج التـي تسـهر عليهـا الأجهـزة الحكوميـة المختلفـة و كـل فـي مجالـه بالتنسـيق مـع مختلـف الفـاعلين فـي سـوق العمـل، مـن أجـل ضـبط وتنظـيم معايير أداءه، وتنمية قطاع التشغيل.

وهـذا مـا اسـتدعى منهـا صـياغة سياسـات اجتماعيـة تعتمـد علـى نظـرة ثاقبـة ورؤيـة مسـتقبلية رشـيدة وعقلانيـة، تضـمن اسـتدامتها بحيـث تسـتجيب لحاجـات الحاضـر والمستقبل معا.

التوصيات:

استنادا لما تقدم يمكن ان نورد التوصيات التالية:

– يتوقـف صـنع السياسـات الاجتماعيـة الاعتمـاد علـى اسـس علميـة تجنـب المجتمـع الوقـوع فـي اخطـاء نتيجـة الارتجـال والتسـرع فـي رسـم الخطـط ووضـع البـرامج والمشروعات الاجتماعية، بما يضمن تماشيها نظرا مع الواقع و حاجياته الفعلية.

– *ينبغـي*اتبـاع دراسـات وأسـس علميـة فـي صـنع السياسـة الاجتماعيـة بمـا يضـمن تلائمهـا وحاجيـات المجتمـع الفعليـة،بمنظور يتجـاوز الحلـول الظرفيـة الآنيـة الـى تصـور استشـرافي يأخـذ فـي الحسـبان حاجـات الواقـع و مسـتقبله ضـمانا لتحقيـق التنمية المستدامة.

– ضـمان واقعيـة السياسـة الاجتماعيـة بمشـاركة كافـة القـوى المسـئولة عـن صـياغتها سـواء كـانوا بـاحثين او مستشـارين او تنفيـذيين او سياسـيين او فنـين والتوصـل لأفضـل الحلـول فـي ضـوء المحـددات الداخليـة والخارجيـة التـي تـؤثر علـى السياسـات وصياغتها.

– ضـمان التنسـيق والتعـاون بـين مؤسسـات المجتمـع المـدني مـع الدولـة بمؤسسـاتها فـي تحديـد السياسـة ورسـم وصـياغت هـذه السياسـات بأهـدافها وتوجهاتهـا فـي مجـالات الرعايـة الاجتماعيـة المختلفـة بمـا تتضـمنه مـن ارتبـاط السياسـة الاجتماعيـة بالواقع والتعبير عن الحاجات الحقيقية لأفراد المجتمع.

قائـمـة الـمراجـع:

قائمة المراجع:

أ- الجرائد:

- الجريدة الرسمية، العدد 53، 28 سبتمبر 2001.

- الجريدة الرسمية، العدد 33، 20 مايو 2007.

- الجريدة الرسمية، العدد 4، 23 يناير 2008.

- الجريدة الرسمية، 04 ،27 جانفي 2008 .

- الجريدة الرسمية، العدد2، 2008.

ب- القوانين:

- القانون رقم 04-08، المتعلق بتوجيه التربية الوطنية، المؤرخ في 23 جانفي 2008، 36.

- وزارة العدل والتشغيل والضمان الاجتماعي. قطاع الشؤون الاجتماعية، قائمة النصوص التشريعية والتنظيمية 2013.

ج- الدساتير:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 166، دستور 2008.

د- الكتب:

1. ابو زنط، ماجد و غنيم عثمان. التنمية المستدامة: فلسفتها واساليب تخطيطها وادوات قياسهم. الاردن: دار الصفاء، 2006.

2. أحميـــة، ســـليمان. التنظـــيم القـــانوني لعلاقـــات العمـــل فـــي التشـــريع الجزائـــري. الأردن: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.
3. بـــن شـــهرة، المـــداني. الإصـــلاح الاقتصـــادي وسياســـة التشـــغيل: تجربـــة الجزائـــر. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008.
4. جـلال، سـعد. التوجيـه النفسـي والتربـوي والمهنـي مـع مقدمـة الاسـتثمار. مصـر: دار الفكر العربية،1997.
5. حـافظ بـدوي، هنـاء. إدارة المؤسسـات الاجتماعيـة. الاسـكندرية: المكتـب العلمـي للكمبيوتر،1997.
6. خبابـــة، عبـــد الله. المؤسســـات الصـــغيرة والمتوســـطة: اليـــة لتحقيـــق التنميـــة المستدامة. (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2013.
7. ســعد اســماعيل، علــى. مبــادئ علــم السياســة دراســة فــي العلاقــة بــين العلــم السياسية والسياسة الاجتماعية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2007.
8. ســـلمان، مصـــطفى وآخـــرون. مبـــادئ الاقتصـــاد الكلـــي. عمـــان: دار الكسيرة للنشر والتوزيع، 2005.
9. ســـليمان ابـــو زيـــد، أحمـــد. السياســـة الاجتماعيـــة: التعريـــف والمجـــال والاستراتيجيات. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2006.
10. ســـيد فهمـــي، محمـــد. تكنولوجيـــا الاتصـــال فـــي خدمـــة الاجتماعيـــة. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2000.
11. سيف سردار، عبد الرحمن. التنمية المستدامة. الأردن: الراية للنشر والتوزيع، 2015.
12. صـــالح الأشـــوح، زينـــب. الاطـــراد البيئيـــة ومـــداواة البطالـــة. القـــاهرة: دار غريب للطبعة والنشر والتوزيع، 2003.
13. صـــبحي، حمـــدي. المنجـــد فـــي اللغـــة العربيـــة المعاصـــرة. بيـــروت: دار الشروق، 2000.

14. عبد القادر عطية، محمد. اتجاهات حديثة في التنمية. الاسكندرية: الدار الجامعية، 1999.

15. عويس، منى وعبلة، الأفدى. التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق. القاهرة: دار الفكر العربي، 2011.

16. غربي، محمد. التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة. لبنان: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014.

17. غربي، محمد. التكامل العربي بين دوافع التنمية المستدامة وضغوط العولمة. بيروت: دار الروافد الثقافية، ناشرون، 2014.

18. القريوتي، محمد قاسم. السياسة العامة: رسم وتنفيذ وتقسيم وتحليل. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2015.

19. قنديل، أماني. دور الأحزاب السياسية والجمعات المصالح في السياسة العامة. القاهرة: مكتب النهضة العربية، 1988.

20. محمد بلقاسم وحسن بهلول. سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر: إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993).

21. محمد عبد الحميد. محمد صلاح، أزمة البطالة. القاهرة: هبة نايلي العربية للنشر والتوزيع، 2007.

22. محمد، السعيد إدريس. النظام الإقليمي للخليج العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

23. محمود غرابية، فيصل. الخدمة الاجتماعية عن المجتمع العربي المعاصر. الأردن: دار وائل للنشر، 2003.

24. مصطفى سروجي، طلعت. السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات العامة الجديدة. القاهرة: دار الفكر العربي، 2004.

25. وفا، عبد الباسط. التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجيات والتحديات العالمية المعاصرة القاهرة: دار النهضة العربية. 2005.

26. يوسف محمد. دور القطاع الخاص في التنمية. مصر: مكتبة مديولي، 2004.

هـ- الأطروحات والرسائل:

❖ **الأطروحات:**

1. بلعباس، رابح. "إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في فترة 1966-2010". أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2011-2012.
2. العايب، عبد الرحمن. " التحكيم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل التحديات التنمية المستدامة". أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011.

❖ **رسائل الماجستير:**

1. خيري، أحمد. "تطور التشغيل وإشكالية البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية". رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
2. بن فايزة، نوال. "إشكالية البطالة ودور المؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال فترة 1990-2005 حالة الوكالة الوطنية للتشغيل". رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010.
3. زيدان، جمال. "واقع التنمية المحلية على ضوء الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1990-2000". رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.
4. صيفي، زهية. "التحفيز في ظل الإصلاحات الجديدة للمؤسسة العمومية للصحة". رسالة ماجستير، كلية علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2009.

5. براجي، صباح. "دور حكومة الموارد الطاقوية في اعداد هيكلة الاقتصاد الجزائري من ظل ضوابط الاستدامة". رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012.

6. صـليحة، بـوهلال. "وكـالات تشـغيل الشـباب النتـائج والعوائـق: دراسـة حالـة الوكالة الوطني الولائية للتشغيل ورقلة". رسالة ماجستير، ورقلة، 2013.

7. خامرة، الطاهر. "المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة السونطراك". رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، 2007.

8. سـلالي، فـارس. " دور سياسـة التشـغيل فـي معالجـة البطالـة فـي الجزائـر خـلال الفتـرة 2001- 2004 ". رسـالة ماجسـتير فـي العلـوم الاقتصـادية، جامعـة الجزائر، 2005.

9. بودخـدخ، كـريم. "أثـر سياسـة الانفـاق العـام علـى النمـو الاقتصـادي حالـة الجزائر شلالي". رسالة ماجستر، جامعة دالي ابراهيم الجزائر، 2010.

10. فـالق، لميـاء. "السـكن التطـوري فـي مدينـة خنشـلة، الانعكـاس علـى مجـال وعلـى الانتـاج السـكني". مـذكرة ماجسـتير، كليـة علـوم الأرض والجغرافيـا والتهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.

11. مسـعودي، مجيـد. "إصـلاح المنظـوم التربويـة بـين الخطـاب والواقـع 2000-2010". مذكرة ماجستير، علوم سياسية، جامعة الجزائر 3، 2013.

12. البلي، مسعود. "واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتسمية المستدامة". رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2010.

13. بـن زنـين، نـوري. "السـكن بـالجزائر عامـل للتنميـة ومؤشـر للسـلم الاجتماعي". رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2008.

كنـزة الـوزاني، "اثـر الفسـاد الاداري علـى ابعـاد التنميـة المسـتدامة فـي الجزائـر2004-2014". شهادة ماستر في العلوم السياسية، جامعة الشلف، 2015.

و- المعاجم والقواميس:

1. بـدوي، زكـي. معجـم مصـطلحات العلـوم الإداريـة: إنكليـزي، فرنسـي، عربـي. بيروت دار الكتاب اللبناني، 1994.
2. السـكري، أحمـد شـفيق. قـاموس الخدمـة الاجتماعيـة والخـدمات الاجتماعيـة. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000.

ز- الدوريات والملتقيات:

- زايـد، مـراد." دور سياسـات التشـغيل فـي القضـاء علـى ظـاهرة البطالـة فـي الجزائـر" (ملتقى دولي، 21-22 مارس 2011).

ح- المجلات:

1- اورتيـز، ازابـال. "السياسـة الاجتماعيـة، تقريـر ادارة الشـؤون الاقتصـادية والاجتماعية بالأمم المتحدة." نيويورك، 2007.

2- عـدنان وديـع، محمـد." البطالـة وتحـديات التشـغيل عمـان." تحليـل احصـائيات سوق العمل، المعهد العربي للتخطيط. 2007.

3 - مـولاي لخضـر، عبـد الـرزاق. "تقيـيم أداء سياسـات الشـغل فـي الجزائـر 2000-2011." مجلة الباحث 10، 2012.

4- رواب، عمار وصباح، غربي. "التكوين المهني والتشغيل في الجزائر." مجلة الأكادية للدراسات الاجتماعية والإنسانية 5، 2011.

5- سلاطنية، بلقاسم. "سياسات التشغيل في الجزائر." مجلة العلوم الإنسانية 02 2008.

6 - لجنة علاقات العمل. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العاشرة، أفريل 1988.

7 - عبد القادر عبد العالي. "الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر" ورقة مقدمة في الملتقى الوطني، التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية، واقع وتحديات." جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر، 2008.

8- زكري، لمياء. "آثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر." ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، الشلف، 16-17 ديسمبر 2008.

9- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. رأي حول المشروع المخطط الوطني لمكافحة البطالة. الجزائر، دورة 11 جويلية 1998.

10-جرادي، فارس و قصيور، وعدي. "شبكات الحماية الاجتماعية، تجارب الدول العربية." ورقة مقدمة إلى ندوة الآثار الاجتماعية، لتصحيح الاقتصاد في الدول العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 17-18 جانفي، 2008.

11- دليل إنشاء مؤسسة مصغرة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

12- طاهر حمدي كنعان. محررا: التدريب على إدارة الاقتصاد في تنمية الموارد البشرية النمو الاقتصادي في البلدان العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1998.

13- كنعان. " التدريب على إدارة الاقتصاد في تنمية الموارد البشرية النمو الاقتصادي في البلدان العربية." صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1998.

14-شفير، أحمد. "الاقتصاد الجديد وتشغيل الشباب" ورقة مقدمة إلى المؤتمر العربي لتشغيل الشباب، الجزائر، 15-17 نوفمبر، 2009.

15- هاني حرب، بيان. "دور القطاع الخاص في دعم التشغيل وتنمية الموارد البشرية في الوطن العربي." ورقة بحث قدمت في المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل، المغرب، 21-23 أكتوبر، 2008.

16- حافظ الحماقي، محمد محمود. "السياسات الداعمة لدور القطاع الخاص في التنمية والتشغيل في الوطن العربي." مجلة العمل العربي 85، 2008.

17- زياني، صالح. "واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي." مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية 9، 2009.

18- ملاوي، أحمد ابراهيم. "دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة." بحث مقدم على مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 20-22 جانفي، 2008.

ط- المواقع الالكترونية:

1- نبيوة، سامية عطية. "اهداف سياسة الرعاية الاجتماعية ومراحلها." أطلع عليه يوم 23 مارس، 2017،

http:// www.olukho.rut/articles/editons.aspex/0/50298/ftm3/.

2- مبارك، ابراهيم. "سياسات الرعاية الاجتماعية." أطلع عليه بتاريخ 24 مارس، 2017،

: wil/ articles/ compranion/17.uman-http://www.wifness.pionerong/

bim-a/khar.797.m*stipends%20bom/childen/.

3 - تحليل السياسة الاجتماعية وعلاقاتها بالسياسة الاجتماعية. منتديات الكينغ فيصل، أطلع عليه بتاريخ 26 مارس، 2017،

Http://www.king faisal university- soqhfy forums.rt/.

4- "السياسة الاجتماعية، منتديات ستار تايمز." أطلع عليه بتاريخ 22 مارس، 2017،
www.startimes.com/fipe///d:/ السياسة الاجتماعية faspx/؟ &mode=f
print=true=31141954.

5 - تعريف الخدمة الاجتماعية. أطلع عليه بتاريخ 23 أفريل، 2017،
i5edmtk.htm/./ http:// sites.google.com/site/15edutk/file:///i:/

6- جزائروس. "مناصب شغل جديدة." نشر في قناة النهار يوم 14-10-2009،اطلع عليه بتاريخ2017/04/27.
www.djazairess.com/search/

7- مدونة عالمك. "نصف مليون جزائري ودعوا البطالة في 2016". أطلع عليه بتارخ 21 أفريل،2017،
3alamoki.dz-batna.com/.

8-زيان محمد، ابراهيم. "المخطط الخماسي 2010-2014". نشر في منتدى زيان للمعرفة، أطلع عليه بتاريخ 21 أفريل، 2017،
http ://taougourt.goo7.com.

9-ناجي، عبد النور. "دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة: تجربة البلديات الجزائرية." نشر في المجلة الإفريقية للعلوم السياسية. أطلع عليه بتاريخ 19 ماي، 2017،
www.maspolitique.com/mas/index.php.

10- ملتقى الموظف الجزائري. "منتدى إدارة الجماعات." أطلع عليه بتاريخ 06 جوان، 2017،
www.mowazef-dz.com/t10259-topic/-.

11- غرفة التجارة والصناعة. "بني شقران معسكر، الجزائر، الوكالة الوطنية للتشغيل." أطلع عليه بتاريخ 20 جوان، 2017،
http://ccibenchougrance.com/?bng=ar.

12- منتدى مفتشي التعليم الابتدائي والإدارة المدرسية. أطلع عليه بتاريخ 04 جوان، 2017،
www.djelfa.info/vb/showthead.php?t=81920/.
13 - كسيرة، سميرة. "التعليم العالي وإشكالية تطوير انتاج المعرفة العلمية في الجزائر: رؤية تحليلية خلال فترة 1990-2003." Journal دورية الكترونية ومحكمة تعنى بمجال المكتبات والمعلومات 40 (2015)
./htm http// :www.journalcybrarins.info/
14- الإذاعة الجزائرية. "بوضياف يقدم عرضا حول تحديات حول التحديات السياسية في الجزائر أمام اللجنة المختصة بالمجلس الشعبي الوطني." بتاريخ 06 أفريل (2015)، أطلع عليه بتاريخ، 27 أفريل، 2017،
http// :www.radioalgerie.dz/news/ar.
15- بوضياف، عبد المالك. "سياسة الصحة في الجزائر." محور ملتقى دولي بتاريخ 29 ديسمبر (2013)، أطلع عليه بتاريخ 28 أفريل، 2017،
http://www.localhost/aps-oust/spip.php?article-10380/iboiteaoutils/
/htm.
16 - يومية البلاد." توزيع قفة رمضان على 225 ألف عائلة." أطلع عليه بتاريخ 14 أفريل، 2017،
http://www.elbilad.net/27-04-2017/17:32.
17- سامي، عوادي. "التدريب النقابي حول سياسات التشغيل واستراتيجيات الحد من الفقر." أطلع عليه بتاريخ 01 جوان، 2017،
Http//training.itcito.it/actraw/courses/2005/A5-00399-
web/resource/AUDI/cours%20 arabe-turin.doc/01-06-2017-21:00.
18 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وزارة العمل والشغل والضمان الاجتماعي أطلع عليه بتاريخ 29 ماي، 2017،

Http://www.mtess.gov.dz/mtess-ar-N/emploi/2008/Objectifs%20et%20axes%20DU%20PLAN%20Action%20AR.DPF

19- تركي، عماد. "دراسة حول تشغيل الإناث في قطاع غير منظم بتونس." أطلع عليه بتاريخ 04 جوان، 2017،

Hhttp://www.alolabor.org/narablabor/stories/serasat,ketaa/%20monazam.doc

فهرس المحتويات

العنــوان	الصفحة
مقدمة	02
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للسياسات الاجتماعية والتنمية المستدامة	16
المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للسياسات الاجتماعية	16
المطلب الاول: مفهوم السياسات الاجتماعية ودوافع ظهورها	16
المطلب الثاني: اهمية السياسات الاجتماعية ووظائفها	21
الفرع الاول: أهمية السياسات الاجتماعية	21
الفرع الثاني: وظائف السياسة الاجتماعية	23
المطلب الثالث: نماذج صنع السياسات الاجتماعية ومداخلها	23
الفرع الاول: نماذج صنع السياسة الاجتماعية	24
الفرع الثاني: مداخل السياسة الاجتماعية	26
المطلب الرابع: محددات السياسات الاجتماعية واهدافها	29
الفرع الأول: محددات السياسة الاجتماعية	29
الفرع الثاني: اهداف السياسة الاجتماعية	31
المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة	32

المطلب الاول: السياق التاريخي لتطور التنمية المستدامة	32
الفرع الاول: نبذة تاريخية عن التنمية المستدامة	32
المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة	35
الفرع الاول: عناصر التنمية المستدامة	38
الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة	39
المطلب الثالث: نظريات وابعاد التنمية المستدامة	40
الفرع الاول: نظريات التنمية المستدامة	40
الفرع الثاني: ابعاد التنمية المستدامة	43
المطلب الرابع: مبادئ واهداف التنمية المستدامة	46
الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة	46
الفرع الثاني: اهداف التنمية المستدامة	48
المبحث الثالث: دور السياسات الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة	50
المطلب الاول: علاقة السياسات الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة	50
المطلب الثاني: علاقة السياسة الاجتماعية بالخدمة الاجتماعية	53
الفصل الثاني: واقع السياسات الاجتماعي في الجزائر وتطورها	57
المبحث الأول: محددات السياسات الاجتماعية في الجزائر	58

المطلب الأول: الأطر القانونية والتشريعية للسياسات الاجتماعية في الجزائر	58
الفرع الأول: فئة العمل والشغل والضمان الاجتماعي	58
الفرع الثاني: الفئة المتعلقة بالتشغيل	60
الفرع الثالث: فئة الصحة	61
الفرع الرابع: فئة التعليم	62
الفرع الخامس: فئة السكن	63
المطلب الثاني: دور الهيئات في تنفيذ السياسات الاجتماعية في الجزائر	64
الفرع الأول: دور الولاية في الخدمات العامة	65
الفرع الثاني: دور البلدية في تقديم الخدمات العامة	66
الفرع الثالث: دور الدوائر	68
الفرع الرابع: الوكالات الوطنية	69
المطلب الثالث: السمات الأساسية للسياسات الاجتماعية في الجزائر	71
المبحث الثاني: إشكالية تنفيذ السياسات الاجتماعية	72
المطلب الأول: مشكلات تطبيق السياسات الاجتماعية على مستوى القطاعات	72
الفرع الأول: مشكلات تطبيق السياسات الاجتماعية على مستوى قطاع التربية والتعليم	72

الفرع الثاني: مشكلات قطاع الصحة	75
الفرع الثالث: مشكلات قطاع السكن	77
الفرع الرابع: مشكلات قطاع التشغيل	79
المطلب الثاني: مشكلة تطبيق السياسة الاجتماعية على مستوى الفئات الهشة	80
الفرع الأول: مشكلة قفة رمضان	80
المطلب الثالث: تقييم السياسات الاجتماعية في الجزائر	82
الفصل الثالث: نموذج السياسة التشغيلية في الجزائر خلال فترة 2001-2011	88
المبحث الأول: الإطار العام لسياسة التشغيل في الجزائر	89
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لسياسة التشغيل	89
الفرع الأول: مفهوم البطالة	89
الفرع الثاني: مفهوم التشغيل	92
الفرع الثالث: أهداف وأنواع سياسة التشغيل	95
المطلب الثاني: تطور سياسة التشغيل في الجزائر	97
الفرع الاول: المرحلة الأولى (1963-1980)	97
الفرع الثاني: المرحلة الثانية(1980-1989)	99

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة 1990-2011	100
المطلب الثالث: عملية صنع السياسة التشغيلية	101
الفرع الأول: دور المؤسسة التنفيذية في صنع السياسة التشغيلية	101
الفرع الثاني: دور الأحزاب وجماعات المصالح في صنع السياسة التشغيلية	103
المبحث الثاني: ركائز السياسة التشغيلية	107
المطلب الأول: أبعاد ومبادئ السياسات التشغيلية	107
الفرع الأول: الابعاد الرئيسية للسياسات التشغيلية	107
الفرع الثاني: المبادئ الرئيسية للسياسات التشغيلية	110
المطلب الثاني: البرامج المسيرة للسياسات التشغيلية	112
الفرع الأول: البرامج المسيرة من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	112
الفرع الثاني: البرامج التي تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية	113
الفرع الثالث: أجهزة حماية العمال والمساعدة على إعادة الاندماج التي يسيرها الصندوق الوطني للتأمينات على البطالة	116
المطلب الثالث: الوسائل المعتمدة في سياسة تشجيع عملية التشغيل	117
المبحث الثالث: تقييم السياسات التشغيلية	120
المطلب الأول: معوقات نجاح السياسات التشغيلية	120

المطلب الثاني: متطلبات نجاح السياسات التشغيلية	121
الفرع الأول: أجور الدولة في مجال التشغيل	122
الفرع الثاني: دور القطاع الخاص في التشغيل	124
الفرع الثالث: دور المجتمع المدني في التشغيل	126
المطلب الثالث: آفاق سياسة التشغيل	128
الخاتمة	132
قائمة المراجع	136
الفهرس	148

الملخص:

إن السياسة الاجتماعية تعنى بدراسة الخدمات الاجتماعية ضمن ما يسمى بدولة الرعاية الاجتماعية، والذي تم اعتماده مع بداية القرن العشرين كحقل متخصص مع بداية دراسات العمل الاجتماعي، التي خصصته الحكومة الجزائرية في سياساتها العامة الكلية للدولة ومدى مساهمتها في توفير الخدمات الاجتماعية للأفراد من خلال ما اتخذته من برامج وخطط تنموية التي تعمل على تنمية المجتمع وتحقيق التقدم والتوازن الاجتماعي والعمل على استدامة هذه الخدمات في كل الظروف.

وعليه وجب على الجزائر ان تقوم بإصلاح الأوضاع الاجتماعية بالاعتماد على نظرة ثاقبة ورؤية مستقبلية رشيدة أكثر عقلانية تخدم الواقع والمستقبل معا وتضمن استدامتهما.

الكلمات المفتاحية: السياسة الاجتماعية/ التنمية المستدامة/ التشغيل/ البطالة.

Social policy is meant by the study of social services within what's called "the country of social welfare",which have been used since the beginning of 20th century as a specialized field with the start of studies of social work ,which have been provided by the Algerian government in its complete general policies for the country and the amount of its participation in providing social services to the individuals by what it took from programs and development plans which works on the development of society and achieving both growth and balance and working on the sustainability of these services in all circumstances.

That's why Algeria is obliged to fix the social situations by depending on recognition at a glance and a wiser future look that can serve both reality (present) and future together and guaranty their sustainability ,and that's what it worked on its execution by programs and policies on general and working policy in specific which make the axis of our study in this memorandum.

Key words: Social policy/Sustainable development/The unemployment/Employment.